**وزارة التعليم العالي والبحث العلمـي**

**جـــــــــــــامعـة غـردايــــــــــــة**

**كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية**

**قسم العلوم الإسلامية**

**جريمة السرقة بين الأقارب دراسة شرعية قانونية**

**مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإسلامية**

**تخصص: شريعة وقانون**

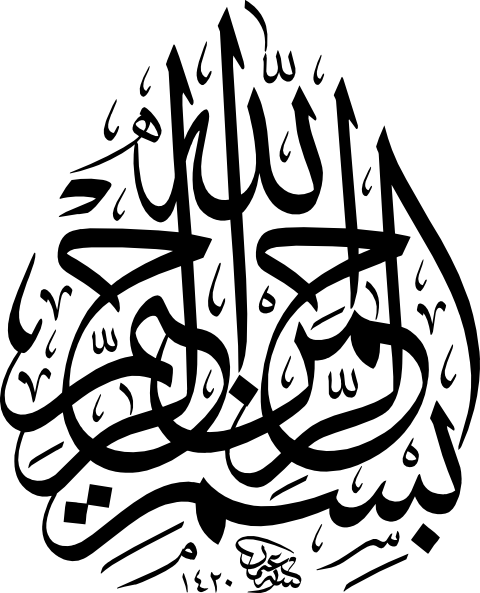
**إعداد الطــالبة: إشراف أستاذ:**

**قسميــــة مسعــــودة د. محمد المهدي بكراوي**

**أعضاء اللجنة المناقشة:**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الاسم واللقب** | **الدرجة العلمية** | **الصفة** |
| **أ.د .مصطفى باجو** | **أستاذ التعليم العالي** | **رئيسا** |
| **د. محمد المهدي بكراوي** | **أستاذ محاضر "ب"** | **مشرفا و مقررا** |
| **د. عبد الحاكم حمادي** | **أستاذ حاضر "أ"** | **مشرفا و مساعدا** |
| **د. يحي غشي** | **أستاذ مساعد "ب"** | **مناقشا** |

**الموســــــــم الجـــــــــامعي :1440/1441ه - 2019/2020**





﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (38) فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (39)**﴾**

سورة المائدة *:***[الآية:38-39]**



****

### إهــــــــــــــداء

**الحمد لله و الشكر لله رب العرش العظيم ، جاد علينا بنور العلم ، فأنعم**

**علينا فأضل بتوفيقي في إنجاز هذه المذكرة المتواضعة**

**و أزكى الصلاة والسلام على سيدالخلق وحبيب الأمة محمد خاتم الأنبياء و الرسل**

**إلـــــــــــى والدي الذين أهدياني أول قلم و وضعاني على درب التعليم**

**و علماني كيف أخوض الحياة على بصـــــــــــيرة**

**إلـــــــــــــى كل أفراد عائلتي وصديقاتي و زملائي في الحيــــــــــــــــــــاة**

**إلـــــــــــــى كل من علمني حرفا أصبح بريقا يضيء الطريق أمـــــــــــــــامي**

**إلــــــــــــــــــى كل عائلــــــــــــــــــــــة قسميــــــــــــــــــــــة صغــــــــــــــــــــــــــــــــــــيرا وكبيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــر**

**إلـــــــــــــى كل من أضـــــــــــــــــــــــاء بعلمــــــــــــــــه عقل غيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــره، وهدى بالجواب الصحيح حيرة سائله**

**أهدي هذا العمل المتواضع**

**مسعودة**



**شكر وعرفان**

**الحمد والشكر لله أولا وأخيرا ودائما حتى يرضى، على أن وفقني ويسر لي إنجاز هذا البحث ، وأسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم سبحانه وتعالى**

**أتقدم بالشكر والامتنان ، وجزيل العرفان إلى كل من وجهني ، وعلمني ، وأخذ بيدي في سبيل إنجاز هذا البحث. إلى أستاذي ، ومشرفي الأستاذ الدكتور محمد المهدي بكراوي ، الذي مدني من منابع علمه بالكثير ، والذي ما توانى يوما عن مد يد المساعدة لي ، والذي وجدت في توجيهاته حرص المعلم ، وحمدا لله بأن يسره في دربي ويسر به أمري وعسى أن يطيل عمره ليبقى نبراسا متلألئا في نور العلم والعلماء .**

**وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لي يد العون في مسيرتي العلمية.**

**إلى من وقف على المنابر ، وأعطى من حصيلة فكره لينير دربي ، إلى كل الأساتذة الكرام في كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية من جامعة غرداية ، الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة.**

### الملـــــخـــــص :

السرقة الحدية هي أخذ مكلف مقدار نصاب فأكثر من حرز بلا شبهة، ولا تأويل، يشترط لوجوب حد السرقة أن تتوافر شروط: في السارق، والمسروق، والمسروق منه، وفي حين عدم توفر هذه الشروط فلا قطع، ويبقى التعزير الذي يراه ولي الأمر، السرقة التعزيرية عقوبتها متروكة لولي الأمر يحكم فيها حسب تقديره واجتهاده. هناك فرق بين السرقة وغيرها من جرائم الأموال،كالاختلاس، والانتهاب، وخيانة الأمانة، والغصب، فكل هذه جرائم تقع على المال، إلا أنها تختلف عن السرقة في الكيفية والحكم. السرقة في القانون تختلف عن الشريعة من حيث الحكم، خصوصاً السرقات التي تقع بين الأقارب، فقد خصها بأحكام خاصة تختلف عن السرقات التي تقع عن بقية الأفراد التي لا توجد بينهم قرابة، السرقة الحدية يشترط فيها الحرز والأخذ منه عند جمهور الفقهاء. أما الظاهرية ومن قال بقولهم لا يشترطون الحرز في السرقة. من صور السرقة، السرقة التي تقع بين الأقارب أو الأزواج، فجمهور الفقهاء يعتبر السرقات الواقعة بين الأقارب شبهة تدرأ الحد، لكن اختلفوا في ضابط هذه القرابة التي تمنع من إيقاع العقوبة مع إثم صاحبها، فالحنفية اعتبروا الشبهة التي تسقط الحد في السرقات التي بين الأصول والفروع والزوجية، بالإضافة إلى قرابة ذي الرحم المحرم، أما الشافعية والحنابلة اعتبروا الشبهة المسقطة للحد في السرقة مابين الأصول والفروع فقط، أما المالكية فكانوا من أضيق المذاهب فاعتبروا التي تدرأ الحد في سرقة الأصل من الفرع فقط.

**الكلمات المفتاحية :** السرقة بين الأقارب- شبهة مسقطة للحد في الفقه- أحكام خاصة في القانون .

.**Summary :**

Hadrift theft is taking a costly amount of a quorum or more

from a set without suspicion, and no interpretation. For the necessity of the

punishment for theft, there must be conditions: in the thief, the stolen, and the stolen from him, and while these conditions are not met, it is not interrupted, and the discretionary discretion that the guardian sees remains, the discretionary theft. Its punishment is left to the guardian to judge it according to his discretion and diligence. There is a difference between theft and other money crimes, such as embezzlement, infection, breach of trust, and fraud. All of these are crimes against money, but they differ from theft in terms of quality and judgment. Theft in the law differs from the Sharia in terms of the ruling, especially the thefts that occur between relatives, as it has been singled out by special provisions that differ from the thefts that occur from the rest of the individuals who do not have any relationship. As for the Dhahriya, and those who say that they do not require a penalty in theft. One of the forms of theft is the theft that occurs between relatives or spouses. The majority of jurists consider the thefts occurring between relatives a suspicion that stifles the hadd, but they differed in the guideline of this relationship that prevents the imposition of the punishment with the sin of its owner. , In addition to the kinship of the forbidden kinship, as for the Shafi’is and Hanbalis, they considered the suspicion projected to limit the theft between origins and branches only.

**Key words**: theft between relatives- a suspicion dropped to the limit in jurisprudence - special provisions in the law.

### جدول أهم المختصرات :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **رقم** | **الكلمة** | **اختصارها** |
| **01** | **الطبعة** | **ط** |
| **02** | **الجزء** | **ج** |
| **03** | **المحقق** | **تح** |
| **04** | **بدون طبعة** | **ب – ط** |
| **05** | **بدون تاريخ** | **ب – ت** |
| **06** | **بدون مكان** | **ب – م** |
| **07** | **إشراف** | **إ** |
| **08** | **كتاب** | **ك** |
| **09** | **المتوفي** | **ت** |
| **10** | **صفحة** | **ص** |
| **11** | **قانون العقوبات** | **ق .ع** |

مقدمة

### مقدمـــــة:

إن الحمد الله نحمده ونستعينه و نستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد، ومن يضلل فلن تجد له ولي مرشدا .

أمــــــــــــــــــا بعـــــــــــــــــــــــــــــد :

لقد استخلف الله الإنسان لعمارة الأرض وإحيائها، ووضح له سبيل للحصول على ما ينفعه، ورسم له طريق الخير والرشاد، وجعل الحياة تقوم على مصالحه، وحفظ ضرورياته وحاجياته وتحسيناته. فالإنسان هو المخلوق الوحيد الذي خلقه الله بيده، ونفخ فيه من روحه ولذلك استحق أن يكون أكرم مخلوق، **قول تعالى**:﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا** ﴾[[1]](#footnote-2).ثم سخر له ما في الكون من أرضه وسمائه لخدمته ونصب له وجود الانتفاع مما حوله. ومن ذلك المال الذي سخره الله تعالى للإنسان للانتفاع به وقضاء حوائجه، بل جعله زينة الحياة الدنيا، ولمكانة المال في حياة الإنسان، قدمه سبحانه وتعالى على البنين في مواضع من القرآن **فقال تعالى :** ﴿**الْمَالُ والبنون زينة الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾[[2]](#footnote-3)، ولما كان المال لا يأتي إلا بسعي الإنسان و جهده، حث سبحانه وتعالى على طلبه والابتغاء من فضله بالطرق المشروعة، فإذا أصبح المال همَّ الإنسان يجد أمامه في سبيل جمعه طريق خير، وطرق شر. فالإنسان يعلم أن المال عصب الحياة وضرورة من ضرورات استمرارها واعتمارها، فإذا لم يحصل عليه بالحلال حصل عليه بالحرام، ووقع في المحظور، بتعديه على حقوق الآخرين وإلحاقه الضرر بهم من أجل إشباع حاجياته و غيرها. ولأن المعتدي قد اعتدى على أموال الآخرين، فمن حق المجتمع أن يعاقبه على الجريمة التي ارتكبها ليكون عبرة لمن يعتبر. وما من أمة ضيعت أمر الله وحدوده إلا شاع فيها الاضطراب وقل خيرها وذهبت بركتها، وضاعت أرزاق أهلها، وكثرت فيها الأزمات، ومن صور الاعتداء على المال السرقة التي حرمها الشارع الحكيم والنبي العظيم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم . فقد **قال تعالى :**﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** ﴾[[3]](#footnote-4). ولقد جاء الإسلام بما يكفل الحماية للإنسان في دينه، ونفسه وعقله، و عرضه، وماله، و هي الضرورات الخمس، وسميت بالضروريات لأنها أمور أساسية لم تكتف بحمايتها الشريعة الإسلامية ضد العدوان فقط، وإنما ضد التهديد بذلك أيضا أو الشروع فيه. وتعد جريمة السرقة من بين جرائم الحدود والتي ورد بشأنها نصوص في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، وحكم هذه الجريمة إذا توافرت أركانها هو قطع يد السارق **قال تعالى :** ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾[[4]](#footnote-5). فنهى سبحانه عن أكل أموال الناس بالباطل والاعتداء عليها بأي وجه من الوجوه، ومن جملة الوجوه التي تفسد العلاقات وصلة الرحم بين الأفراد هي السرقة بين الأقارب .

تعد مسألة الأمن من أهم المسائل التي تسعى الدولة لبلوغها على مختلف الأصعدة، وذلك لتطور مجتمعاتها وتحقيق التنمية لبلادها ، ومن ثم يمكن القول أن الأمن هو ظاهرة الحياة المستقرة .

ولما كان الإنسان مهددا في روحه وعرضه وماله، كان لابد من تجريم مختلف الاعتداءات الواقعة عليه سواء كان ذلك في الشريعة أو القانون الوضعي. حيث يعتبر المال في القانون من المصالح المحمية جنائيا، لذا كان لابد من تجريم فعل السرقة والعقاب عليه لما يتضمنه من بشاعة في أخذ مال الغير دون وجه مشروع والمساس بحق دستوري ألا هو حق الملكية

كما تمت معالجة جريمة السرقة في الإطار العائلي، حيث تميزت بخصوصية سواء من ناحية العقوبة أو إجراء تحريك الدعوى العمومية و توقفها.

**أولا: أهمية البحث:**

\* تكمن أهمية هذا البحث في أهمية موضوعه، ومعرفة الحكم الشرعي في من يسرق ويختلس قريبه المقرب منه و البعيد، وذلك عن طريق التأصيل الشرعي لهذا العمل المحرم.

\* تقديم تصور عام لأحكام السرقة بين الأقارب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.

\* موضوع البحث ذو أهمية كبيرة وهو جدير بالبحث والدراسة للحصول على الإجابة الكافية والوافية في حكم السرقة بين الأقارب والآثار المترتبة عليها بين أفرادها.

\*

إلى دراسة البنيان القانوني لجريمة السرقة و مختلف الجزاءات المقررة لها، وكذلك مختلف التعديلات التي طرأت على جريمة السرقة في الإطار الأسري في التشريع الجزائري مقارنة مع التشريع المصري والشريعة الإسلامية .

**\*** وقع اختياري للموضوع على أساس انتشار السرقة بصورة واضحة داخل الأسرة بشكل خاص، بحيث أصبحت هذه الجريمة تهدد وتهدم العلاقات بين أفراد الأقارب بشكل عام .

**ثانيا : أسباب اختيار الموضوع**

لقد كان من وراء اهتمامي بهذا الموضوع، أسباب منها ما هو ذاتي، ومنها ماهو موضوعي**.**

1. **الأسباب الذاتية :**

* ضرورة الحفاظ على أموال الغير وخاصة الأقارب أفراد المجتمع، وضرورة احترامها، للحفاظ على العلاقات الأسرية؛ لتجنب العداوة والبغضاء، وذلك بتفادي السرقة بينهم لأنها تهدم الروابط وتزرع الحقد و الكراهية، وبالتالي تؤدي إلى قطع لصلة الرحم التي حرمها ديننا الحنيف .
* حلمي بأن تحترم القيم الروحية والاجتماعية وأن يقاوم عصر الماديات والمصالح التي تجردنا من مشاعرنا وعواطفنا وبالتالي من إنسانيتنا .
* آمالي في أن تسود القيم التسامح التي يتمخض عنها التعايش والتعاون والتي ضرب لها الإسلام نموذجا عند دعوته لحماية أموال الفرد بشكل خاص وحماية أموال المجتمع بشكل عام.

1. **أسباب موضوعية:**

* كثرة السرقات وانتشارها بين الأقارب دون مراعاة لحرمة الشريعة ولا لسلطان القانون.
* الآثار السلبية المترتبة على هذا الأمر وهو ما نلمسه واضحا بين العائلات والأسر.
* قلة البحث في هذا الموضوع خاصة فيما تعلق بمعاودة مثل هذا الأم، وانتشر رغم وجود ما يمنع ذلك من أحكام الشرع والقانون.

**ثالثا: إشكالية البحث**

ومن خلال ما تقدم تتجلى إشكالية الدراسة فيما يلي :

* **ما مدى اهتمام التشريع الإسلامي والتشريع الوضعي لجريمة السرقة بين الأقارب؟ .**ويندرج تحت هذه الإشكالية العامة تساؤلات فرعية وهي:

وفي هذا الإطار جاءت هذه الدراسة للإجابة عليها، من بين هذه التساؤلات نضع هذه الفرضيات التالية :

* ماهية جريمة السرقة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي؟.
* ما هو حكم السرقة بين الأقارب في الفقه الإسلامي ؟.
* ما أثر القرابة العائلية في جريمة السرقة على العقوبة وإجراءات المتابعة في القانون الوضعي ؟.

**رابعا: أهداف البحث**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان ما يلي :

* بيان أهمية الفقه الجنائي الإسلامي في الحفاظ على أموال الأقارب من السرقة .
* معرفة أركان جريمة السرقة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.
* التعرف على أحكام جريمة السرقة بين الأقارب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.
* التعرف على الإجراءات القانونية في مثل هذه السرقات عن قرب .

**خامسا: المنهج المتبع**

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدت في دراستي لهذا الموضوع على مجموعة من المناهج أوردها على النحو التالي :

* **المنهج الوصفي :**هذه الدراسة استدعت البحث عن التعريفات لما يخدم الموضوع في ثنايا المراجع الفقهية، اللغوية، الشرعية والقانونية للوصول إلى الحقائق.
* **المنهج الاستقرائي :**وذلك بتتبع خطوات المنهجية المعتمدة وذلك بتعريف السرقة شرعا، وقانونا، ومعرفة أركانها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.
* **المنهج التحليلي :** بتحليل النصوص الشرعية والقواعد القانونية.
* **المنهج المقارن :**وذلك بتبيين موقف كل من الفقه الإسلامي والقانون الوضعي في جريمة السرقة بين الأقارب .

**سادسا: منهجية إعداد البحث:**

اعتمدنا في طريقة كتابة البحث على الخطوات الآتية:

* قمنا بكتابة الآيات القرآنية و نسبناها إلى مواضعها من السور ورقم الآيات ووضع الآيات بين حاضنتين على الشكل الآتي: ﴿...﴾.
* نسبنا الأحاديث إلى أصحابها وإلى الكتاب الذي ورد منه، والكتاب المستخرج منه والباب، والرقم، والجزء وإذا كنت كتبته من قبل أكتب تم تخريجه سابقا، ووضعته بين قوسين على الشكل التالي: (...).

أما من ناحية طريقة التهميش فقد اعتمدت الطريقة التالية:

* ذكرنا اسم الكتاب أولا ثم اسم الكاتب ثم الجزء والصفحة.
* فإذا استعملنا الكتاب مرة أخرى أذكر اسم الكتاب والمؤلف واكتب المرجع السابق.
* إذا استعملنا الكتاب في نفس الصفحة أذكر اسم الكاتب واكتب المرجع نفسه.
* إن كان للكتاب مرجعين نكتب اسم الكتاب.
* إن أضفنا كلمة أنظر أمام اسم الكاتب معنى ذلك أن هذا النص متصرف فيه.
* إن كان النص مقتبسا أضعه بين مزدوجتين:"..."
* إن كان النص مكتوبا حرفيا ،اكتف باسم الكاتب والمؤلف فقط .

عند الإشارة إلى المرجع لأول مرة نكتب اسم الكتاب واسم المؤلف ثم الجزء والصفحة أما المعلومات الطبع كاملة أكتبها في قائمة المصادر والمراجع عدا الجزء والصفحة.

وإذا كان مرجع بحث أكاديمي أكتب درجته (ماجستير)، (دكتوراه).

كتبت قائمة الفهارس في آخر المذكرة لتسهيل البحث وللاستفادة.

**سابعا: خطة البحث:**

لقد قمت بتقسيم خطة بحثي إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، فالمقدمة تحتوي على العناصر المنهجية المطلوبة حيث حددت فيها أهمية الموضوع، والأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتني للبحث في هذا الموضوع، وإشكاليته ومقاصده، والمنهج المتبع فيها، والخطة، ومصادره ومراجعه، ثم أهم الدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهتني .

**الفصل الأول :** جاء تحت عنوان" **ماهية جريمة السرقة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي** "حيث قسمته إلى مبحثين، **المبحث الأول**: مفهوم جريمة السرقة وحكمها وقسمته إلى مطلبين، **فالمطلب الأول**: تناولت فيه تعريف جريمة السرقة وتمييزها عن الجرائم المشابهة لها، تعريف السرقة لغة وشرعا وقانونا، **والمطلب الثاني**: تناولت فيه أحكام السرقة وتمييزها عن الجرائم المشابهة لها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، ويندرج على ثلاث فروع ،أما **المبحث الثاني:** فيتعلق بأركان جريمة السرقة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، وقسمته إلى مطلبين، و**المطلب الأول :**كذلك احتوى على أركان جريمة السرقة في الفقه الإسلامي. و**المطلب الثاني:** تناولت فيه أركان جريمة السرقة في القانون الوضعي.

أما **الفصل الثاني:** فجاء بعنوان "**السرقة بين الأقارب**"،وقسمته إلى أربعة مباحث، **فالمبحث الأول**: السرقة بين الأقارب من عمودي النسب، وقسمته على مطلبين، **المطلب الأول**: سرقة الأصل من الفرع، و**المطلب الثاني**: بعنوان سرقة الفرع من الأصل، أما **المبحث الثاني:** فعنوانه السرقة بين الأقارب من المحارم ذوي الرحم غير عمودي النسب، وقسمته على مطلبين، **المطلب الأول**: السرقة من ذي رحم غير محرم، **المطلب الثاني:**السرقة من محرم غير ذي رحم ،**فالمبحث الثالث**: السرقة بين الزوجين وقسمته على ست مطالب، **المطلب الأول:** السرقة بين الزوجين قبل الدخول، **المطلب الثاني:**السرقة بين الزوجين بعد الدخول، و**المطلب الثالث**: السرقة بين الزوجين في أثناء العدة، **المطلب الرابع:** السرقة في عدة الطلاق البائن، **المطلب الخامس:** السرقة بعد انقضاء العدة، **المطلب السادس:**السرقة قبل وقوع الزواج، **والمبحث الرابع:** تعزير مالم يقم عليه حد السرقة في الأقارب والأزواج لوجود الشبهة .أما **الفصل الثالث**: فجاء بعنوان "تأثير القرابة على العقوبة في القانون الوضعي"، قسمته على **مبحثين**: **المبحث الأول** خصوصية المتابعة الجزائية في جريمة السرقة بين الأقارب في قانون الوضعي، وقسمته على مطلبين، **المطلب الأول**: تقييد المتابعة الجزائية بشكوى المجني عليه، و**المطلب الثاني:** نطاق قيد المتابعة الجزائية في جريمة السرقة بين الأقارب وأدرجت تحته فرعين، و**المبحث الثاني :**الحصانة العائلية في جريمة السرقة بين الأقارب، وقسمته إلى مطلبين، **المطلب الأول:**حالات عدم العقاب، و**المطلب الثاني:** أثر القرابة على الإعفاء من العقاب في جريمة التشريعات المقارنة، بالإضافة إلى خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها وتوصيات، وملخص عن البحث باللغة العربية، الإنجليزية، فهارس.

**ثامنا: دراسات السابقة :**

من الأسباب التي دفعتني لاختيار موضوع البحث محاولة التأصيل المنهجي له فضلا عن توجيهات المشرف كون الموضوع جرائم العود في السرقة بين الأقارب موضوع جديد ولم يتطرق الباحثون إليه من قبل بنفس العنوان ونفس الخطة، إلا أني لم أحصل على أحصل على دراسة بنفس الموضوع وإنما تحصلت على دراسات التي عالجت أفكار وفروع جزئية لم يتم عليها موضوع مستقل وهي كالآتي:

* **جريمة السرقة دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري،** صالح نفسي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص شريعة وقانون، جامعة الوادي، 1435ه – 2014م، الذي قام الباحث بتقسيم دراسته إلى مقدمة و فصلين وخاتمة .

وقد قسم الباحث مذكرتها إلى فصلين، الفصل الأول : تضمن ماهية جريمة السرقة في الفقه الإسلامي و القانون الجزائري، وقسمه إلى مبحثين، فالمبحث الأول تناول فيه مفهوم جريمة السرقة وحكمها، ودرس هذا في مطلبين، وكل مطلب يدرس موضوع محدد، حيث قسم كل مطلب إلى ثلاث فروع، أما المبحث الثاني فتضمن دراسة أركان جريمة السرقة وشروطها في الفقه والقانون الجزائري، وتضمن هذا المبحث على مطلبين، وقسم المطلب الأول إلى فرعين، أم المطلب الثاني فقسمه إلى ثلاث فروع.

أما الفصل الثاني : فتناول فيه عقوبة جريمة السرقة ووسائل إثباتها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، وقسمه إلى مبحثين، تناول في المبحث الأول عقوبة السرقة في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، أما المبحث الثاني فتناول فيه وسائل إثبات جريمة السرقة في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، وخاتمة تضمنت أهم النتائج و التوصيات .

وقد استفدت من خلال الدراسة لهذه المذكرة أيما استفادة خاصة في حكم جريمة السرقة في الفقه الإسلامي، وتمييزها عن الجرائم المشابهة لها في الفقه، والجرائم الملحقة بها في القانون الوضعي، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن رسالتي من حيث العنوان، وكذلك من جانب الموضوع العود في جريمة السرقة بين الأقارب سواءا في الفقه أو القانون .

* **جريمة السرقة في الإطار الأسري دراسة مقارنة**، سمية قلات، باحثة دكتوراه في القانون الجنائي مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، التي قامت الباحثة بتقسيم بحثها إلى مقدمة و محورين و خاتمة .

وقد قسمت الباحثة بحثها إلى محورين، المحور الأول : تناولت فيه الأحكام الموضوعية لجريمة السرقة، فالمحور الأول تناولت فيه تعريف لجريمة السرقة في كل من الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي وتعرضت كذلك لأركان جريمة السرقة والعقوبات المقررة لها في القانون الوضعي، أما المحور الثاني فتضمن أثر القرابة العائلية على جريمة السرقة، وتناولت فيه الحصانة الأسرية في كل من الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات الجزائري والمصري، وخاتمة تضمنت أهم النتائج .

و استفدت من خلال الدراسة لهذه البحث خاصة في المحور الثاني منها والذي عرفني على جريمة السرقة في القانون المصري مقارنة بالقانون الجزائري، وأهم نقاط التشابه والاختلاف بين التشريعين في تعريفه لجريمة السرقة، غير أن هذه الدراسة تختلف عن رسالتي في جوانب عدة بدء من عنوانها فموضوعها دراسة عامة، أما موضوعي فخاص، يدرس جريمة السرقة في الإطار الأسري فقط، وكذلك من حيث الخطة و المضمون .

**تاسعا : الصعوبات:**

لقد واجهتني صعوبات أهمها :

ندرة الدراسات المتخصصة التي تناولت بشكل مفصل الموضوع في المكتبة الجامعية في غرداية، ولكوني مبتدئة فقد وجدت الموضوع عسيرا، وما زاد الطين بلة عدم تمكني من زيارة المكتبات الجامعية الأخرى خارج الولاية للبحث عن المادة العلمية في رفوفها، وذلك بسبب انتشار جائحة كوفيد 19 في مناطق شتى من ربوع الوطن الحبيب، الأمر الذي نجم عنه غلق جل الجامعات الجزائرية و توقف العمل بمكتباتها،الأمر الذي صعب من بحثي كون هذا الموضوع واسع ومشتت واختلف الفقهاء في أحكامه فيه بين الفقه الإسلامي و القانون الوضعي .

رغم ذلك إلا أني حاولت تخطي هذه الصعوبات بفضل أستاذي المشرف جزاه الله الذي كان خير معين بعد الله عز وجل نحمده على توفيقه و بعض الأصدقاء جازاهم الله عنا كل خير.

# الفصل الأول: ماهية جريمة السرقة بين الأقارب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي

**الفصل الأول: ماهية جريمة السرقة بين الأقارب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**

## المبحث الأول: مفهوم جريمة السرقة و حكمها

السرقة محرمة وهي من الكبائر؛ لأنها اعتداء على حقوق الآخرين، وأخذ أموالهم بالباطل، وفيها إفساد للدين الأخلاق والضمير، ويترتب عليها إخلال شديد بأمن البلاد والعباد، وزعزعة الاقتصاد العام بهز الأمن والثقة وهي محرمة بالكتاب والسنة والإجماع . ولذا نتطرق في هذا المبحث إلى التعريف بجريمة السرقة والجرائم المشابهة لها على النحو الآتي:

### المطلب الأول : تعريف جريمة السرقة وتمييزها عن الجرائم المشابهة لها

#### الفرع الأول : تعريف السرقة لغة وشرعا وقانونا

**1-السرقة في اللغة :**

**ورد في ( معجم لسان العرب**):سَرَقَ – يَسْرقُهُ – سَرْقًا – وسِرْقًا واسْتَرَقَهُ[[5]](#footnote-6) .**قال تعالى** :﴿ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ ﴾[[6]](#footnote-7).

أَيْ لَكِنْ مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ، أَيِ الْخَطْفَةَ الْيَسِيرَةَ، فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ. وَقِيلَ، هُوَ مُتَّصِلٌ، أي إلا ممن استرق السمع. أَيْ حَفِظْنَا السَّمَاءَ مِنَ الشَّيَاطِينِ أَنْ تَسْمَعَ شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ، وَغَيْرِهِ، إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَإِنَّا لَمْ نَحْفَظْهَا مِنْهُ أَنْ تَسْمَعَ الْخَبَرَ مِنْ أَخْبَارِ السَّمَاءِ سِوَى الْوَحْيِ، فَأَمَّا الْوَحْيُ فَلَا تَسْمَعُ مِنْهُ شَيْئًا[[7]](#footnote-8)، لِقَوْلِهِ:" إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُونَ"[[8]](#footnote-9).

وقال الفرزدق :

**لا تحسبن درآهما سرقت**

**تمحو مخازيك التي بعمان**

وجاء في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[[9]](#footnote-10).

قوله تعالى:(وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ): الواو هنا في معنى الواو العاطفة، إذ هي عطفت حكما مقررا لازما، وهو قطع أيدي السارقين، والمعنى فرض عليكم، فيما فرض، حكم السارق والسارقة، كما فرض عليكم من قبل حكم الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا.

وقد ذكر سبحانه وتعالى: (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا). والفاء هنا للربط بين الكلام، وهي في معنى بيان السببية الرابطة بين الجريمة والعقوبة، فهي تبين أن سبب قطع الأيدي هو السرقة وكونهم قد اتصفوا بها، وكان ثمة تجانس بين الجريمة والعقوبة فاليد التي امتدت بالأخذ سرقة هي التي تصير موضعا للعقاب، وهو القطع.

وقوله تعالى: (جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ) أي: أن ذلك العقاب هو كفاء لما كسبا من فعل شيء له آثار سيئة، وإن ذلك العقاب نكال أي زجر من الله تعالى لمنع هذه الجريمة وتقييد الأيدي، حتى لَا ترتكبها[[10]](#footnote-11) .

والسارق عند العرب من جاء مستترا إلى حرز فأخذ منه ما ليس له[[11]](#footnote-12) .

ورد في( المعجم اللغة العربية المعاصرة ):سَرَقَ يَسْرِقُ، سَرِقَةً وسَرَقًا، فهو سَارِقُ، والمفعول مَسْروق.

سرَق مالَه/ سرَق منه مالَه: أخذه خُفْية، بغير وجه حقّ "سرَق الوثائقَ سَرَقَ النظرَ أو السّمعَ: نظر أو سمع مستخفيًا- سرَقتني عيني: نِمْت- سَرَقُوا اللّيلة من العمر: نعموا فيها وتمتّعوا- يَسْرقُ الكحلَ من العَيْن: ماهر في الاختلاس[[12]](#footnote-13) .

وورد كذلك في ( القاموس المحيط) تسرق منه الشيء :

سَرَقَ منه الشيءَ يَسْرِقُ سَرَقاً، وسَرَقَةً، وسَرْقاً، بالفتحِ، واسْتَرَقَهُ: جاءَ مُسْتتِراً إلى حِرْزٍ، فأَخَذَ مالاً لِغَيْرِهِ، وسَرِقَ، كفَرِحَ: خَفِيَ[[13]](#footnote-14) .

والسَّرَقُ، مُحرَّكةً: شُقَقُ الحَريرِ الأبْيَضِ، أو الحَريرُ عامَّةً[[14]](#footnote-15) .

**وخلاصة القول**: فالسرقة في اللغة تعني أخذ الشيء من الغير خفية بغير وجه حق كأصل عام، وتطلق على الماهر في الاختلاس.

**تعريف السرقة اصطلاحا:**

إن تعريفات الفقهاء للسرقة على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم تجده موافق لتعريفها في اللغة، إلا أنهم اختلفوا في الشروط الواجب توافرها لإقامة الحكم الشرعي في حد السرقة :

**فعند الحنيفة** : "أَخْذُ الشَّيْءِ مِنْ الْغَيْرِ عَلَى وَجْهِ الْخُفْيَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ سَوَاءٌ كَانَ نِصَابًا أَوْ لَا"[[15]](#footnote-16).

أخذ الشيء من الغير : هُوَ أَنْ يَتَوَلَّى السَّارِقُ أَخْذَ الْمَتَاعِ بِنَفْسِهِ وَالثَّانِي هُوَ أَنْ يَدْخُلَ جَمَاعَةٌ مِنْ اللُّصُوصِ مَنْزِلَ رَجُلٍ وَيَأْخُذُوا مَتَاعَهُ وَيَحْمِلُوهُ عَلَى ظَهْرِ رَجُلٍ وَاحِدٍ وَيُخْرِجُوهُ مِنْ الْمَنْزِلِ، فَإِنَّ الْكُلَّ يُقْطَعُونَ اسْتِحْسَانًا، فَخَرَجَ بِالتَّكْلِيفِ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ عُقُوبَةٌ وَهُمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِهَا فَهُمَا مَخْصُوصَانِ مِنْ آيَةِ السَّرِقَةِ لَكِنَّهُمَا يَضْمَنَانِ الْمَالَ وَإِنْ كَانَ يُجَنُّ وَيُفِيقُ، فَإِنْ سَرَقَ فِي حَالِ جُنُونِهِ لَمْ يُقْطَعْ وَإِنْ كَانَ فِي حَالِ الْإِفَاقَةِ قُطِعَ وَلَوْ سَرَقَ جَمَاعَةٌ فِيهِمْ صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ يُدْرَأُ عَنْهُمْ الْقَطْعُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ وَشَمِلَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى وَالْحُرَّ وَالْعَبْدَ وَلَوْ آبِقًا وَالْمُسْلِمَ وَالْكَافِرَ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ.

* على وجه الخفية : وَخَرَجَ بِقَيْدِ الْخُفْيَةِ مَا أُخِذَ جَهْرًا مُغَالَبَة أَوْ نَهْبًا أَوْ اخْتِلَاسًا، فَإِنَّهُ لَا قَطْعَ فِيهِ وَأَفَادَ بِقَوْلِهِ الْأَخْذَ خُفْيَة إلَى أَنّ الشَّرْطَ الْخُفْيَة وَقْتَ الْأَخْذِ أَوْ دُخُولُ الْحِرْزِ لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا، وَأَمَّا الْخُفْيَةُ فِي الِانْتِهَاءِ، فَإِنْ كَانَتْ السَّرِقَةُ نَهَارًا فِي الْمِصْرِ فَهِيَ شَرْطٌ أَيْضًا وَمَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ مِنْ النَّهَارِ.

وَلِذَا قَالَ فِي الِاخْتِيَارِ وَلَوْ دَخَلَ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْعَتَمَةِ وَالنَّاسُ مُنْتَشِرُونَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ النَّهَارِ وَإِنْ كَانَتْ السَّرِقَةُ لَيْلًا فَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ حَتَّى لَوْ دَخَلَ الْبَيْتَ لَيْلًا خُفْيَةً ثُمَّ أَخَذَ الْمَالَ مُجَاهَرَةً وَلَوْ بَعْدَ مُقَاتَلَةِ مَنْ فِي يَدِهِ قُطِعَ بِهِ لِلِاكْتِفَاءِ بِالْخُفْيَةِ الْأُولَى. فَلَوْ سَرَقَ نِصْفَ دِينَارٍ قِيمَتُهُ النِّصَابُ قُطِعَ عِنْدَنَا وَلَوْ سَرَقَ دِينَارًا قِيمَتُهُ أَقَلُّ مِنْ النِّصَابِ لَا يُقْطَعُ وَتُعْتَبَرُ قِيمَةُ النِّصَابِ يَوْمَ السَّرِقَةِ وَيَوْمَ الْقَطْعِ فَلَوْ كَانَتْ قِيمَتُهُ يَوْمَ السَّرِقَةِ عَشَرَةً فَانْتَقَصَ بَعْدَ ذَلِكَ إنْ كَانَ نُقْصَانُ الْقِيمَةِ لِنُقْصَانِ الْعَيْنِ يُقْطَعُ وَإِنْ كَانَ لِنُقْصَانِ السِّعْرِ لَا يُقْطَعُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَلَوْ سَرَقَ ثَوْبًا قِيمَتُهُ عَشَرَةُ دَرَاهِمَ فَأَخَذَهُ الْمَالِكُ فِي بَلَدٍ آخَرَ وَقِيمَةُ الثَّوْبِ ثَمَّةَ ثَمَانِيَةُ دَرَاهِمَ دُرِئَ[[16]](#footnote-17) .

**عند المالكية** :عَرَّفَهَا ابْنُ عَرَفَةَ بِقَوْلِهِ:" أَخْذُ مُكَلَّفٍ حُرًّا لَا يَعْقِلُ لِصِغَرِهِ، أَوْ مَالًا مُحْتَرَمًا لِغَيْرِهِ نِصَابًا أَخْرَجَهُ مِنْ حِرْزِهِ بِقَصْدٍ وَاحِدٍ خِفْيَةً لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ"[[17]](#footnote-18) .

**توضيح محترزات التعريف:**

أخرج بالمكلف المجنون والصبي إلى أن يحتلم أو يبلغ سن الاحتلام.

وقوله :" لا يعقل " أدخل به الصبي قبل بلوغه إذا لم يعقل أخذ من حرزه فإنه سرقة يقطع به، ومعنى لا يعقل لا يفهم لقوة صغره لأنه صار كالبهيمة لا تدفع عن نفسها ولا تتكلم بما يفهم عنها .

وقوله: " نصابا " أي نصابا من الذهب أو الفضة أو من العروض .

وقوله :"من حرزه"، أخرج به ما إذا لم يخرجه من حرزه أو إذا لم يكن حرز بوجه.

وفي قوله كذلك " أو مالا محترما " أخرج به أخذ غير الأسير مال حربي وبسرقة الخمر لأنه لا حرمة له ويدخل في ذلكما اختلف مما يجوز ملكه من حيوان وغيره.

وقوله :"بقصد واحد" ذكره ليدخل به إذا سرق أقل من النصاب ثم كرر مرارا بقصد واحد حتى كمل النصاب فإنه يقطع .

وقوله: "لا شبهة فيه" يخرج أخذ الأب مال ابنه ومن أخذ طعاما في زمن المجاعة ومن سرقة من مال غريمه والعبد من مال سيده وهذا كله على المشهور وحقه أن يقيد الشبهة بالقوية لأنه إذا سرق من بيت المال يقطع.

وقوله :"خفية" أخرج به غير الخفية إذا كان غلبة قهرا أو ظلما[[18]](#footnote-19) .

**عند الشافعية** : " أخذ المال خفية ظلما من حرز مثله بشروط"[[19]](#footnote-20).

أي: لَا قَطْعَ عَلَى مُخْتَلِسٍ، وَهُوَ مَنْ يَعْتَمِدُ الْهَرَبَ، وَلَا مُنْتَهِبٍ، وَهُوَ مَنْ يَعْتَمِدُ الْقُوَّةَ، وَالْغَلَبَةَ، وَلَا خَائِنٍ كَالْمُودِعِ يَجْحَدُ لِخَبَر، «لَيْسَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ، وَالْمُنْتَهِبِ، وَالْخَائِنِ قَطْعٌ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفَرَّقَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى بِأَنَّ آخِذَهُ خُفْيَةً لَا يَتَأَتَّى مَنْعُهُ فَشُرِّعَ الْقَطْعُ زَجْرًا لَهُ، وَهَؤُلَاءِ يَقْصِدُونَهُ عِيَانًا فَيُمْكِنُ مَنْعُهُمْ بِالسُّلْطَانِ، وَغَيْرِهِ كَذَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ، وَغَيْرُهُ، وَفِي كَوْنِ الْخَائِنِ يَقْصِدُ الْأَخْذَ عِيَانًا[[20]](#footnote-21) .

**عند الحنابلة** : " أخذ مال محترم و اخرجاه من حرز مثله لا شبهة له "، أَيْ : الْآخِذِ (فِيهِ) وَقَوْلُهُ (عَلَى وَجْهِ الِاخْتِفَاءِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَخْذِ وَمِنْهُ اسْتِرَاقُ السَّمْعِ وَمُسَارَقَةُ النَّظَر إذَا كَانَ يَخْتَفِي بِذَلِكَ إذَا عَلِمْتَ أَنَّ السَّرِقَةَ الْأَخْذُ عَلَى وَجْهِ الِاخْتِفَاءِ (فَلَا قَطْعَ عَلَى مُنْتَهِبٍ) وَهُوَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ عَلَى وَجْهِ الْغَنِيمَةِ لِمَا رَوَى جَابِرُ مَرْفُوعًا قَالَ «لَيْسَ عَلَى الْمُنْتَهِبِ قَطْعٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (وَلَا) عَلَى (مُخْتَلِسٍ وَالِاخْتِلَاسُ نَوْعٌ مِنْ الْخَطْفِ وَالنَّهْبِ) وَإِنَّمَا اسْتَخْفَى فِي ابْتِدَاءِ اخْتِلَاسِهِ وَالْمُخْتَلِسُ الَّذِي يَخْطَفُ الشَّيْءَ وَيَمُرُّ بِهِ[[21]](#footnote-22) .

**التعريف المختار :** أخذ العاقل البالغ نصابا محرزا، أو ما قيمته نصاب، ملكا للغير، لا شبهة له فيه، على وجه الخفية[[22]](#footnote-23) .

**خلاصة القول:** نرى أن الفقهاء عرفوا السرقة الكاملة الأركان الموجبة للقطع، وتعريف السرقة في اللغة يوافق تعريفها في الشرع، زيد على مفهومها في الشرع شروطا وقيودا لإقامة حكم شرعي. ونجد أن فقهاء المالكية جعلوا الحر الصغير مالا يجب بسرقته القطع، وهم بذلك خالفوا جمهور الفقهاء[[23]](#footnote-24) .

**تعريف السرقة في قانون العقوبات الجزائري :**

يعرفها المشرع الجزائري في المادة (350) من قانون العقوبات "كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا "، فالمشرع عرف السارق، أي الفاعل دون أن يعرف الفعل أي السرقة، وذلك من خلال استعمال عبارة "يعد سارقا "[[24]](#footnote-25).

أما المشرع المصري فيعرف السرقة في المادة 311 من قانون العقوبات على أن " كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق."

**وخلاصة القول**: من خلال التعريفين السابقين نجد أن التشريعين الجزائري والمصري يعرفان السارق، أي الفاعل دون تعريف فعل السرقة، ومن خلال هذا نعرف جريمة السرقة" بأنها اختلاس شيء أو منقول كما اصطلح عليه المشرع المصري مملوك للغير"[[25]](#footnote-26) .

**حكم السرقة في الفقه الإسلامي :**

تعد السرقة في التشريع الجنائي الإسلامي من الكبائر المحرمة، وقد نهى عنها الإسلام في القرآن والسنة النبوية الشريفة، وكذلك إجماع فقهاء الأمة .

أما من الكتب قوله تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾**[[26]](#footnote-27)**.

قوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ) : الواو هنا في معنى الواو العاطفة، إذ هي عطفت حكما مقررا لازما، وهو قطع أيدي السارقين، والمعنى فرض عليكم، فيما فرض، حكم السارق والسارقة، كما فرض عليكم من قبل حكم الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا.

وقد ذكر سبحانه وتعالى: (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا). والفاء هنا للربط بين الكلام، وهي في معنى بيان السببية الرابطة بين الجريمة والعقوبة، فهي تبين أن سبب قطع الأيدي هو السرقة وكونهم قد اتصفوا بها، وكان ثمة تجانس بين الجريمة والعقوبة فاليد التي امتدت بالأخذ سرقة هي التي تصير موضعا للعقاب، وهو القطع.

وقوله تعالى: (جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ) أي: أن ذلك العقاب هو كفاء لما كسبا من فعل شيء له آثار سيئة، وإن ذلك العقاب نكال أي زجر من الله تعالى لمنع هذه الجريمة وتقييد الأيدي، حتى لَا ترتكبها[[27]](#footnote-28) .

وأما في السنة، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا »، وفي الصحيحين عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأسامة : « أتشفع في حد من حدود الله ؟ ثم قال فخطب فقال : أيها الناس، إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد» متفق عليه، وتسمى السرقة التي ورد فيها النص بالسرقة الصغرى تمييزا لها عن جريمة الحرابة، أي قطع الطريق، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ،

وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ»[[28]](#footnote-29)

**وأما الإجماع :**

قال ابن عبد البر[[29]](#footnote-30): " وأجمع الفقهاء على أن السرقة إذا وجدها صاحبها بعينها بيد السارق قبل أن يقطع، أو بعد ذلك كله، أخذها وأنها ماله لا يزيل ملكها عنه قطع يد السارق، واختلفوا في وجوب الغرم على السارق إذا قطعت وفاتت السرقة عنده"[[30]](#footnote-31).

#### الفرع الثاني : تتميز السرقة عن غيرها من الحالات المشابهة لها في الفقه الإسلامي

ميزت الشريعة الإسلامية بين السرقة وغيرها من الجرائم الأخرى المتعلقة بالأموال، وهذه ميزة تميزت بها الشريعة عن غيرها من القوانين الوضعية، ولذلك سنقوم للتعرض لهذه الجرائم والتفريق بينها في هذا الفرع وذلك على النحو التالي:

**السرقة و الألفاظ ذات الصلة أو المشابهة لها:**

**أولا : الاختلاس : لغة** : على وزن الفعل خَلَسَ الشيء أو اختلسه، أي : استلبه في نُهزة ومُخَاتلة

المختلس: هو الذي يأخذ المال جهرة معتمدًا على السرعة في الهرب.

فالفرق بين السرقة والاختلاس: أن الأولى تعتمد على الخفية، والاختلاس يعتمد على المجاهرة[[31]](#footnote-32).

ولذا ورد في الحديث : «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ، وَلَا مُنْتَهِبٍ، وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ»[[32]](#footnote-33).

**ثانيا : خيانة الأمانة :الخائن :لغة** ورد في معجم على وزن الفعل خانَ يَخون، خُنْ، خِيانةً وخَوْنًا، فهو خائن، والمفعول مَخُون .

**الخائن** : خَانَ الرَّجُلُ الْأَمَانَةَ يَخُونُهَا خَوْنًا وَخِيَانَةً وَمَخَانَةً يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ وَخَانَ الْعَهْدَ وَفِيهِ فَهُوَ خَائِنٌ وَخَائِنَةٌ مُبَالَغَةٌ وَخَائِنَةُ الْأَعْيُنِ قِيلَ هِيَ كَسْرُ الطَّرْفِ بِالْإِشَارَةِ الْخَفِيَّةِ هو الذي يخون ما في يده من الأمانات[[33]](#footnote-34)، قوله تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَماناتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[[34]](#footnote-35)؛ فَمَنْ ضَيَّع شَيْئًا مِمَّا أَمر اللَّهُ بِهِ أَو رَكِبَ شَيْئًا مِمَّا نَهى عَنْهُ فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَن يَكُونَ عَدْلًا[[35]](#footnote-36)**.**

وعرف أيضا : هو الذي يضمر ما لا يظهره في نفسه. والمراد به : هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه، مع إظهاره له النصيحة والحفظ، فالفرق بين السرقة و الخيانة يرجع إلى قصور في الحرز .

**ثالثا: الغصب :**

**تعريف الغصب لغة :**ورد في لسان العرب أَخْذُ الشيءِ ظُلْماً. غَصَبَ الشيءَ يَغْصِبُه غَصْباً، واغْتَصَبَه، فَهُوَ غاصِبٌ، وغَصَبه عَلَى الشيءِ: قَهَره، وغَصَبَه مِنْهُ. والاغْتِصابُ مِثْلُه، والشَّيْءُ غَصْبٌ ومَغْصُوب، وهو نقيض الرضا، وقال : الأَزهري: سَمِعْتُ الْعَرَبَ تَقُولُ: وَهُوَ أَخْذُ مالِ الغَيْرِ ظُلْماً وعُدْواناً. قوْلُهُ صلى الله عليه وسلم: « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»

قوله :"إنَّ دِماءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرامٌ"، أي: إِنَّ أَمْوَالَ بَعْضِكُمْ حَرامٌ عَلَى بَعْضٍ، وَلَيْسَ عَلَى ظاهِرِهِ.

وَقَوْلُهُ: "كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذا" قَدْ ذَكَرْنا أَنَّ الْحُرْمَةَ ما لا يَحِلُّ انْتِهاكُهُ.

وفي قوله :"فِي شَهْرِكُمْ هَذا" يَعْنى: شَهْرَ ذِي الْحِجَّةِ.

وقوله : "فِي يَوْمِكُمْ هَذا" يَعْنى: يَوْمَ عَرَفَةَ؛ لِأنَّهُ قالَ ذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَداعِ.

وبقصد بقوله :"فِي بَلَدِكُمْ هَذَا" يَعْنى: مَكةَ وَالْحَرَمَ[[36]](#footnote-37) .

الغصب : هو الاستيلاء عرفا على حق غيره قهرا بغير حق[[37]](#footnote-38)، فالفرق بين الغصب والسرقة : أن الأول يتحقق بالمجاهرة بينما تتطلب السرقة أو يكون الأخذ سرا من حرز مثله .

**رابعا : النهب :**

**النهب لغة:** يعني الغنيمة، والجمع النِهابُ. والانتهاب: أن يأخذها مَنْ شاء. تقول: أَنْهَبَ الرجلُ مالَهُ فانتهبوه ونَهَبوه وناهَبوه، كلُّ ذلك بمعنًى النهب. والنُهْبى: اسمُ ما أَنْهَبَ .

قَال الأْزْهَرِيُّ : وَالنَّهْبُ مَا انْتُهِبَ مِنَ الْمَال بِلاَ عِوَضٍ، يُقَال: أَنْهَبَ فُلاَنٌ مَالَهُ: إِذَا أَبَاحَهُ لِمَنْ أَخَذَهُ، وَلاَ يَكُونُ نَهْبًا حَتَّى تَنْتَهِبَهُ الْجَمَاعَةُ، فَيَأْخُذُ كُل وَاحِدٍ شَيْئًا، وَهِيَ النُّهْبَةُ، وَمِنْ هَذَا يَظْهَرُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ النَّهْبِ وَالسَّرِقَةِ يَعُودُ إِلَى شِبْهِ الْخُفْيَةِ، وَهُوَ لاَ يَتَوَافَرُ فِي النَّهْبِ[[38]](#footnote-39)، وَلِهَذَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلاَ مُنْتَهِبٍ وَلاَ مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ**»**[[39]](#footnote-40)

**نستنتج أن :** السارق من يدخل خفية ويخرج كذلك، والمختلس من يدخل خفية ويخرج جهرة، والخائن من يدخل ويخرج جهرة ومعه إذن[[40]](#footnote-41) .

#### الفرع الثالث : في الجرائم الملحقة بالسرقة في القانون الجزائري

نص قانون العقوبات الجزائري في الفصل الثالث منه في باب الجنايات والجنح ضد الأموال على جنايات وجنح السرقة، ثم أضاف لها ابتزاز الأموال و اختلاس الأشياء المحجوزة عليها سواء وقعت من الغير الذي تسلمها لحراستها أو وقعت من نفس مالكها المحجوز عليه أو من المدين أو المقترض أو الراهن، وذلك في المواد التالية : (364 ،365 ، 366 ، 367)[[41]](#footnote-42) .

**أولا: ابتزاز الأموال** : يعد الابتزاز من أنواع السرقات لكنه سرقة ببراعة أو مهارة لقد تضمن القانون الجزائري هذا النوع في المادة 366 من قانون العقوبات .

تختلف جريمة السرقة مع جريمة الابتزاز فيما يلي :

السرقة محلها شيء مقوم بالمال مع إمكانية نقله، بينما الابتزاز محله على وجه العموم خدمة تقدم وعلى هذا لا يمكن اختلاس الخدمة، إلا أن الابتزاز قد ينطوي على شيء مادي ملموس، كما هو الحال في موضوع ابتزاز الطعام والشراب، وهو بدون شك هو قابل للنقل بطبيعته وهو مشابه لموضوع السرقة[[42]](#footnote-43).

**ثانيا : النصب**

هو كل فعل يباشره الجاني بنفسه أو بغيره، ويتوصل من خلاله إلى تسليم مال منقول مملوك للغير، بدون وجه حق باستعمال الجاني وسائل الخداع التي نص عليها القانون والتي يقع المجني عليه نتيجتها في الغلط الدافع للتسليم" يتميز شراح القانون بين كل جريمة السرقة والنصب (الاحتيال) وخيانة الأمانة، مع أنها كلها من جرائم الأموال، وموضوع الاعتداء فيها مالا منقول مملوكا للغير، وتشترك جميعها في نية اغتيال المال وحرمان صاحبه منه نهائيا، إلا أن خروقا هامة تميزها عن بعضها[[43]](#footnote-44) .

**من حيث الحق المعتدي عليه** : تعتبر جريمة السرقة اعتداء على الحيازة والملكية معا، وفي النصب يكون الاعتداء على الملكية دون الحيازة، لأن المجني عليه يسلم الجاني المال تسليما ناقلا للحيازة، أما جريمة خيانة الأمانة فتشرك مع جريمة السرقة في وقوعها اعتداء على حق الملكية والحيازة، إذ أن الشيء يكون في حيازة مرتكب جريمة خيانة الأمانة وقت ارتكاب الجريمة[[44]](#footnote-45) .

**من حيث وسيلة الاعتداء على الملكية** :في جريمة السرقة يقوم الجاني بانتزاع حيازة المال بغير رضا صاحبه، بينما في جريمة النصب الجاني يحصل على المال من صاحبه باختياره ولكن بطرق احتيالية، وفي خيانة الأمانة يقوم الجاني وهو الحائز للمال "حيازة ناقصة" بناء على العقد بتغيير نيته في الحيازة إلى تامة، وبفعل يظهر به على الشيء أو اختلاسه[[45]](#footnote-46) .

**من حيث دور التسليم** : معنى الأخذ خفية تسليم الشيء من مالكه أو حائزه يعتبر تسليما ناقلا ركنا جوهريا في جريمة النصبـ إن التسليم ينقل الحيازة، ولكان مستندا إلى غش ـ بينما لا يعتبر التسليم عنصرا من عناصر الركن المادي في جريمة خيانة الأمانة وإنما هو سابق على تحققه، وهو تسليم على سبيل الأمانة، بعقد من العقود المنصوص عليها في المادة[[46]](#footnote-47). فيغير الجاني حيازته من حيازة مؤقتة إلى حيازة كاملة بنية التملك[[47]](#footnote-48) .

## المبحث الثاني : أركان جريمة السرقة في الفقه والقانون الجزائري

### المطلب الأول : أركانها في الفقه الإسلامي

لجريمة السرقة ثلاث أركان، فإذا توفرت هذه الأركان في أي جريمة تعتبر سرقة، ويقطع فيها السارق، وهذه الأركان هي :

* الأخذ خفية
* السارق
* المسروق منه

**الأخذ خفية:**

معنى الأخذ خفية : يعني قيام الجاني بالاستيلاء على المال المسروق نصابا دون علما المجني عليه ودون رضاه، كما يجب أن يكون الأخذ تاما سواء كان بطريق المباشرة أو التسبب وسواء كان الفاعل واحدا أو أكثر ويجب إخراج المسروق من حرزه المعد لحفظه وخروج المسروق من حيازة المجني عليه ودخوله في حيازة الجاني[[48]](#footnote-49) .

فلا يكفي لتكون الجريمة، أن تصل يد الجاني للشيء المسروق، بل لابد أن يكون الأخذ، بحيث تتوفر فيه ثلاثة شروط :

* أولا: أن يخرج السارق الشيء المسروق من حرزه المعد .
* ثانيا: أن يخرج الشيء المسروق في حيازة المجني عليه.
* ثالثا : أن يدخل الشيء المسروق في حيازة السارق .

فإذا لم تتوفر أحد هذه الشروط اعتبر الأخذ غير تام، وكانت عقوبته التعزيز لا القطع[[49]](#footnote-50) .

**الركن الثاني : السارق**

- يشترط في السارق توافر أهلية وجوب القطع :

وهي العقل والبلوغ والاختبار والعلم بالتحريم فلا يقطع الصبي والمجنون[[50]](#footnote-51) .

**التكليف** : أي يكون بالغا عاقلا، فإن جمهور الفقهاء اتفقوا على أن من شرطه أن يكون مكلفا، وسواء أكان حرا أو عبدا، ذكرا أو أنثى، مسلما أو ذميا[[51]](#footnote-52)، وكون السارق مكلفا، لأن الجناية لا تتحقق بدون العقل والبلوغ، فأهلية وجوب القطع هي: العقل والبلوغ، فلا يقطع الصبي والمجنون[[52]](#footnote-53)؛ لما روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال صلى الله عليه وسلم :« رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَالنَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ»[[53]](#footnote-54).

1. أن يقصد فعل السرقة: أي يأخذ المال، مع علمه بتحريم السرقة وأن هذا المال مملوكا لغيره، وتتصرف نيته إلى تملكه، وأن يكون مختارا فيما يفعل .
2. أن يكون مضطرا إلى الأخذ : لأن الضرورة تبيح للإنسان أن يأخذ من مال غيره، بقدر ما يدفع عنه الهلاك، فمن أخذ مال غيره ليدفع عن نفسه جوعا، أو عطشا، فلا عقوبة عليه، إلا إذا تجاوز القدر الضروري .
3. أن يكون له على المسروق ولادة : فلا يقطع الأب في سرقة مال ابنه[[54]](#footnote-55) .
4. ألا تكون عنده شبهة في استحقاقه ما أخذ : فإذا كان للسارق شبهة ملك، أو استحقاق في المال المسروق، فلا يقام عليه الحد، كما لو كان شريكا في المال المسروق، أو تسرق من بيت المال، أو من مال موقوف عليه، أو على غيره، أو تسرق من مال مدينه[[55]](#footnote-56) .

**الركن الثالث : المسروق منه .**

يعتبر المسروق منه ركن الثالث من أركان جريمة السرقة،لأن المسروق إذا لم يكن مملوكا، بأن كان مباحا أو متروكا، فلا يعاقب من أخذه.ولكن الفقهاء يشترطون في المسروق منه، لكي تكتمل السرقة لابد من توفر بعض الشروط.

شروط المسروق منه هي :

يشترط في المسروق منه أن تكون له يد صحيحة، واليد الصحيحة ثلاثة أنواع :

* يد الملك : أي أن يكون للسارق في المسروق ملك ولا تأويل الملك كسرقة مال الولد فلا يقطع لأن له تأويل الملك، أو شبهة الملك .
* يد الأمانة، كيد الوديع والمستعير ويد الشرك المضارب .
* يد الضمان، كيد الغاصب ويد القابض على سوم الشراء، ويد المرتهن[[56]](#footnote-57) .

**الركن الرابع** : المسروق : ويشترط في المال المسروق شروط يجب توافرها جميعا، ليقطع فيه السارق ، وهذه الشروط هي :

1. **أن يكون مالا منقولا** : وتقتضي أن المال نقله واستخراجه من حرزه من حيازة المجني عليه إلى حيازة الجاني ولا يكون إلا في المنقولات .
2. **أن يكون مالا متقوما** : بصفة مطلقة فإن كانت قيمته نسبية فلا قطع في سرقته والعقوبة تعزيرية، فالخمر ولحم الخنزير لا قيمة لهما عند المسلم، لكن لهما قيمة عند غير المسام. ومن هنا كانت قيمتهما نسبية لا مطلقة وهو النقص الذي منع القطع لأنه شبهة . ويستوي أن يكون صاحب المال مسلما أو غير مسلما؛ لأن العبرة ليست بالمالك وإنما العبرة بتقوم المال أو عدم تقومه[[57]](#footnote-58).
3. **أن يكون مالا محرزا** : يشترط جميع الفقهاء أن يكون المال محرزا، أي في مكان معد للإحراز ممنوعة الدخول فيها إلا بإذن، لوجوب القطع في سرقته، ولا يخالفهم في ذلك إلا الظاهرية، حيث يرون القطع على السارق إذا سرق نصابا ولو من غير حرز .
4. **أن يبلغ المال نصابا** : أي مقدارا، فلا يقطع السارق في الشيء التافه. واختلف الفقهاء في مقدار النصاب : فقال الحنفية : نصاب السرقة دينار أو عشرة دراهم، أو قيمة أحدهما، وقال الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة، نصاب السرقة ربع دينار شرعي من الذهب أو ثلاثة دراهم شرعية خالصة من الفضة، أو قيمة ذلك من العروض و التجارات والحيوان[[58]](#footnote-59) .

**الركن الخامس :القصد الجنائي :**

لا يعتبر الأخذ خفية سرقة إلا إذا توفر مع الأخذ القصد الجنائي : ويتوفر القصد الجنائي متى أخذ الجاني الشيء وهو عالم أن أخذه محرم ، فلو أخذ شيئا ، وهو يعتقد أن مال مباح ، فلا يمكن اعتباره مستحقا للقطع[[59]](#footnote-60) .

### المطلب الثاني : أركان جريمة السرقة في القانون الجزائري :

من خلال التعريف الوارد ف المادة 350 في قانون العقوبات الجزائري كما يلي: كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا ومن هذا لتعريف بين أن جريمة السرقة تقوم على ثلاثة أركان هي:

**الركن الأول :** فعل الاختلاس، وهو الركن المادي للجريمة .

**الركن الثاني** : محل الجريمة، ويتمثل في شيء منقول .

**الركن الثالث** : القصد الجنائي، وهو الركن المعنوي للجريمة[[60]](#footnote-61) .

**الركن الأول** : الاختلاس .

العنصر الأول:لم يحدد القانون معنى الاختلاس، وهو الركن الأساسي في جريمة السرقة، وفي غياب صريح يتفق الفقه والقضاء على أن : " الاختلاس هو الاستيلاء على شيء بغير رضا مالكه أو حائزه ". ولقد تطور مفهوم الاختلاس فلم يعد محصورا في الاستيلاء على الشيء إذ أصبح من المسلم به اليوم أن تسليم الشيء لا ينفي الاختلاس .

ويقوم الاختلاس على عنصرين : عنصر مادي، وهو الاستيلاء على الحيازة، وعنصر معنوي وهو عدم رضا مالك الشيء أو حائزه عن الفعل[[61]](#footnote-62) .

1. **الاستيلاء على الشيء :**

يتحقق الاختلاس بالاستيلاء على الشيء أي ينقل الشيء أو نزعه من حيازة الجاني عليه وإدخاله في حيازة الجاني .

وهذا يقتضي أن يقوم الحاني بحركة ما إذ يتم بها نقل الشيء إلى حيازته مهما كانت الطريقة المستعملة سوداء النزاع أو السلب أو الخطف أو النقل أو أية طريقة أخرى .

وكل ما يشترط هو أن يقع الاستيلاء على الشيء بفعل الجاني ولذلك ليس من الضروري أن يكون بيده فيعد سارقا الشخص الذي يدرب كليا على السرقة، أو الذي يستعمل آلة الارتكاب السرقة.

يشترط أيضا لكي يعد الفاعل سارقا أن ينقل الشيء إلى حيازته، أما إذا اعدم في مكانه فالفعل يعد إتلافا وليس اختلاسا، ولكن لا يلزم أن يحتفظ الجاني بالشيء في حوزته، فقد يتخلى على حيازته لأخر وقد يستهلكه في الحال إذا كان من المأكولات أو المشروبات .

يترتب على تحديد الاختلاس على النحو السابق نتيجتان :

**النتيجة 01** : لا يتحقق الاختلاس إذا كان الشيء موجودا أصلا في حوزة المتصرف :

فإذا كان الشيء في حوزة الجاني من قبل وامتنع عن رده إلى مالكه الأصلي أو حائزه أو تصرف فيه تصرفا ضارا فلا يعتبر سارقا لأنه لا ينقل الشيء برفضه أو تصرفه وإنما يستبقيه، الاستبقاء لا يحقق الاختلاس الذي يتحقق بالنقل فقط[[62]](#footnote-63) .

ا**لنتيجة02** : لا يعتبر مختلسا البائع الذي يحبس المبيع بين يديه بعد أن يتسلم ثمنه :

كذلك من يعتبر على شيء ملك للغير فيأخذه بدون سوء نية ثم يمسكه بنية التملك[[63]](#footnote-64) .

ومما سبق ، **نستخلص أن** الاختلاس ينتفي إذا كان المال في حيازة الجاني ابتداء غير أنه يشترطان ظل الشخص متحفظا بالحيازة فإن نقلها إلى الضحية ولو مدة قصيرة ثم اختلسها يعد سارقا، فالبائع الذي يسلم البضاعة للمشتري أو يضعها تحت تصرفه ثم يختلس البعض منها يعد سارقا .

1. **التسلم يمنع توافر الاختلاس :**

ينتفي الاختلاس بالتسليم سواء كان حرا أو مبنيا على خطأ أو مشويا بغلط أو نتيجة تدليس، وتسليم الشيء يتناف مع نزع الحيازة .

ولكن لا ينتفي الاختلاس بأي تسليم إنما يشترط لذلك أن يكون التسليم حاصلا من شخص له صفة الشيء المسلم، وإن يكون صادرا عن وعي واحتجاز، وأن يكون بقصد نقل الحيازة الكاملة. أو الناقصة[[64]](#footnote-65)، كما نوضح في ما يلي :

**أولا : شروط التسليم النافي للاختلاس :**

يشترط فيه ما يلي :

* + - 1. يجب أن يكون التسليم حاصلا من شخص له صفة على الشيء المسلم :

يقتضي التسليم النافي للاختلاس أن يكون قد حصل من شخص له صفة على الشيء كمالكه أو حائزه، وأما إذا حصل من شخص لا صفة له على الشيء فلا ينفي هذا التسليم قيام الاختلاس .

* + - 1. يجب أن يكون التسليم قد حصل عن إدراك واختياره ويقصد به التسليم الحر، وعلى هذا الأساس لا ينتفي الاختلاس بالتسليم الحاصل من طفل غير المميز أو المجنون أو من المعتوه أو السكران أو النائم أو المكره أو ماديا أو معنويا وهكذا قضي بفرنسا بقيام جنحة السرقة في حق من استلم شيئا من شخص غير مميز بسبب صغر سنه، أو ناقص التمييز[[65]](#footnote-66) .

ويكون التسليم حاصلا عن إدراك اختيار، ولو بني على خطأ أو كان مشويا بغلط أو كان نتيجة تدليس .

التسليم الحاصل بخطأ : ينتفي الاختلاس بالتسليم إذا حصل خطأ لأنه تم عن إدارة واختيار وإدراك، وفي هذه الحالة لا يمكن القول أن الفاعل انتزع حيازة الشيء ومن صاحبه، فالخطأ الذي وقع به التسليم يرتب المسؤولية المدنية ليس إلا. والأمثلة على ذلك كثيرة ومن هذا القبيل أيضا الدائن الذي سيسلم من الدين دفعه خطأ ولا تهم هنا نية المسلم فسواء كان حسنا أو سيء النية[[66]](#footnote-67) فالقضاء الفرنسي كان يعتبر التسليم في حالة جهل قيمة أو طبيعة الشيء المسلم تسليما غير إرادي سرقة لكن الفقه أستنكر هذا الحل وأعتبره توسعا في التجريم يتعارض مع مبادئ القانون الجنائي، رغم تطابقه مع الحلول التي يقول بما القانون المدني إذ يعتبر الخطأ من عيوب الرضاء .

* وكذلك الحال بالنسبة للموظف الذي يحول لحسابه خطأ راتبا شهريا يفوق راتبه[[67]](#footnote-68).
* وعلى ذلك قضى في فرنسا حديثا بعدم قيام الاختلاس في حق من استغل خللا في سير الموزع الآلي للبنزين وحصل على كمية من البنزين بسعر أقل من سعرها الحقيقي .
* التسليم المشوب بالغش : ينفي التسليم المشوب بالغش ركن الاختلاس للأسباب نفسها، وهي أن التسليم قد حصل باختيار المسلم ولم تنزع منه حيازة الشيء .
* وعلى هذا الأساس يكون التسليم عن إدراك واختيار وإذا حصل ممن يملك الشيء ولو لجأ المستفيد من الشيء إلى استخدام الغش والتدليس لاستلامه فهذه الأساليب مهما بلغت جسامتها لا يمكن أن يتوفر بها ركن الاختلاس في السرقة وإن جاز أن تقوم بها جريمة النصب .
* وبالمقابل يقوم الاختلاس بالتسليم الحاصل بخطأ إذا كان الخطأ نتيجة لغش أو تدلس، بشرط أن يكون الضحية هي المتسببة في الخطأ وإلا انتفى الاختلاس كما بينا سابقا، ومن قم لا يقوم الاختلاس إلا إذا كان الغير هو المتسبب في الخطأ[[68]](#footnote-69) .
* مسألة التسليم الرمزي : ليس من الضروري أن يكون تسليم المنقولات بالمناولة فالمادة 367 قانون مدني جزائري تحيز التسليم الرمزي ويقصد به أن " يتم التسليم بوضع المبيع تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون عائق لو لم يتسلمه تسلما ماديا مادام البائع قد أخبره بأنه مستعد لتسليمه ذلك، ويحصل التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة الشيء" .

3. يجب أن يكون التسليم بقصد نقل الحيازة كاملة بقصد التملك : أو ناقصة أي على سبيل الأمانة : والحيازة نوعين، الحيازة الكاملة والحيازة الناقصة، فالحيازة الكاملة تكون لمن يضع يده على الشيء بصفة المالك، وهي يتكون من ركنيين : المادي والأدبي، والحيازة الناقصة تكون لمن يضع يده على الشيء بمقتضى سند لا يخوله أي حق في الملكية بل يشعر باعترافه بحق الغير فيها كالمرتهن والمستأجر وغيرهم ممن يحوزون الشيء على ذمة الغير، وهذه الحيازة تنقل إلى الحائز الركن المادي فقط. ويبقى للمالك الركن الأدبي.

أما الحيازة المادية فلا يترتب عليها غير وضع الشيء بين يدي مستلمه لغرض وقتي ولا يخول لمستلم أيحق على الشيء لا لنفسه ولا لذمة غيره، بل تكون يده على الشيء يدا عارضة، ويبقى للمالك الركن المادي فضلا عن الركن الأدبي[[69]](#footnote-70) .

يمكن تعريف الحيازة بأنها سيطرة إرادية للشخص على الشيء، سيطرة تمكنه من الانتفاع به أو تعديله أو تحطيمه أو نقله وعلى الأساس فهي حالة واقعية وليست مركزا قانونيا .

والأصل أن تثبت الحيازة للمالك، ومع ذلك فقد تثبت لغيره ولذلك فهي إما كاملة وإما ناقصة.

فأما الحيازة الكاملة أو التامة فتكون لمالك الشيء لو لم يدعي ملكيته، سوداء أكان حسن النية أو سيء النية، كالسارق خائن الأمانة. وأما الحيازة المؤقتة أو الناقصة فتكون من يحوز شيء بمقتضى سند يهوله الجانب المادي في الحيازة دون الملكية التي تظل لغيره، كالمستأجر الدائن المرتهن رهنا حيازيا والعامل الذي يعهد إليه بشيء لإصلاحه والمستعير والمودع لديه والوكيل :

فالحائز في هذه الحالات وإن كانت لديه بعض مظاهر العنصر المادي للحيازة إلا أن الحيازة تكون لحساب المالك .

- يشترط في الحيازة السابقة المعتدي عليها أن تكون أولا لغير الجاني، فإذا كانت الحيازة بيد الجاني لا يقوم الاختلاس. ولا يشترط أن يكون هذا الغير حائزا للشيء بسند مشروع، إذ تحقق الحيازة السابقة ولو كانت حيازة الغير هذا للشيء جاءت نتيجة سرقة وقعت منه فإذا اختلس الغير هذا الشيء المسروق وقعت جريمة جديدة يكون فيها السارق السابق مجنيا عليه في سرقة جديدة ويجد هذا الحل سنده في كون الحيازة مركزا واقعيا لا قانونيا كما يشترط أن تكون حيازة غير الجاني المعتدي عليها إما كاملة وإما ناقصة على المعنى الذي سبق توضيحه، أما في حالة اليد العارضة على الشيء فلا تكون الحيازة لو اصنع اليد، وإنما تكون لمن له السيطرة على الشيء ويكون وهو المجني عليه في اختلاس هذا الشيء .

فالمسافر لا يفقد حيازته لحقيبته لمجرد أن يكلف حمالا بنقلها له أن المطار إلى خراجه إذ تظل له السيطرة الفعلية على الحقيبة إلا اليد العارضة فإذا اختلسها كان سارقا و إذا اختلسها من الحمال أخر كان سارقا وكان المسافر هو المجني عليه في الجريمة لا الحمال .

**التسليم غير النافي للاختلاس :**

وهو التسليم الذي يفقد شرطا من شروط التسليم الناقل للحيازة وأهمها إرادة نقل للحيازة إلى المتسلم أو إرادة التخلي عن الحيازة من جانب المسلم، فمثل هذا التسليم لا ينفي الاختلاس لأنه لا ينقل حيازة على الشيء وإنما يعطي الأخر بمجرد يد عارضة لا تخوله حقا ولا تحمله التزاما. ومن ثم فإن مجرد التسليم المادي الذي لا ينقل الحيازة ويتكون به بد المستسلم علة الشيء يدا عارضة لا ينفيا لاختلاس .

من قبيل هذا التسليم من يسلم كتابا لشخص أخر لمجرد الاطلاع عليه فهرب به ولا يرده إلى صاحب الكتاب إذ لا يكون صاحب الكتاب هنا قد نقل حيازة الكتاب كاملة أو ناقصة إلى الغير وإنما سلمه له فقط ليطلع عليه تحت إشرافه ومراقبته ثم يرده إليه في الحال، فيد الغير على الكتاب تكون مجرد يد عارضة ولذا فإن رفضه رد الكتاب يعد سرقة .

ومن هذا القبيل أيضا تسلم الشيء لمجرد الاختيار أو التجربة، فمثل هذا التسليم لا يكون سوى حركة مادية للشيء لا تتجاوز مجرد وضعه بين يدي متسلمه، المجرد رؤيته فحصه أو تقدير قيمته أو استعماله تحت إشراف ومراقبة حائزة كما لا ينفي الاختلاس التسليم بإكراه العنف، والتسليم من قبل فاقد الوعي، كما سبق لنا بيانه[[70]](#footnote-71) .

**الفرع الثاني : عدم رضي الحائز المجني عليه :**

الاختلاس لأن مالك الشيء أو حائزه يكون قد رضي بالتخلي أو التنازل عن حيازة الشيء فلم تنزع منه قسرا . وحتى يكون الرضا نافيا لاختلاس يجب أن يكون رضا حقيقيا صادرا ، عن إدراك و إدارة فإذا كان عن طريق التحايل فإنه لا يعد رضا صحيحا ، كما يشترط أن يكون الرضاء صادرا قبل وقوع الاختلاس أو معاصرا له و إذا كان لاحقا عليه فإنه لا ينفي الجريمة وإنما يمكن أن يكون له أثره في تخفيض العقوبة[[71]](#footnote-72) إن التسليم غير الإرادي للشيء لا يمنع من وقوع الاختلاس إذ في هذه الحالة يكون التملك بالشيء بدون رضا صاحبه الشرعي ، فلا يكفي لتوافر ركن الاختلاس أن تخرج حيازة الشيء ومن حيازة أو مالكه إلى الغير وإنما يشترط أن يتم ذلك بدون رضا المجني عليه . فإذا وقع برضائه فلا توجد جريمة السرقة لانتفاء ركن الرضا .

**الركن الثاني : محل الجريمة .**

- حسب نص المادة 350 من قانون العقوبات فإن السرقة يجب أن تقع على شيء غير مملوك للجاني، وهو نفس ما ذهبت إليه أراء الفقهاء وإن اختلفوا في تحديد طبيعة هذا المال ، ولذا سوف ندرس محل جريمة السرقة من خلال (03) مطالب هي :

* طبيعة المال في جريمة السرقة .
* طبيعة المنقول في جريمة السرقة .
* ملكية الغير للمال المنقول في جريمة السرقة .

**الفرع الأول : طبيعة المال في جريمة السرقة :**

ورد في نص المادة 350 من قانون العقوبات أن الاختلاس لا يقع إلا على "شيء"، وكل شيء قابل لأن يكون محلا للسرقة كما يستفاد من القضاء الفرنسي كالشيك ، الرسالة .....، ولا يهم إن كان الشيء غير مشروع فقد تنصب السرقة على مخدرات مثلا[[72]](#footnote-73) .

وقد بين القضاء طبيعة المال محل السرقة من خلال بعض الأحكام ، حيث قضى بأن السرقة هي اختلاس منقول مملوك للغير، والمنقول في هذا المقام هو كل ماله قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ، وإن كان المشرع الجزائري لم ينص على هذا الشرط صراحة في المادة 350 من قانون العقوبات .

ويعتبر منقولا في القانون الجزائي كل مال يمكن نقله من مكان لأخر ، وهو ما يجعله يختلف عن معنى المنقول في القانون المدني ، ومنه تعتبر العقارات بالتخصيص كآلات الزراعية و الماشية التابعة الأراضي الزراعية و الآلات في المصانع منقولات في القانون الجزائي .

بعض صور المال في جريمة السرقة :

**الأموال المعنوية** : يرى بعض الفقهاء أن الأفكار و الإبداعات تخرج من النطاق المادي للمال ، ولا تقبل أن تكون محلا للسرقة إلا إذا أفرغت في كيان مادي كالأوراق أي أن الأفكار ، والاختراعات لا يمكن سرقتها مستقلة عن الدعامة المادية التي تحملها .

**سرقة الكهرباء**: لا يقصد بالمنقول في معنى السرقة كل جسم متميز قابل للوزن تحسب نظريات الطبيعة، بل أنه يتصرف إلى ماله قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته، وهي خصائص متوفرة في الماء والكهرباء التي تعتبر منقولات قابلة للسرقة ، وهذا ما نصت عليه المادة 350 من قانون العقوبات صراحة " ....تطبق نفس العقوبة على اختلاس المياه والغاز و الكهرباء" .

- وعلى هذا الأساس يعتبر سارقا كل شخص يقوم بتعطيل مؤشر العداد ، أو قام بتوصيل الكهرباء بدون علم مصلحة الكهرباء بعدما قطعته له هذه الأخيرة ، أو من يوصل أنبوب مياه خلسة إلى منزلة ...الخ .

وكذلك الأمر في سرقة الخط التليفوني رغم عدم النص عليه في القانون الجزائري، ولكن القضاء المصري اعتبره مالا مملوكا للغير وقابلا لأن يكون محلا للاختلاس ، وذلك بصرف النظر عن ضآلة قيمة الشيء، أو قابليته، للوزن مادام قابلا للحيازة و التنقل من مكان لآخر[[73]](#footnote-74).

المطلب الثاني : طبيعة المنقول في جريمة السرقة :

- كما سبق الذكر أن المشرع لم يورد كلمة منقول في نص المادة 350 من قانون العقوبات عكس المشرعين الفرنسي والمصري اللذان وردا فيهما النص على طبيعة الشيء القابل للسرقة بأنه " منقول ".

- ويرى الفقه والقضاء بأن مناط اعتبار المال منقول لكي يكون قابل للسرقة وهو مجرد قابليته للتنقل من مكان لآخر ، و من يد لأخرى ، ولو لم يكن بذاته منقولا في القانون المدني كالعقارات بالتخصيص مثل الآلات في المصانع والعقارات بالاتصال كالأبواب و النوافذ .

- ولا يشترط في المنقول أن يكون له قيمة مالية بل يكفي أن يكون له قيمة معنوية ، ولكن القول بأن القيمة المالية ليست شرطا لقيام السرقة لا يجعلنا مسلم بأن أعقاب السجائر و أحجار الطرق وقشور الفاكهة تصلح لأن تكون محلا للسرقة[[74]](#footnote-75) .

**الفرع الثالث : ملكية الغير للمال المنقول**

ورد شرط ملكية الغير للمال المنقول في جريمة السرقة واضحا في نص المادة 350 من قانون العقوبات كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا ....الخ"، فمن خلال هذا النص يمكنا استخلاص فرضين :

**أولا : عدم ملكية المال للسارق:**

إن المشرع يهدف من وراء هذا النص إلى حماية الملكية ، فالسرقة تعني الاعتداء على المال بقصد تملكه فلا تصور حصولها من مالك ، ومن هذا المنطق من يستخلص مالا ويعتقد أنه مملوكا للغير لكنه في الحقيقة هو ملك له لا يعد سارقا، ولو كان سيء القصد، أو كان المال متنازعا عليه ثم ثبتت له ملكيته بحكم قضائي إذ كان ملكيا له وقت اختلاسه .

فالمشرع أراد بهذا النص حماية الملكية ، وليس الحيازة ، وعلى هذا الأساس لا يعد سارقا المؤجر الذي يسترد ماله من المستأجر بالقوة ، وبدون وجه حق ، أو المودع الذي يسترد الوديعة خلسة رغم ما للمودع لديه من حق في حبسها لقاء أتعابه[[75]](#footnote-76) .

فإذا ثبت عدم ملكية المتهم للمال المسروق فإنه يعد سارقا متى توافرت بقية عناصر السرقة ، وأن اختلاسه له كان استيفاء الحق ، فالدائن الذي يختلس مالا مملوكا للدين وقاءا لأجره يعتبر سارقا .

ويكفي للعقاب في السرقة أن يكون ثابت بالحكم أن المسروق ليس مملوكا للمتهم ، ومن ثم فإن خطأ الحكم في ذكر اسم مالك الشيء المسروق لا يعيبه .

- ولقد استثنى المشرع الجزائري من هذه القاعدة بعض الحالات لا اعتبارات خاصة :

1. اختلاس الأشياء المحجوزة عليا ، ولو كان حاصلا من مالكها ( المادة 01 / 364 ق .ع**).**
2. اختلاس أنواع الأشياء المنقولة المرهونة ضمانا للوفاء بدين ( المادة 03 / 364 ق .ع**)**.
3. استيلاء الشريك ، أو الوارث على الأموال الشائعة ، أو المورثة ( المادة 363 ق .ع**).**

**ثانيا : ملكية المال للغير وقت السرقة :**

إذا كانت السرقة هي اعتداء على حق الملكية فلا يكفي لقيامها أن يكون المال مملوكا للجاني، وإنما يلزم أم يكون مملوكا للغير ، فالجانب الهام في المسألة ليس معرفة المالك وإنما معرفة أن الجاني ليس هو المالك ، وعلى هذا الأساس لا يعيب الحكم الصادر من المحكمة أن يغفل تحديد من هو المالك للشيء المسروق طالما أثبت أنه غير مملوك للجاني ، وينبني على ذلك أن الأموال التي لا مالك لها لا تكون محلا للسرقة ، وهي الأموال المباحة والمتروكة .

**الركن الثالث : الركن المعنوي :**

يقصد بالركن المعنوي في أي جريمة بالقصد الجنائي ، وأغلب التشريعات الجنائية بما فيها التشريع الجزائري لم تضع تعريفا للقصد الجنائي ، ولذلك فإنه لمعرفة الجرائم العمدية نرجع إلى النصوص الجنائية التي تعرف الجرائم المختلفة وتبين عناصرها ، ومن ضمنها الركن المعنوي[[76]](#footnote-77) .

وبالرجوع إلى نص المادة 350 من قانون العقوبات الجزائري نجد أن المشرع الجزائري أشترط توافر القصد الجنائي في جريمة السرقة من خلال تعريفه لجريمة السرقة في النص القانوني[[77]](#footnote-78) .

أما رأي الفقه الذي يعتنق نظرية الإرادة في تحديد القصد الجنائي فإنه يعرف بأنه " اتجاه إرادة الجاني إلى السلوك الذي يباشره ، وإلى النتيجة المترتبة عليه مع علمه بالعناصر الأخرى ذات الصفة الإجرامية للسلوك"[[78]](#footnote-79).

ومن خلال هذا التعريف يتضح **أن القصد الجنائي العام** يقوم على عنصرين هما " العلم والإرادة " ولا يكفي في القصد الجنائي العام عنصري العلم، والإرادة، وإنما يشترط بالإضافة إلى ذلك وجود قصد خاص وهو " نية التملك " .

وقد يبني القضاء من خلال أحكامه أن القصد الجنائي في السرقة بأنه " قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب فعلته بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكه بنية تملكه ، ولا يشترط تحدث الحكم استقالا عن هذا القصد ، بل يكفي أن يكون مستفادا منه"[[79]](#footnote-80).

يتحقق القصد الجنائي العام بتوفر عنصري ، الإرادة والعلم :

**أولا : الإرادة :** وهي القوة الدافعة لسلوك الإنسان لكي يتعرف على وجه معين لإشباع حاجاته المتعددة ، ومن ثم تعين أن يصدر هذا النشاط عن وعي وإدراك ، مما يفترض معه العلم بالغرض المستهدف، وبالوسيلة المستعملة لتحقيق هذا الغرض[[80]](#footnote-81) .

ويرى الفقه في جريمة السرقة أنه لابد أن نتيجة إرادة الجاني إلى اختلاس المال المنقول الممول للغير بإخراجه من حيازة صاحبه إلى حيازته هو إخضاعه إلى سيطرته " المادية التي تمكنه من الظهور عليه بمظهر المالك ، فإذا توافرت الإرادة بالنسبة للشق الثاني ، وهو إدخال المال في حيازة الجاني ، أو الغير فلا يتوافر القصد الجنائي[[81]](#footnote-82) .

**ثانيا : العلم :** لا تكفي الإرادة وحدها لقيام القصد الجنائي ، بل لابد أن يتصرف العلم إلى العناصر المكونة للجريمة، إذ يجب أن يكون الجاني عالما وقت نزع حيازة المال من حائزه وإدخاله إلى حيازته بأن المال الذي يختلسه غير مملوك له .

ويرى القضاء أنه يتحقق القصد الجنائي في جريمة السرقة بقين العلم عند الجاني بأنه يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضاء مالكه بنية امتلاكه[[82]](#footnote-83) .

ويستخلص من ذلك أن القصد الجنائي العام يتكون من أربعة (04) عناصر هي :

1. ملكية المال محل اختلاس للغير .
2. عدم رضاء صاحب المال .
3. علم الجاني بأن فعله يعبر اعتداء.
4. إخراج المال من حيازة المجني عليه .

نستنتج إذن : إذا اختل أحد هذه العناصر فلا تقوم جريمة السرقة .

**القصد الجنائي الخاص :**

ويعبر عنه بنية التملك على المال الذي استولى عليه المختلس والظهور بمظهر المالك الأصلي ، والقيام بجميع سلطاته .

وعلى هذا الأساس قضي في فرنسا أنه من يأخذ سيارة ليقوم بنزهة على متنها ثم يردها إلى صاحبها فلا يعد سارقا لأنه الحيازة هنا عارضة ، وهو ليست بنية التملك .

وفي مصر يعاقب الجاني على جريمة أخرى غير سرقة المنصوص عليها في المادة (311) من قانون العقوبات المصري ، وهي التي تقابل المادة (350) من قانون العقوبات الجزائري بل تطبق عليه في هذه الحالة المادة (223) من قانون العقوبات المصري ، وهي الجرائم الملحق الملحقة بالسرقة .

فهنا انتقاء القصد الجنائي بانتقاء نية التملك راجع إلى كون الجاني لم ينكر سلطات المالك الأصلي على ماله ، ولم يجحده في ذلك ، وأنه لم يظهر بمظهر المالك لهذا الشيء .

ثم تطور موقف القضاء إذ أصبح ينظر إلى القصد الخاص المعاصر لفعل الاختلاس أي لحظة أخذ الشيء بنية الاستيلاء عليه ، ولهذا جاء النص في قانون العقوبات الفرنسي بالمادة (379) كما يلي:

فالمشرع الفرنسي إذن استعمل عبارة " عن طريق الغش " وهذا حتى لا تفوته الإشارة إلى القصد الخاص ، وهو نية التملك ، وهو ما علق عنه المشرع الجزائري في المادة 350 من قانون العقوبات .

كما أنه في جريمة السرقة لا يهم الباعث ، أو الغاية التي يهدف إليها الجاني ، فيستوي أن يكون الدافع هو الجوع ، أو الحاجة الشديد للمال ، أو الطمع ، أو الانتقام ...... الخ[[83]](#footnote-84).

**إثبات القصد الجنائي**

يقع عبء الإثبات على سلطة الاتهام فهي المسؤولية عن قيام العلم عند الجاني وقت ارتكاب الجريمة ، فبالنسبة لاستنتاج القصد من الوقائع المادية ، أو غيرها فهي مسألة موضوعية يترك تقديرها لقاضي الموضوع ، ولا رقابة للمحكمة العليا عليها إلا إذا خرجت محكمة الموضوع عن فهم عناصر القصد عما يقتضه القانون ، أو شاب قضائها سوء الاستدلال .

فمن واجب قاضي الموضوع أن يبين في محكمة ثبوت القصد في السرقة ، وإن كان لا يشترط الحديث عنه صراحة ، بل يكفي أن يكون ثابت لديها من الوقائع التي أوردها الحكم .

كما أن مجرد الحيازة قرينة على معاصرة القصد الجنائي للفعل ، وهنا لأن المتهم أن يثبت أمام المحكمة عكس هذه القرينة ، أي أن نية التملك لم تكن معاصرة لواقعة الاختلاس ويترك لمحكمة الموضوع تقدير هذا الدفاع فلها أن تعتبر النية معاصرة ، أو غير معاصرة ، وذلك لأنه ليس هناك استثناءات على القاعدة العامة التي تشترط أن يكون القصد الجنائي معاصرا الاختلاس .

# الفصل الثاني : السرقة بين الأقارب

**الفصل الثاني :**

**السرقة بين الأقارب**

## المبحث الأول :السرقة بين الأصول و الفروع:

تمهيد:

لقد عمل عامة الفقهاء بمبدأ درء حد السرقة بالشبهة وذلك من خلال قاعدة أساسية قوله صلّى الله عليه وسلم:**‹‹ادرؤوا الحدود بالشبهات››**[[84]](#footnote-85)، واشترطوا لإقامة حد السرقة انتفاء شبهة السارق في ملكية المال المسروق، فإن كان له شبهة فلا حد عليه.أما الظاهرية وبعض الفقهاء كابن المنذر وأبي ثور فيرون عدم اشترط هذا الشرط، فلا يشترطون انتقاء الشبهة لوجوب القطع، لأنهم لا يشترطون الحرز في السرقة، فهم يرون إقامة القطع مطلقا حتى وإن كان له شبهة في المال المسروق .

-ولكن الخلاف الذي وقع بين جمهور الفقهاء المتفقين يدور حول انتفاء الشبهة لإقامة الحد السرقة على السارق بعد توفر شروطها وأركانها، فبعض الفقهاء من الحنفية قد توسع في مفهومها، وبعض الفقهاء مثل المالكية قصرها على حالات محددة ومعينة. فجمهور الفقهاء اعتبروا القرابة بين السارق والمسروق منه شبهة مؤثرة في الجملة تصلح لإسقاط حد السرقة على السارق المستوفي جميع شروطها وأركانها جملة وتفصيلا بسبب علة القرابة.

- قال السرخسي[[85]](#footnote-86): فذلك دليل على ثبوت الحق لبعضهم في مال البعض من وجه، وأدنى الشبهة تكفي لدرء الحد، وإن كان أحد السارقين ذي رحم محرم من المسروق منه، أو شريكا له يُدرأ الحد عنه بالشبهة، ويدرأ عن الآخر للشبهة للشركة؛ لما بيَّنا أنها سرقة واحدة، فلا يكون بعضها موجبا للعقوبة وبعضها غير موجب؛ كالخاطئ مع العامد إذا اشتركا في القتل .

-وبعد اتفاقهم على أن القرابة شبهة معتبرة صالحة لإسقاط حد السرقة، اختلفوا بينهم في درجة القرابة التي تصلح وصفا معتبرا لدرء حد السرقة؛ هل هي قرابة عمودي النسب؟ أو أن الدائرة تتسع لتشمل باقي الأقارب؟ كما سيظهر من خلال مناقشة أقوال الفقهاء.

فمن قالوا : إن قرابة عمودي النسب مؤثرة اختلفوا بينهم، فغالب الفقهاء اتفقوا على أن سرقة الأصل من الفرع شبهة، واختلفوا في سرقة الفرع من الأصل؛ فجمهور الفقهاء اعتبرها شبهة،لم يعتبرها بعضهم شبهة مؤثرة .

-ومن توسع لتكون السرقة من الأقارب من غير عمودي النسب شبهة تصلح لدرء الحد، وضع أوصافا لهذه القرابة فقال:من القريب ذي الرحم المحرم .

كما اختلف الفقهاء بينهم في مدى تأثير وصف الزوجية في درء حد السرقة، ومن خلال الفصلين الآتيين أعرض لكم السرقة بين هؤلاء الأقارب، واخصص الفصل الأول منهما لبيان الاجتهادات الفقهية في هذا الموضوع، بينما يأتي الكلام في الفصل الثالث عن نصوص القانون في عقوبة جريمة السرقة بين الأقارب .

### المطلب الأول :السرقة بين الأقارب من عمودي النسب

راعت الشريعة القرابات والصلات بين الأسرة لانتمائهم إلى بعض، وعدم زرع الكراهية والضغينة بينهم فلم تعاقبهم في حالة سرقة الأصول من الفروع في حدود النفقة الواجبة شرعا، وكذلك لا تعاقب الفروع بالسرقة من مال الأصول إذا كان الفرع لا يقدر على العمل والكسب وفي حاجة إلى النفقة، أما باقي المحارم خلاف الأصول والفروع، ففيه خلاف بين الفقهاء.وهذا ما سنتناوله في الفرع الأول ما حكم سرقة الأصل من الفرع أما الفرع الثاني نتناول فيه حكم سرقة الفرع من الأصل.

#### الفرع الأول :سرقة الأصل من الفرع

-يوجد في الفقه الإسلامي رأياني أساسيان في حكم السرقة بين الأقارب .**الرأي الأول:** لجمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة .

-**أما الرأي الثاني**: فهو لأبي ثور و ابن المنذر وابن حزم الظاهري .

للفقهاء رأيان مختلفان في حكم سرقة الأصل من الفرع؛ فهل سرقة الأصل من الفرع تعتبر جريمة مسقطة للحد؟، أو ماهو الحكم أخذ الأصل من الفرع على صورة السرقة المحرمة؟ يوجد قولين في الفقه :

-القول الأول: أن الوالد وإن علا لا يقطع بسرقة مال ولده وإن سفل، وسواء في ذلك الأب والأم ،والجد والجدة من قبل الأب والأم[[86]](#footnote-87).

وهذا قول جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية[[87]](#footnote-88)، والشافعية والحنابلة[[88]](#footnote-89).

-قال الشيخ أبو حامد[[89]](#footnote-90) :هذا الإجماع ،وقال ابن قدامه[[90]](#footnote-91) وهذا قول عامة أهل العلم، منهم الثوري[[91]](#footnote-92).

-القول الثاني :أن الأصل إذا سرق من الفرع يقطع وبه قال الظاهرية[[92]](#footnote-93)، وأبو ثور وابن المنذر[[93]](#footnote-94).

**الأدلــــــــــــــــــــــــــة :**

-المذهب الأول : عدم ثبوت القطع

**أ- من السنة :**

1 – قوله - عليه الصلاة والسلام -:« ادرؤوا الحدود بالشبهات ».

وجه الاستدلال : أن للأب شبهة في مال الابن ، لأنه جعل ماله كماله في استحقاق النفقة وردة الشهادة فيه[[94]](#footnote-95)، والحدود تدرأ بالشبهات[[95]](#footnote-96)، ولأن القطع حد فيدرأ بالشبهة فلا يقطع بالسرقة من مال ابنه وإن سفل .

2-وقوله صلى الله عليه وسلم :**«أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»**[[96]](#footnote-97).

وجه الاستدلال :أن له في مال ولده تأويل الملك أو شبهة الملك؛ لقوله صلى الله عليه وسلم: **«أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»،** فظاهر الإضافة إليه بلام التمليك يقتضي ثبوت الملك له من كل وجه ،إلا أنه لم يثبت بدليل ،ولا دليل في الملك من وجه فيثبت أو يثبت لشبهة الملك ،وكل ذلك يمنع وجوب القطع ؛لأنه يورث شبهة في وجوبه[[97]](#footnote-98).

وأجاب عن استدلالهم بحديث :لقوله صلى الله عليه وسلم : **«أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»،** من وجهين:

* أنه خبر منسوخ ،قد صح نسخه بآيات المواريث وغيرها.
* أن جميع الفقهاء لا يختلفون إذا أخد الأب من مال ابنه درهما وهو غير محتاج إليه فإنه يقضى عليه برده،كما يقضى على ذلك على الأجنبي، فإذا قد صح أن هذا الخبر منسوخ، وصح أن مال الولد للولد لا للوالد ، فقد صح أنه كمال الأجنبي ولا فرق.

ويرد عنه بأنه لم يرد عن أحد من الفقهاء القول بان الحديث منسوخ ،والذي ورد نسخه بآية المواريث هو حديث الوصية المشهور[[98]](#footnote-99).

2- وقوله صلى الله عليه وسلم :**«إِنَّ مِنْ أَطْيَبِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَوَلَدُهُ مِنْ كَسْبِهِ»[[99]](#footnote-100).**

**وجه الاستدلال :**أنه لا يجوز قطع الإنسان بأخذ ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذه، ولا اخذ ما جعله النبي صلى الله عليه وسلم ملا مضافا إليه، ولأن الحدود تدرأ بالشبهات، وأعظم الشبهات أخذ الرجل من مال جعله الشرع له ،وأمره بأخذه وأكله [[100]](#footnote-101).

**ب- من المعقول :**

1 - أن بعضهم يدخل على بعض دون إذن عادة، فكأن هناك إذن ضمنيا بالدخول فتكون السرقة من غير حرز[[101]](#footnote-102)، ومن شروط السرقة الحرز.

2 - أن القطع بسبب السرقة يفضي إلى الرحم، وذلك حرام، والقاعدة :أن ما أفضى إل الحرام فهو حرام[[102]](#footnote-103).

3 - أن نفقة كل منهما تجب في مال الآخر[[103]](#footnote-104)، فيكون له شبهة ملك.

4 - أن بينهما قرابة تمنع شهادة أحدهما لصاحبه [[104]](#footnote-105)،ومع القرابة عادة تكون المباسطة في المال، والإذن في الدخول في الحرز،حتى يعد كل منهما بمنزلة الآخر، ولذا منعت شهادته له شرعا[[105]](#footnote-106).

5 – أنه لما بينهما من الاتحاد، ولأن مال كل منهما مرصد لحاجة الآخر، فلا تقطع يده بسرقة ذلك المال[[106]](#footnote-107).

6 – إلحاق الأم بالأب في هذا ؛لأنها أولى بالبر، وإذا لم تكن فالمساواة، والجد والجدة من قبلهما سواء[[107]](#footnote-108) ، وأيضا فالآن الجد أب، ولأن الدية تغلظ عليه كالأب[[108]](#footnote-109).

**أدلة المذهب الثاني :القائل بقطع الأصول إن سرقوا من الفروع:**

**دليلهم من القرآن الكريم قوله تعالى :**﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾**[[109]](#footnote-110).**

**وجه الاستدلال:** أخذ بظاهر الكتاب إلا أن يجمعوا على شيء فيستثنى قال أبو ثور:" يقطع "لقوله عز وجل " **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا" ؛**فعم ولم يخص**[[110]](#footnote-111).**

**قال بن حزم :** قال الله تعالى : ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾**، ورسوله صلى الله عليه وسلم** كما أنه يرى قوله صلى الله عليه وسلم :«**إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ»[[111]](#footnote-112).**يدل على وجوب القطع على من سرق ،وهو يقول إن الله سبحانه وتعالى لم يفرق ولا رسوله صلى الله عليه وسلم بين أن يكون السارق قريبا أو أجنبيا أو أن يكون المال مال قريب أو أجنبي، وقوله تعالى:﴿**وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا**﴾**[[112]](#footnote-113)،**وبيقين ندري أن الله تعالى لو أراد تخصيص الأب من القطع لما أغلفه ولا أهمله، **قال تعالى:**﴿**تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾**[[113]](#footnote-114)،** فصح أن القطع واجب على الأب والأم إذا سرقا من مال ابنهما ما لا حاجة بهما إليه[[114]](#footnote-115).

ويرد عن استدلالهم بعموم آية السرقة بقول الشيرازي: وهذا الخطأ لقوله عليه الصلاة والسلام :«**ادرؤوا الحدود بالشبهات»[[115]](#footnote-116)،** وللأب شبهة في مال الابن، وللابن شبهة في مال الأب؛ لأنه جعل ماله كماله في استحقاق النفقة، ورد لشهادة فيه، والآية نخصها بما ذكرناه.

**2– أما الظاهرية[[116]](#footnote-117):** فيرون أن الحديث الرسول صلى الله عليه وسلم :"**أنت ومالُك لأبيك**" منسوخ [[117]](#footnote-118)بآيات المواريث.

**الترجيح:** يترجح – والله أعلم – أن الأب وإن على لا يقطع بسرقته من مال الولد وإن سفل، أن هذه القرابة شبهة مؤثرة وقوية تدرأ الحد لعدة اعتبارات هي :

1 – نقل الإجماع[[118]](#footnote-119) في المسألة، قال بن قدامه :" وهذه قضايا تشتهر،ولم يخالفها أحد فتكون إجماعا ،وهذا يخص عموم الآية، ولأن هذا إجماع من أهل العلم؛ لأنه قول من سمينا من الآثمة، ولم يخالفهم في عصرهم أحد، فلا يجوز خلافه بقول من بعدهم،كما لا يجوز ترك إجماع الصحابة بقول واحد من التابعين ".

2 – أن القطع عقوبة شديدة، فجعل الشارع الشبهة في مجال عقوبة القطع قائمة مقام الحقيقة؛ولذلك تدرأ العقوبة المقدرة عن المتهم الشبهة؛إعمالا لقاعدة :(درء الحدود بالشبهات)، ويوجد بين الأصول والفروع شبهة قوية؛ لإرث كل واحد منهم للآخر بدون حجب، قال ابن قدامه :"وأعظم الشبهات أخذ الرجل من مال جعله الشرع له وأمره بأخذه وأكله".

3 – أن العلاقة بين الآباء والأبناء ذات طبيعة خاصة،والحقوق بينهما متداخلة؛لأنه بوجود البعضية بينهما يجري مجرى نفسه، فلم يقطع في حق نفسه ولأن القطع في المال يجب عند الآخذ له والمأخوذ منه ،وولده أحب إليه وأعز عليه من ماله،فعدم فيه معنى القطع فسقط عنه[[119]](#footnote-120).

4 – صراحة الأدلة من السنة على أن الأب يملك مال ولده، وأنه من كسبه، بل من أطيبه، فكيف يقطع على أخذ ما رخصت الشريعة بأخذه؟ فحديث قوله صلى الله عليه وسلم : **«أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»** يقوم بذاته شبهة وعلى تطبيق حكم النص الشرعي الذي يحرم السرقة، ويعاقب عليها بالقطع؛ لأنه يجعل الولد وماله ملك للأب، فقد أفاد أن للأب نوعا من الملكية في مال ابنه، بل ورد في بعض روايات الحديث ما يشير إلى وجوب النفقة على الوالدين، ولو اجتاح ذلك ماله، وفي رواية أبي داود أن رجلا أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم :"**يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا، وَإِنَّ وَالِدِي يَحْتَاجُ مَالِي؟ قَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ، إِنَّ أَوْلَادَكُمْ مِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ»[[120]](#footnote-121)،** وقد جرت العادة بسيطرة الأب على مال الابن؛ للخلطة بينهما ،فالأب عندما يسرق من مال ابنه، إنما يسرق من ماله حكما، ومن ثم فلا قطع عليه .

5 – إن إقامة الحد على الأب لا يتفق ولا يتناسب مع النصوص الشرعية الواردة في الحث على بر الوالدين والإحسان إليهما، وفي النهي عن إيذائهما بأقل أحوال الإيذاء ،**قال الله تعالى**:﴿**فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ** ﴾[[121]](#footnote-122)وقطع يد الوالد لسرقته من مال ولده لا يتناسب مع هذا التكريم، فإذا كان النهي عن التأفف حراما،فكيف بقطع يده؟! بل هذا يكون تناقضا والشريعة منزهة عن ذلك، فهي لا تجمع بين المتناقضات. قال الماوردي : " ودليلنا **قول الله تعالى :**﴿**فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا**﴾،فكان بالقطع أغلظ وبالنهي أحق"[[122]](#footnote-123).

6 – أن هناك دليلا مبيحا وإن لم يكن راجحا في الأخذ بظاهره، فقد قال صلى الله عليه وسلم : **«أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»؛** ولأن كل ما يكسب الولد هو كسب لأبيه في عرف بعض الناس، ولكن يعارض هذا قواعد ثابتة بنصوص شرعية، مثل : قاعدة الملكية الخاصة التي تثبت للولد، وانفصال ذمة الولد عن ذمة الوالد، وبذلك يكون عندنا دليلان، أحدهما : مبيح، والآخر : مما يمنع تحقق الركن الأول للجريمة، وهو كون الفعل ممنوعا من غير شبهة؛ إذ إن الدليل المعارض وإن لم يفد إباحة مال الابن لأبيه على سبيل القطع إلا أنه أنتج شبهة تدرأ عنه الحد، ولا يؤثر في عدم إقامة الحد على الأب علمه بحرمة السرقة؛ لأن هذا النوع من الشبهة مرده إلى الدليل الذي أفاد الحل، وإن كان مرجوحا كما سبق، وليس مرده إلى اعتقاد الفاعل .

#### الفرع الثاني :سرقة الفرع من الأصل

اختلف الفقهاء في سرقة الابن وإن سفل من الأب أو الأم، وإن علوا، هل توجب إقامة الحد أو لا، على قولين :

**القول الأول:** سقوط القطع عن الفرع في سرقة الأصل، وإن علا، وبه قال الحنفية والشافعية

والحنابلة[[123]](#footnote-124).وهو اختيار أشهب[[124]](#footnote-125) من المالكية[[125]](#footnote-126)،و الحسن[[126]](#footnote-127)، وإسحاق[[127]](#footnote-128)، والثوري[[128]](#footnote-129).

**القول الثاني:** قطع الفرع بسرقة الأصل، ولا يعدون ذلك شبهة تدرأ عنه الحد، وهذا قول المالكية، والظاهرة ورواية عن أحمد وظاهر قول ألخرقي من الحنابلة، وهو قول أبي ثور وابن المنذر[[129]](#footnote-130).

**الأدلــــــــــــــــــــة :**

**أولا :أدلة القول الأول القائل :لا يقطع الفرع بسرقة الأصل**

1 – أن حق النفقة يجب للابن من مال الأب حفظا للابن، فلا يجوز إتلاف الابن حفظا للمال[[130]](#footnote-131)، فاستحقاق النفقة سبب لإسقاط القطع، فلا يقطع الابن بسرقة مال أبيه وجده وسائر أبعاضه؛ لأن ماله مرصد لحاجته، وهو محتاج إلى أل أتقطع يده، ولا ينظر إلى غنائه في الحال[[131]](#footnote-132)، وعلى هذا فشبهة الحق قد درأت الحدّ عنه.

ويرد عنه: بأنه ليس المسقط النفقة؛ لأنه لا يلزمه نفقة ابنه الكبير، ولا ابنته الثيب.

2 – أن من شروط وجوب الحد عدم الشبهة في المال المسروق، فلا قطع بسرقة مال الأصل أو الفرع ؛لما بينهما من الاتحاد[[132]](#footnote-133).

3 – أن بينهما قرابة تمنع قبول شهادة أحدهما لصاحبه، فلم يقطع بالسرقة منه، أشبه الأب[[133]](#footnote-134) .

4 – أن الابن لا يقطع لأجل البعضية[[134]](#footnote-135)؛ لأن الابن بعض من أبيه.

**ثانيا : أدلة القائل :يقطع الفرع بسرقة الأصل**

**1 – ظاهر الآية[[135]](#footnote-136)، وهي قوله تعالى**:﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾**.**

**قال ابن العربي: "**والذي يقطع لك بصحة إرادة العموم أنه لا يخلو أن يريد به المعنى، وذلك محال؛ لأنه لم يتقدم فيه شيء من ذلك، فلم يبق إلا أنه لحصر الجنس، وهو العموم"[[136]](#footnote-137).

ورد عنه: بأن الأمة لم تختلف في خصوص هذه الآية؛ لأن اسم السارق يقع على سارق الصلاة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ أَسْوَأَ النَّاسِ سَرِقَةً الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ " قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلَاتَهُ ؟ قَالَ :لا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا** »[[137]](#footnote-138)، فثبت بذلك أنه يرد كل سارق.

والسرقة اسم لغوي مفهوم المعنى عند أهل اللسان بنفس وروده، غير محتاج إلى بيان، وكذلك حكمه في الشرع، وإنما علق بهذا الاسم حكم القطع،كالبيع والنكاح والإجارة، وسائر الأمور المعقول معانيها من اللغة قد علقت بها أحكام يجب اعتبار عمومها بوجود الاسم، إلا ما قام دليل خصوصه، فلو خلينا وظاهر **قوله تعالى** :﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ** ﴾**.**لواجب إجراء الحكم على الاسم**،** إلا ما خصه الدليل،إلا أنه ثبت عندنا أن الحكم متعلق بمعنى غير الاسم يجب اعتباره في إيجابه، وهو الحرز والمقدار، وما كان كذلك لم يصح إلا احتجاج بعمومه.

ولأن اسم السرقة موضوع في اللغة لأخذ الشيء على وجه الاستخفاء، ومنه قيل: سارق اللسان وسارق الصلاة، تشبيها بأخذ الشيء على وجه الاستخفاء، والأصل فيها ما ذكرنا. وهذه المعاني التي ذكرنا اعتبارها في إيجاب القطع لم يكن الاسم موضوعا لها في اللغة، و إنما ثبت ذلك من جهة الشرع، فصارت السرقة في الشرع اسما شرعيا لا يصح الاحتجاج بعمومه، إلا فيما قامت دلالته[[138]](#footnote-139).

2 – ضعف الشبهة، ولذلك يحد الابن إذا وطئ جارية أبيه، أما سرقة أحد الأبوين مال الابن فإنها توجب الحد، للشبهة القوية في مال الولد، ولذلك لا يحد الأب إذا وطئ جارية ابنه [[139]](#footnote-140)؛ أي فإنه لا يحد لقوة شبهة الأصل في مال فرعه [[140]](#footnote-141)، ولأنه يقاد بقتله، ويحد بالزنا بجاريته؛ فيقطع بسرقة ماله كالأجنبي.

ورد عنه: بأن الزنا بجاريته فيه منع، فيجب به الحد، وإن سلم فإنما وجب عليه الحد؛ لأنه لا شبهة له فيها، بخلاف المال[[141]](#footnote-142) فإن فيه شبهة ملك، ولا يجب الحد مع الشبهة فافترقا .

**الــــــــترجيـــــــــــح :**

لم يلتفت الإمام مالك إلى شبهة الحق في هذه المسالة؛ إعمالا لعموم النصوص من القران، والأخبار التي تقتضي وجوب القطع، فإنها لم تستثن الابن، أما الجمهور فلا يرون قطع الفرع بسرقة الأصل، وهذا هو الراجح – والله أعلم –ذلك أن القطع عقوبة شديدة، فيجب أخذ الحيطة فيها حتى يكون السبب تماما ،ويوجد بين الأصول والفروع شبهة قوية، لما يلي:

1– أن الصلة بين الأبناء والآباء صلة قوية ومتينة، مبنية على المودة والرحمة، ولا يمكن اعتبار مال الأصول بعيدا عن متناول الفروع، وقد جرت العادة بالتسامح في الحقوق المالية بين الأبناء والآباء؛ لأن مال كل منهما مرصد لحاجة الآخر .

2 – أن الحقوق المتداخلة بينهما، مثل : استحقاق النفقة، ومنع قبول شهادة أحدهما لصاحبه، وانتقال الأموال بينهم بالتوارث بدون حجب.

ومع وجود هذه الشبهة في مال الآباء لحق الأبناء لا يتحقق الاعتداء، فلا يتناسب القطع عقابا لهذه الجريمة،كما أن رابطة الرحمة والمودة التي تربطهم لا تناسب قطع اليد؛ لأنها تؤدي إلى قطيعة الرحم.

### المطلب الثاني :السرقة بين الأقارب من المحارم ذوي الرحم من غير عمودي النسب

اختلف فيه على قولين :

**القول الأول :** يقطع سائر الأقارب بسرقة مال أقاربهم، كالإخوة، والأخوات، وبنيهم، ومن عداهم كالأعمام، والأخوال، فكل قريب من غير عمودي نسبه فيقطع بسرقة مالهم، ويقطعون بسرقة ماله، هذا قول مالك والشافعي وأحمد[[142]](#footnote-143)، وهو رأي الظاهرية وابن حزم من فقهاء الظاهرية [[143]](#footnote-144).

**القول الثاني :**لا يقطع بالسرقة من القريب ذي الرحم المحرم، وبه قال أبو حنيفة [[144]](#footnote-145)، ورواية عن أحمد [[145]](#footnote-146).

**الأدلــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة:**

**أولا: أدلة القول الأول القائل بالقطع على من سرق من ذي رحم محرم من غير عمودي النسب**

**أ–** عموم **الآية في قوله تعالى**:﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾[[146]](#footnote-147)**،**وعموم الأخبار، وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم :«**القَطْعَ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا»[[147]](#footnote-148)** وهذا عام[[148]](#footnote-149) فتعم كل سارق خرج منه عمود النسب، فيبقى ما عداهما على مقتضى الأصل[[149]](#footnote-150) .

**ب–** أنه ليس بينهما ولادة ولا جزئية، فلا تتمكن الشبهة لأحدهما في مال صاحبه؛كبني الأعمام[[150]](#footnote-151)، والدليل عليه :

**1 –** أن القرابة التي تجمعهم هنا لا تمنع قبول الشهادة من أحدهما للآخر، فلا تمنع القطع [[151]](#footnote-152)؛ كقرابة غير المحارم من الأقارب، وفارق قرابة الولادة بهذا[[152]](#footnote-153).

2**–** أن الثابتة بهذه القرابة بينهما حرمة النكاح، وذلك لا يمنع وجوب القطع؛كأن يسرق من أخيه من الرضاعة.

**3 –** جواز وضع الزكاة فيه[[153]](#footnote-154).

**ثانيا : أدلة القول القائل : لا قطع على من سرق من ذي رحم من غير عمودي النسب**

1 –إن اختلال الحرز بوجود الإذن بالدخول دل عليه قوله تعالى: **قوله تعالى :**﴿**لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آَبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ** ﴾[[154]](#footnote-155)، ففي قوله تعالى:﴿**وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آَبَائِكُمْ**﴾ إلى آخر الآية نص على إباحة الأكل من بيوت الأقارب الذين ذكروا في هذي الآية وهذا الإباحة في الأكل من هذه البيوت لا تكون –كما يرى هؤلاء الفقهاء- إلا بعد الإذن بالدخول إليها، وبوجود هذا الإذن يختل الحرز، وبالتالي صارت هناك شبهة تمنع إقامة حد السرقة [[155]](#footnote-156).

1) – إن العادة قد جرت بين هؤلاء الأقارب بالتبسط في دخول منازل بعضهم البعض بلا استئذان، فاختل الحرز وصارت هناك شبهة تدرأ حد القطع عند حصول السرقات فيما بينهم.

2 )- إن القرابة ذي الرحم المحرم يفترض وصلها ويحرم قطعها، فإذا ما قلنا بوجوب إقامة حد فسيفضي ذلك على قطع الأرحام، وذلك حرام[[156]](#footnote-157)، والقاعدة :(( أن ما أفضى إلى حرام هو حرام ))[[157]](#footnote-158)، لهذا ينبغي صون صلة الرحم بين هؤلاء الأقارب بدرء هذا الحد.

3 )- الإذن بالدخول بين هؤلاء الأقارب بلا مانع ولا حشمة وكثرته لأجل الزيادة وصلة الرحم رفع بعض الكلفة والحرج فيما بينهم، وأدى إلى عدم احتشام أحدهم من الآخر إلى حد ما، لأنها قرابة تمنع النكاح، فحل لذلك النظر لبعض المواضع الزينة التي يلزم سترها عن غيرهم، وكل هذا يؤكد متانة وقوة هذا النوع من القرابات، وهي شبه تدرأ الحد فيما يقع بينهم من سرقات[[158]](#footnote-159).أدى

**رد عن استدلالهم بالآية من وجهين :**

**الوجه الأول :** أنه لا دليل في الآية على ما أدعوه، فليس فيها إسقاط القطع على من سرق من هؤلاء لا بنص ولا بدليل، وإنما فيها إباحة الأكل، لا إباحة الأخذ، بلا خلاف من أحد من الأمة[[159]](#footnote-160).

ويجاب عنه بما قاله ابن الهمام:" ورفع الجناح عن الأكل من بيوت الأعمام أو العمات مطلقا يؤنس إطلاق الدخول ولو سلم، فإطلاق الأكل مطلقا يمنع قطع القريب، ثم هو إن ترك لقيام دليل المنع بقيت شبهة الإباحة "[[160]](#footnote-161).

**الوجه الثاني** :أن الصديق مذكور في الآية، لقوله تعالى في آخر الآية**:** ﴿ **أَوْ صَدِيقِكُمْ**﴾**؛** وهو يقطع اتفاقا، والآية إنما أذنت في الأكل، ولم تأذن في دخول المواضع المحجور عليها، وهي صورة النزاع[[161]](#footnote-162).ومع هذا لو سرق صديق من بيت صديقه لأقيم عليه الحد .

أجيب بأن الصديق حينما قصد السرقة من بيت صديقه فقد عاداه، مظهر أنه لم يكن صديقا، ولم يبق كذلك، بخلاف ما إذا سرق شخص من بيت أخيه أو عمه أو خاله، فلا يقال لم تبق الأخوة العمومة أو الخؤولة أو القرابة لهذه السرقة، وبهذا يظهر الفرق بين الحالتين[[162]](#footnote-163).

## المبحث الثاني :السرقة بين الأقارب من المحارم ذوي الرحم غير عمودي النسب

### المطلب الأول: السرقة من ذي رحم غير محرم

**قال الكاساني [[163]](#footnote-164):** ولو سرق ذي رحم غير محرم يقطع بالإجماع؛ لأن المباسطة بالدخول من غير استئذان غير ثابتة في هذه القرابة عادة، وكذا هذه القرابة لا تجب صيانتها عن القطيعة، ولهذا لم يجب في العتق والنفقة وغير ذلك .

### المطلب الثاني: السرقة من محرم غير ذي رحم

**أولا :**السرقة من المحرم الذي لا رحم له عن طريق الرضاع؛ كالأم من الرضاعة، والأخت من الرضاعة لا يمنع من إقامة الحد عند الجمهور القرابة غير عمودي النسب، فهنا أولى، كما سبق بيانه.

قال في الذخيرة [[164]](#footnote-165): لنا في القطع العموميات، والأقيسة على الإجارة والصديق.

أما الحنفية فاتفقوا على أن سرقة ماعدا الأم من الرضاعة يقطع فيها، أما الأم من الرضاعة فمختلف عليها :

فأبو حنيفة ومحمد يريان القطع فيها، وأبو يوسف لا يرى القطع في حال السرقة من الأم من الرضاعة .

وحجة أبي حنيفة ومحمد :أن الثابت بالرضاع ليس إلا الحرمة المؤبدة، وهي لا تمنع وجوب القطع،كأن يسرق من أم موطوء ته، ولهذا يقطع في الأخت من الرضاع .

وحجة أبي يوسف: أن المباسطة بينهما في الدخول ثابتة عرفا وعادة، فالإنسان يدخل بيت أمه من الرضاع دون إذن عادة وحشمة، كما يدخل في منزل أمه من النسب، فهناك إذن ضمني بالدخول؛ لأنه يدخل عليها من غير استئذان، فبينهما انبساط في دخول المنزل، وهذا كاف لدرء الحد، بخلاف الأخت من الرضاع[[165]](#footnote-166).

والراجح عند الحنفية :هو وجوب الحد؛ لأن المحرمية بدون القرابة لا تحترم،كم إذا ثبتت بالزنا والتقبيل عن شهوة، ولذلك فإن السرقة من الأخت رضاعا توجب القطع إجماعا، وأيضا فإن الرضاع اشتهاره قليل عادة، فلا انبساط بينهما، تحرزا عن موقف التهمة، بخلاف الأم من النسب فإن النسب أمر يشتهر، فالانبساط متحقق لا محالة[[166]](#footnote-167).

قال السر خسي بعد نقله كلام أبي يوسف : وهذا بعيد، فإن الأمية من الرضاعة لو كانت مؤثرة في اسقاط القطع لكانت الأختية مؤثرة فيه، كما لو كانت بالنسب[[167]](#footnote-168).

**ثانيا :** السرقة من المحرم الذي لا حرم له عن طريق المصاهرة؛ كمن سرق من امرأة أبيه، أو زوج أمه، أو حليلة ابنه، أو من ابن امرأته أو أمها، أو زوج ابنته:

وعند الحنفية :إن كانت السرقة من منزل من يضاف إليه السارق من أبيه أو أمه أو ابنه أو امرأته فلا تقطع عليه؛ لأنه مأذون له بالدخول في منزل هؤلاء من غير استئذان ولا حشمة، فلم يكن المنزل حرزا في حقه[[168]](#footnote-169).

و إن سرق مالهم من منزل آخر غير منزل ولده أو والده، فإن كانا فيه لم يقطع، وإن كان لكل واحد منهما على حدة، فاختلفوا بينهم :

* فيرى أبو حنيفة أو لا قطع، استحسانا .
* ويرى أبو يوسف ومحمد القطع، وهو القياس .

قول عند أبي حنيفة : أن حق التزاور ثابت بين السارق وبين قريبه، وكون المنزل لغير قريبه لا يمنع من أن له زيارة قريبه، وهذا يورث شبهة إباحة الدخول، فيختل الحرز .

أم أبا يوسف ومحمد يريان: أن المانع هو قرابة بين السارق وبين المسروق منه، بل كل واحد منهما أجنبي عن صاحبه، فلا يمنع وجوب القطع، كما لو سرق من أجنبي آخر[[169]](#footnote-170).

**القول الراجح:** هو قول جمهور الفقهاء، وجوب القطع؛ لضعف الشبهة في حالته، فلا يوجد بينهم توارث، ولا اتحاد لأموالهم، ولا يلزمه نفقتهم .

## المبحث الثاني : السرقة بين الزوجين

### المطلب الأول :السرقة بين الزوجين قبل الدخول

عند الحنفية لا يجب القطع بالسرقة بين الزوجين ما دامت السرقة قد وقعت، والزوجية قائمة، ولا عبرة بالدخول، فلو حدث الطلاق قبل الدخول فلا قطع فيما يقع من سرقات بين الزوجين من وقت الزواج إلى الطلاق؛ لأن الزوجية كانت قائمة وقت السرقة.

قال الكاساني[[170]](#footnote-171): ولو سرقت امرأة من زوجها، أو سرق رجل من امرأته، ثم طلقها قبل الدخول بها، فبانت بغير عدة لم يقطع واحد منهما؛ لأن الأخذ حين وجوده لم ينعقد موجبا للقطع، لقيام الزوجية، فلا ينعقد عند الإبانة؛ لأن الإبانة طارئة، والأصل ألا يعتبر الطارئ مقارنا في الحكم، لما فيه من مخالفة الحقيقة، إلا إذا كان في الاعتبار إسقاط الحد وقت الاعتبار، وفي الاعتبار هاهنا إيجاب الحد، فلا يعتبر.

### المطلب الثاني: السرقة بين الزوجين بعد الدخول

إذا سرق الزوج من زوجته أو سرقت الزوجة من مال زوجها فهذا يأتي على صورتين:

**الصورة الأولى :** أن يكون من غير حرز[[171]](#footnote-172)، فجمهور العلماء على درء الحد في هذه الصورة، وبه قال الحنفية[[172]](#footnote-173)، و مالك[[173]](#footnote-174)، وهو وجه عند الشافعية[[174]](#footnote-175)، وذكره الشيخ أبو حامد من الشافعية طريقا عندهم : أنه إذا كان مال أحدهما مختلطا بمال الآخر فلا يجب القطع، قولا واحدا[[175]](#footnote-176)، وبه قال أحمد [[176]](#footnote-177).

وهذا القول عمل به الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وله أصل من السنة، وخاصة في حديث هند[[177]](#footnote-178)-رضي الله عنها -، والذي سيأتي في المسألة التالية -بإذن الله-.

**فرع : سرقة الزوجة إذا منعت من نفقتها أو نفقة ولدها :**

ولا قطع على الزوجة بسرقة نفقتها أو نفقة ولدها الواجبة مع منعها منهما، قال في (الإنصاف)[[178]](#footnote-179): لم تقطع، قولا واحدا قاله في (الترغيب) وغيره، سواء أخذت قدر ذلك، فالزائد يكون مشتركا بما استحق أخذه، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: **«خُذي مَا يَكْفيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمعرُوفِ»[[179]](#footnote-180)،**وقيد في (الكافي)[[180]](#footnote-181) سقوط القطع إذا كان الأخذ بقدر نفقتها، فقال : ولا قطع على الزوجة إذا منعت نفقتها فأخذت بقدرها.

قال في (المغني المحتاج)[[181]](#footnote-182): محل الخلاف في الزوجة إذا لم تستحق على الزوج شيئا حين السرقة، أما إذا كانت تستحق النفقة والكسوة في تلك الحالة فلا خلاف، قال في المطلب: فالمتجه أنه لا قطع إذا أخذت بقصد الاستيفاء،كما في حق رب الدين الحال إذا سرق نصابا من المديون.

**الصورة الثانية:** أن يكون الأخذ من حرز.

اختلف الفقهاء في حكم القطع بالسرقة بين الزوجين من الحرز على ثلاثة أقوال هي :

**القول الأول :**لا قطع على الزوجين إذا سرق أحدهما من مال الآخر، و به قال أبو حنيفة، و بعض الشافعية، و بعض الحنابلة، على اختلاف بينهم في بعض التفصيلات كما سيأتي :

فيرى أبو حنيفة أن لا قطع أحد الزوجين في سرقة مال الآخر، سواء أسرق من البيت الذي يقيمان فيه أم من بيت آخر[[182]](#footnote-183).

و ذكر القاضي أبو الطيب و الشيرازي وجها : لو سرق أحد الزوجين من مال الآخر ما هو محرز عنه فلا يجب عليهما القطع[[183]](#footnote-184)، و ذكر الشيخ أبو حامد طريقا عندهم : أنه إذا كان مال أحدهما مختلطا بمال الآخر فلا يجب القطع، قولا واحدا، إن كان مال أحدهما منفردا عن مال الآخر محرزا عنه ففيه قولان - قال و هو الأصح – أحدهما : لا يجب عليه القطع[[184]](#footnote-185) .

و عند أحمد : إن سرق مما أحرزه عنه ففيه روايتان، إحداهما : لا قطع علي، و هذا اختيار ألخرقي و أبي بكر[[185]](#footnote-186)، وجزم بها في (الوجيز )، وقدمها في (الفروع )، وذكر أنها اختيار الأكثر، وهي قول عمر[[186]](#footnote-187) .

**القول الثاني : يجب القطع بسرقة أحد الزوجين الآخر .**

عند مالك : إذا سرق أحد الزوجين من الآخر فيقطع السارق منهما إذا سرق مالا محجورا عنه؛ أي محرزا في مكانه مغلقا لا يسمح له بدخوله، و يستوي أن يكون المال المحجور عنه في نفس المنزل الذي يقيمان فيه أو في غيره. فإذا سرق من مال لم يحجر عنه فلا قطع عليه، و يستـــــــوي أن يـــــــــــــــــكون المال المحجور عنه في نفس المنزل الذي يقيمان فيه أو في غيره[[187]](#footnote-188).

وهو الأظهر[[188]](#footnote-189) والأصح[[189]](#footnote-190) عند الشافعية، وهي رواية عن أحمد قاله في (التبصرة )[[190]](#footnote-191)، وقال في ( الشرح ) : وهي ظاهر ألخرقي، وهذا قول إسحاق وأبي ثور وابن المنذر[[191]](#footnote-192).

أما الظاهرية[[192]](#footnote-193) فيرون القطع مطلقا على كل واحد من الزوجين إذا سرق من مال صاحبه مالم يبح له أخذه، سواء أكان محرزا عنه أم غير محرز؛ لأن الظاهريين لا يعترفون بالحرز، أما إذا كان المأخوذ مباحا أخذه كنفقة الزوجة أو طعامها أو كسوتها فلا قطع فيه .

**القول الثالث : التفصيل في المسألة**، فقال : يقطع الزوج بسرقة مال الزوجة المحجور عنه؛ لأنه لا حق له فيه، ولا تقطع الزوجة بسرقة ما حجر عنها من مال الزوج، وهو وجه عند الشافعية[[193]](#footnote-194) مال إليه ألأذرعي[[194]](#footnote-195).

**الأدلـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة :**

**أولا : أدلة الفريق الأول القائل لا يجب القطع عليهما :**

**1 –**لقول عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ –رضي الله عنه- لعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الْحَضْرَمِيُّ بِغُلَامٍ لَهُ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ غُلَامِي هَذَا سَرَقَ فَاقْطَعْ يَدَه**، فَقَالَ عُمَرُ: مَا سَرَقَ ؟ " قَالَ: مِرْآةَ امْرَأَتِي، قِيمَتُهَا سِتُّونَ دِرْهَمًا، قَالَ: «أَرْسِلْهُ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، خَادِمُكُمْ أَخَذَ مَتَاعَكُمْ، وَلَكِنَّهُ لَوْ سَرَقَ مِنْ غَيْرِكُمْ قُطِعَ»**[[195]](#footnote-196).

**وجه الاستدلال :** أنه إذا لم يقطع عبده بسرقة مالها فهو أولى[[196]](#footnote-197).

**و اعترض عليه :** بأن الزوجة تفارق العبد بأن نفقتها دين على الزوج، والدائن يقطع بسرقة مال مدينه، نعم إن أخذت مال الزوج عن نفقة لها ماضية ولو بدعواها فلا تقطع، أو أخذ الدائن مال مدينه يقصد دينه فلا قطع، ويقصد في دعوى جحد مدينه أو مماطلته[[197]](#footnote-198).

* قال في ( مغني المحتاج )[[198]](#footnote-199): ويفارق العبد الزوجة بأن مؤنتها على الزوج عوض، كثمن المبيع ونحوه، بخلاف مؤنه العبد .

2 – أن أحدهما يرث صاحبه من غير حجب، وترد شهادته له، أشبه الولد[[199]](#footnote-200).

**و أعترض عليه :** بأن سبب التوارث بين الزوجين لا يمنع القصاص بينهما، فلا يمنع القطع، ولا فرق.

**و يجاب عنه :** بأن هناك فرقا بين القصاص والقطع، وحالات يمتنع فيها القصاص بين الزوجين وردت في موضوع القصاص[[200]](#footnote-201).

3 – أن كلا منهما يرث صاحبه بغير حجب حرمان كالوالدين، ولا تقبل شهادته، وكما منعها نفقتها[[201]](#footnote-202).

4 – أن كلا من الزوجين مأذون له بدخول منزل صاحبه، كما أنه ينتفع بماله عادة، وهذا يوجب خللا في الحرز[[202]](#footnote-203) .

5 – أن الزوجة تستحق النفقة على الزوج، والزوج يملك أن يحجر عليها، و يمنعها من التصرف، على قول بعض الفقهاء، فصار ذلك شبهة[[203]](#footnote-204).

6 – ما بينهما من الاتحاد العرفي[[204]](#footnote-205) ولهذا ينبسط بماله عادة، أشبه الولد و الوالد، فكما أن ذلك مانع من وجوب القطع عليه فكذلك هذا[[205]](#footnote-206).

**ثانيا : أدلــــــة من قال بوجوب القطع .**

عموم الآية والأخبار[[206]](#footnote-207) .عموم **الآية في قوله تعالى**:﴿ **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾ .

أنه سرق مالا محرزا عنه لا شبهة له فيه، أشبه الأجنبي[[207]](#footnote-208) .

**و اعترض عليه :**بعدم التسليم بأن الآخذ أخذ من الحرز؛ لانتقاضه بالإذن المسبق بين الزوجين، ولا يعامل الزوجان معاملة الأجنبي بحال من الأحوال[[208]](#footnote-209).

أن النكاح عقد على المنفعة، فلا يسقط القطع في السرقة كالإجارة[[209]](#footnote-210) لا يسقط بها الحد عن الأجير أو المستأجر إذا سرق أحدهما من الآخر[[210]](#footnote-211) .

**و رد عنه من وجهين :**

**الأول :** أن عقد الزوجية \_ و إن كان عقد منفعة \_ شبهة كافية لإسقاط القطع[[211]](#footnote-212)؛ لأنه اتحاد لا يوجبه الشرع .

**الثاني :** أن نفقتها معاوضة ،كالأثمان ، وديون المعاوضات لا توجب سقوط القطع كسائر الديون، وخالفت نفقات الوالدين و المولودين؛ لخروجها عن حكم المعاوضة[[212]](#footnote-213).

**ثالثا : أدلــــة من فرق بينهما**

حديث هند، قالوا : إنها هي التي تتوسع في مال زوجها، و ليس الزوج الذي يتوسع في مالها، فبقي الزوج على الأصل .

أن للزوجة حقا في مال الزوج؛ لأنه ملزم بالإنفاق عليها، وليس الزوج كذلك[[213]](#footnote-214)، فصارت شبهة للزوجة دون الزوج[[214]](#footnote-215).

أنها في قبضة الزوج :**لقوله تعالى :** ﴿ **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ** ﴾[[215]](#footnote-216)، فصار ما في يدها من سرقة الزوج كالباقي في يد الزوج، فلم تقطع فيه و قطع في مالها؛ لأنه فيه بخلافها[[216]](#footnote-217).

**التــرجيـح :**الراجح \_ و الله أعلم \_ سقوط القطع عن الزوجين، و ذلك لما يلي :

* لما جعل الله بينهما من المودة و الرحمة، قال تعالى : ﴿ **وَمِنْ آَيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآَيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**  ﴾، و هذه العلاقة لا تتفق مع عقوبة القطع .
* ظاهر قضاء عمر بن الخطاب \_ رضي الله عنه \_ و بخاصة أننا أمرنا بالعمل بسنة الخلفاء الراشدين

الذي يقوى به الاستثناء من عموم وظواهر النصوص الدالة على قطع يد السارق، وهذا القضاء يدل على أنه لا قطع على أحد الزوجين إذا سرق مال الآخر .

* لأن كلا منهما \_ أي : الزوج و الزوجة \_ يتبسط في مال الآخر، و الغالب أنه لا يفعل هذا على سبيل الاعتداء، و على سبيل السرقة، و إنما يفعل هذا غالبا لوجود نوع من الانبساط، قال في (فتح القدير ) [[217]](#footnote-218): (( إن بينهما بسوطه في الأموال عادة و دلالة ، فإنها لما بذلت نفسها و هي أنفس من المال كانت بالمال أسمح )).
* لما في بعض الآثار : أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ مُقَرِّنٍ، سَأَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَقَالَ: عَبْدِي سَرَقَ قَبَاءَ عَبْدِي، **قَالَ: " مَالُكَ سَرَقَ بَعْضُهُ بَعْضً، لَا قَطْعَ عَلَيْهِ" وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ**[[218]](#footnote-219). أي العبد من مالك و سرق مالك ، قالوا : إن هذا يدل على أن الزوج لا يقطع إذا أخذ من مال زوجته؛ لأن العبد مع سيده كالشيء الواحد، وإذا كان العبد مع سيده كالشيء الواحد ولم تقطع يد عبده، فمن باب أولى ألا تقطع يد السيد نفسه .
* أن هذا قضاء من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب \_ رضي الله عنه \_، وهذا القضاء سنة، ولم ينكر عليه، وهذا أمر تدعو الضرورة إلى انتشاره؛ لأنه كان في خلافة عمر رضي الله عنه، ومع هذا لم ينكره أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .
* أن المرأة لا تقطع إذا سرقت من زوجها، و كذلك عند وجود الحق ، لحديث هند في الصحيح أنها قالت : **: قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مِسِّيك**، أفآخذ من ماله ؟ قال : **«خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ بِالْمَعْرُوفِ»**[[219]](#footnote-220)، فهذا يدل على أن المرأة فيها شبهة في تسلط على مال زوجها .

**قال الماوردي :** "إن كل واحد من الزوجين يتصرف غالبا في مال صاحبه، فحق الزوجة في مال زوجها وجوب النفقة، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لهند بنت عتبة حين قالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَلَيْسَ يُعْطِينِي مَا يَكْفِينِي وَوَلَدِي، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْهُ وَهُوَ لاَ يَعْلَمُ، فَقَالَ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَوَلَدَكِ، بِالْمَعْرُوفِ»[[220]](#footnote-221). فأما حقه في مالها فقد اختلف فيه، فقال بعضهم : هو قول بعض الفقهاء أن له الحجر عليها في مالها، ومنعها عن التصرف فيه إلا عن إذنه . فصار هذا الاختلاف شبهة له في مالها. وقال بعضهم هو ما يستحقه من منعها من الخروج لإحراز مالها، فصار الحرز معه واهيا "[[221]](#footnote-222).

### المطلب الثالث : السرقة بين الزوجين في أثناء العدة

قال الحنفية : لو سرق من مطلقته وهي في العدة، أو سرقت مطلقته وهي في العدة لم يقطع واحد منهما، سواء أكان الطلاق رجعيا أم بائنا أم ثلاثا؛ لأن النكاح في حال قيام العدة قائم من وجه، أو أثره قائم، وهو العدة، وقيام النكاح من كل وجه يمنع القطع؛ فقيامه من وجه أو قيام أثره يورث شبهة [[222]](#footnote-223).

### المطلب الرابع : السرقة في عدة الطلاق البائن

أبو حنيفة لا يرى القطع إذا وقعت السرقة في عدة الطلاق البائن؛ لأن النكاح في حال العدة قائم من وجه، كما أن أثره قائم، وهو العدة؛ لأن العدة حق من حقوق النكاح، فتعمل عمل حقيقية النكاح في إيراث الشبهة، ولأنه قد يدخل عليها إذا أتاها بالنفقة و السكنى عليها، فمن هذا الوجه تصير السكنى كالمضاف إليه[[223]](#footnote-224)، و قيام النكاح من كل وجه يمنع القطع، فقيامه من وجه أو قيام أثره يورث الشبهة، و الحدود تدرأ بالشبهات[[224]](#footnote-225).

### المطلب الخامس : السرقة بعد انقضاء العدة

إن سرق بعد انقضاء العدة قطع؛ لأنه لم يبق بينهما حق ولا علاقة، فصارت في حقه كالأجنبية[[225]](#footnote-226).

### المطلب السادس : السرقة قبل وقوع الزواج

إذا حصل الزواج قبل الحكم في الجريمة فالحنفية لا يحكمون فيها بالقطع؛ لأن الزواج مانع طرأ على الحد، والمانع الطارئ عند الحنفية له حكم المانع المقارن إذا أدى إلى إسقاط الحد .

إذا حصل الزواج بعد الحكم وقبل تنفيذ العقوبة، فأبو حنيفة قال : لا يقطع، وحجته : أن الإمضاء في باب الحدود من تمام القضاء، فكانت الشبهة المعترضة على الإمضاء كالمعترضة على القضاء، و كان الطارئ على الحدود قبل الإمضاء بمنزلة الموجود قبل القضاء.

و أبو يوسف يرى في هذه الحالة عدم الحرز، فإذا اعتبرت الزوجية الطارئة شبهة مانعة من القطع معنى ذلك اعتبار الشبهة، وهي ساقطة في باب الحدود[[226]](#footnote-227).

## المبحث الثالث : تعزير من لم يقم عليه حد السرقة من الأقارب و الأزواج لوجود الشبهة

إن الأخذ بقاعدة ( درء الحدود بالشبهات ) لا يعني تبرئة المتهم مطلقا، بحيث لا يترتب على فعله أي عقوبة، بل قد تختلف النتائج باختلاف الأحوال، ففي بعض الأحوال قد يؤدي تطبيق القاعدة إلى درء عقوبة الحد وتبرئة المتهم من الجناية المنسوبة إليه، وفي بعض الأحوال قد يؤدي تطبيق القاعدة إلى درء عقوبة الحد وإحلال عقوبة تعزيرية محلها .

**و يبرأ المتهم من الجناية المنسوبة إليه في ثلاث حالات :**

**الحالة الأولى :** أن تكون الشبهة قائمة في ركن من أركان الجريمة، فلا يعاقب بعقوبة الحد، ولا بعقوبة تعزيرية، وإنما يحكم ببراءته؛ لانعدام القصد الجنائي لديه، فمن أخذ مالا له خفية وهو يعتقد أنه مال الغير، فإنه لا يعاقب على السرقة حدّا ولا تعزيرا؛ لانعدام ركن من أركان الجريمة، وهو كون المال مال الغير[[227]](#footnote-228).

**الحالة الثانية :** أن تكون الشبهة قائمة في انطباق النص المحرم على الفعل المنسوب للمتهم، فمن تزوج بلا ولي، فإنه لا يعاقب حدّا و لا تعزيرا؛ لأن العلماء اختلفوا في هذه الأنكحة، وهذا الاختلاف معناه : الشك في انطباق نص الزنا على هذه الأفعال، و من ثم يجب تبرئة المتهم .

**الحالة الثالثة :** أن تكون الشبهة قائمة في ثبوت الجريمة، فإذا شهد شخصان على آخر بأنه شرب خمرا، ثم عدلا عن شهادتهما ولم يكن هناك دليل آخر، درئ الحد لشبهة صدق الشاهدين في دعواهما، وبرئ المتهم مما نسب إليه[[228]](#footnote-229).

و فيما عدا هذه الحالات الثلاث فإن تطبيق القاعدة إذا أدى لدرء الحد فإنه يؤدي في الوقت نفسه إلى استبدال التعزير بالحد، أيا كان مصدر الشبهة[[229]](#footnote-230)، فالأب يدرأ عنه الحد في سرقة مال ولده وإن كان يعلم بحرمة السرقة؛ لأن هذا النوع من الشبهات مرده إلى الدليل الذي أفاد الحل، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : **«أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»،** وليس مرده إلى اعتقاد الفاعل، ولكنه يعزر؛ لأن الدرء كان لشبهة حكمية، أي شبهة في المحل[[230]](#footnote-231)؛ ولارتكابه معصية وهو عالم بها، فإذا كان لا يعلم بالحرمة فإنه لا يعاقب مطلقا؛ لاستناده إلى شبهة قوية سوغت له الفعل، وهو ما يدل عليه دليل الإباحة[[231]](#footnote-232).

وإذا كان الأب – على هذا القول – يعزر بسرقة مال ابنه مع ورود النص في حقه، فغيره من الأقارب والأزواج من باب أولى. قال الدكتور عودة : " فمن أنواع السرقة المعاقب عليها بالتعزير ك كل سرقة ذات حد لم تتوافر شروط الحد فيها، أو درئ فيها الحد للشبهة ؛ كأخذ مال الابن، وأخذ المال المشترك، ويستوي أن تكون السرقة في الأصل صغرى أو كبرى"[[232]](#footnote-233).

وخالف الدكتور الأحول قول من قال : إن الشبهة تدرأ الحد، لكنه يعزر إذا كان عالما بدليل الحرمة، وهو ما عبر عنه بالمبدأ العام الذي ذكره عن الفقهاء[[233]](#footnote-234)، واختار الدكتور الأحول أن الشبهة تسقط العقوبة مطلقا أيا كانت ولو تعزيرية؛ لأن علم الفاعل بالحرمة لا أثر له مع وجود دليل الإباحة، فالعلم لا ينفي كون الفعل مباحا من قبل الشارع، وعقاب الشخص على فعل ورد بنصه شأن يفيد حله من الشارع أمر غير مقبول، ولا يتمشى مع السياسة الجزائية للشريعة الإسلامية، من صيانة كرامة الفرد، ولو قلنا بالتعزير لكانت الشبهة كعدمها؛ لأن إقرار الشارع لمبدأ درء الحدود بالشبهات ليس معناه قصر ذلك على الحدود فقط، وإنما هو تأصيل للقاعدة العامة في التشريع الإسلامي؛ بأن الأصل في الإنسان براءة الذمة، ولا عقاب مع البراءة[[234]](#footnote-235).

يظهر - و الله أعلم – أن درء حد السرقة لوجود شبهة لا يعني أن يبرأ المتهم نهائيا، بل قد يرى القاضي أنه من المصلحة تعزير المتهم[[235]](#footnote-236) إذا كانت شبهة السرقة شبهة ضعيفة، فالحد الشرعي له وسائله المقررة؛ بل من مقاصد الشرع درء الحد، ولكن قد يسوغ للقاضي – للمصلحة – تعزير المتهم بعد درء الحد عنه، قال ابن قدامه[[236]](#footnote-237): "ولنا : أن ما كان من التعزير منصوصا عليه؛ كوطء جارية امرأته، أو جارية مشتركة، فيجب امتثال الأمر فيه، وما لم يكن منصوصا عليه إذا رأى الإمام المصلحة فيه، أو علم أنه لا ينزجر إلا به وجب؛ لأنه زجر مشروع لحق الله تعالى، فوجب كالحد".

وقد سبق بيان أن الشبهات ليست كلها في مرتبة واحدة من حيث القوة؛ فمنها : شبهات قوية، ومنها شبهات ضعيفة، فالشبهات القوية كشبهة الدليل، ولها صورة واحدة فقط وهي : سرقة الأب من مال ابنه التي تمحو وصف الجريمة، فلا يكون الفاعل قد ارتكب حراما، ويكون في مرتبة العفو، وهذا لا يحد ولا يعزر، أما الشبهات الضعيفة فإنها لا تمحو وصف الجريمة، ولكنها فقط تسقط عنه الحد، ينتقل من عقوبة مقدرة إلى عقوبة تعزيرية، كمن سرق من بيت المال، قال الدكتور عودة[[237]](#footnote-238): "ما امتنع الحد فيه : إما لشبهة درأت الحد؛ كوطء الزوجة في دبرها، وسرقة المال المشترك، وإما لسبب خاص بالجاني؛ كقتل الأب ولده، فإنه لا قصاص فيه، وسرقة الفروع من الأصول فإنها لا تقع فيها، ويحل محل القطع التعزير".

وقد يستأنس للتمييز بين الشبهة القوية؛ كسرقة الأب من مال ولده التي تدرأ الحد ولا توجب التعزير؛ بهذه المسألة التي أوردها الماوردي حيث قال : "ولو تشاتم وتواثب والد مع ولد سقط تعزير الوالد في حق الوالد، ولم يسقط تعزير الولد في حق الوالد، كما لا يقتل الوالد بولده، ويقتل الولد بوالده، وكان تعزير الأب مختصا بحق السلطنة، والتقويم، لاحق فيه للولد".

ومن باب الحكمة قد يرى القاضي أحيانا \_ من باب المصلحة \_ تعزير الأب إذا سرق من مال ولده، وهذا يعتمد على حال الأب، ونوعية الجريمة، نوعية التعدي الذي مارسه على ولده، وعلى الأعراف السائدة عندهم، فبعض الأعراف تقبل هذا الفعل من الأب؛ فيُسقط القاضي التعزير مراعاةً للعرف، أما بعض الأعراف فتستنكر هذا الفعل من الأب، فيرى القاضي أنه من المصلحة إقامة التعزير عليه، ويشهد لهذا ما نص عليه الفقهاء في مسألة وطء الأب لجارية ابنه، ووطء الجارية في الغنيمة لمن له حق فيها أو لولده قبل التقسيم؛ فإن درء الحد عن الأب لم يمنع من تعزيره في بعض الأقوال، قال الماوردي[[238]](#footnote-239): " فإذا ثبت أن لا حدّ عليه ، ففي تعزيره وجهان : أحدهما : يُعزّر؛ ليرتدعَ وهو وغيره عن مثله . والوجه الثاني : لا يُعَزّر : لأن التَّعزير بدلٌ من الحدِّ، وليس عليه حدٌّ، فكذلك ليس عليه تعزِيرٌ، فهذا حكم وطءِ الأب لها إذا لم يكن الابن قد وطئها "، وقال ابن قدامه[[239]](#footnote-240): "إذا ثبت هذا فإنه لا حد على الأب للشبهة؛ لأنه إذا لم يثبت حقيقة الملك فلا أقل من أن يكون شبهة تدرأ الحد، فإذا الحدود تُدرأ بالشبهات ولكن يعزر؛ لأنه وطئ جارية لا يملكها وطئاً محرماً، فكان عليه التعزير كوطء الجارية المشتركة، وفيه وجه آخر : لا يعزر عليه؛ لأن مال ولده كماله، ولا يصح؛ لأن ماله مباح له، غير ملوم عليه، وهذا الوطء هو عادٍ فيه، ملوم عليه". ويظهر مع القول بجواز تعزير الأب ينبغي مراعاة كون العقوبة التعزيرية الواقعة على الأب عقوبة خفيفة غير شديدة، فيعاقب بالوعظ، أو التوبيخ، أو التهديد؛ فينذره بألا يعود لمثل ما فعل[[240]](#footnote-241).

**الفصل الثالث: تأثير القرابة على العقوبة في القانون الوضعي**

# الفصل الثالث : أثر القرابة العائلية على العقوبة في القانون الوضعي

# الفصل الثالث : أثر القرابة العائلية على العقوبة في القانون الوضعي

**تمهيد :**

لقد أعطى المشرع الجزائري الأسرة عناية بالغة من خلال الحرص على حماية العلاقات والروابط الأسرية وهو ما يتجسد من خلال الحفاظ على العلاقة بين الأصول والفروع والعلاقة بين الأزواج والحواشي والأصهار إلى غاية الدرجة الرابعة، وذلك عند وقوع الجرائم في الوسط الأسري، ولعل من بين أهم هذه الجرائم جريمة السرقة والتي تقع بين الأقارب، حيث وضع المشرع الجزائري لهذه الأحيرة قواعد وإجراءات خاصة ، من خلال تقييد سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية في مثل هذه القضايا ، وجعلها حق مخول بقوة القانون للمجني عليه ، وذلك بشرط رفع شكوى من المجني عليه.وكما أجاز له حق التنازل ووضع حد للمتابعة الجزائية في أي وقت شاء.حرصا منه على أن يسبب توقيع العقاب إيغار صدر المجني عليه على قريبه وإفساد صلات الرحم بينهم والود و الاحترام من خلال فضح أسرار العائلة بسبب تسليط العقوبة على مرتكب السرقة .

وحتى لانحرق للموضوع تشويقه وإثارته فإننا سنتناول في هذا الفصل موقف المشرع الجزائري من وقوع جرائم السرقة بين أفراد الأسرة الواحدة من خلال

المبحث الأول خصوصية المتابعة الجزائية في جريمة السرقة بين الأقارب،

وفي المبحث الثاني الحصانة العائلية في جريمة السرقة بين الأقارب .

## المبحث الأول : خصوصية المتابعة الجزائية في جريمة السرقة بين الأقارب

لقد أعطى المشرع الجزائري خصوصية في إجراءات المتابعة الجزائية في جريمة السرقة بين الأقارب، بدأ من رفع الدعوى إلى غاية صدور الحكم النهائي بشأنها ووضح طبيعة الأشخاص والجرائم المقيدون بهذا الحكم من خلال المادة 368و الماذة  369وهذا ما سنوضح هذا في المطلب الأول والمعنون ب: تقييد المتابعة بالشكوى المجني عليه، أما المطلب الثاني فنخصصه لنطاق قيد المتابعة الجزائية في جريمة السرقة بين الأقارب .

### المطلب الأول : تقييد المتابعة الجزائية بشكوى المجني عليه

الأصل في تحريك الدعوى العمومية أن للنيابة العامة الحرية الكاملة في تحريك الدعوى العمومية طبقا للقواعد العامة في قانون الإجراءات الجزائية. إلا أن المواد 369،373،377،389من قانون العقوبات جاءت باستثناء عن القاعدة العامة ،حيث قيدت حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية في جملة من الجرائم بشكوى الشخص المتضرر،و طبقا لذلك فإن نص المادة 369من قانون العقوبات الجزائري تناول دعوى السرقات التي تقع بين الأزواج و الأقارب و الحواشي لغاية الدرجة الرابعة ، والتي لم تجز تحريك الدعوى العمومية في جرائم السرقه التي تقع بين الأزواج و الأقارب و الحواشي إلا بناء على شكوى الشخص المتضرر ، كما أن التنازل عن الشكوى في أي مرحلة تكون فيها الدعوى العموية تكون سببا لوضع حد لهذه الدعوى .

إذ تنص المادة 369[[241]](#footnote-242)في الفقرة 1من قانون العقوبات الجزائري تنص على أنه : "لا يجوز اتخاذ إجراءات المتابعة الجزائية بالنسبة للسرقات التي تقع بين الأزواج و الأقارب و الحواشي و الأصهار لغاية الدرجة الرابعة إلا بناء على شكوى الشخص المتضرر. و التنازل عن الشكوى يضع حدا لهذه الإجراءات ".

فمن خلال هذا المادة نجد أن المشرع قيد سلطة النيابة العامة وألزمها بوجوب تقديم شكوى الشخص المتضرر حتى ستطيع تحريك الدعوى العمومية ، دون أن يشترط المشرع في هذه الشكوى شكلا معينا أو أمام أي جهة تقدم سواء كانت ضبطية قضائية أو نيابة عامة أو قضاة تحقيق. وقيد تحريكها بشرط تقديم شكوى من طرف المجني عليه ، و هذا القيد ذو طبيعة استثنائية [[242]](#footnote-243).

ولعل الحكمة من وراء هذا أن المشرع راعى الحقاظ على الأسرار العائلية يطويها الكتمان والسرية مع المصلحة من أن توقيع العقاب، بحيث اعتبر المشرع الشكوى شرطا سابقا لتحريك الدعوى العمومية، بل جعلها حقا من حقوق الضحية، ترك له أمر تقدير ملاءمة تقديمها أو عدم تقديمها، وأعطى للمجني عليه الحق في التنازل عن شكواه و إيقاف سير الدعوى العمومية[[243]](#footnote-244).

فإذا ما أراد تحريك الدعوى تقدم بشكواه إلى النيابة العامة ، فالأمر يتعلق بقيد إجرائي لمرتكب جريمة السرقة [[244]](#footnote-245).

يعني ذلك أن أهم عنصر يجب توفره لإمكانية إقامة الدعوى الجزائية و متابعة المتهم هم عنصر تقديم الشكوى من الشخص المتضرر، وإذا لم تقدم أو قدمت ممن ليست له صفة و لا مصلحة فإن المحكمة ستحكم بعدم قبول الدعوى الجزائية ورفضها شكلا لمخالفتها لأحكام التشريع [[245]](#footnote-246).

إن القيد الذي نصت عليه 369فقرة 1من قانون العقوبات الجزائري هو قيد إجرائي، لا يمس بالصفة الإجرامية للفعل، فالفعل يبقى من الناحية الجنائية غير مشروع ، فيعاقب كل من ساهم في ارتكابه دون قيد أو شرط ، مالم يكن أحد المساهمين يرتبط بالمجني عليه في السرقة بالرابطة التي حددها القانون[[246]](#footnote-247).

والشكوى واجبة في السرقة حتى و لو كانت مقترنة بظروف مشددة لعموم النص ، و لكن يجوز أن تحرك الدعوى و يعاقب الجاني على الظرف المشدد إذا كانت جريمة السرقة مستقلة دون حاجة إلى شكوى ، فإن نزول المجني عليه عن الشكوى لا يستفيد منه سوى الأشخاص المذكورين في المادة ، في حين أن المادة 389قيدت طبيعة الأشخاص الذي يمسهم و يخصهم هذا الإجراء القانوني [[247]](#footnote-248).

ومعنى ذلك أن الاستفادة من القيد تقتصر على من ذكرهم النص على سبيل الحصر فاعلين كانوا أو شركاء ، فلا تستفيد من القيد إلا من تربطه بالمجني عليه الصلة التي بتطلبها المشرع فإذا ساهم مثلا مع أخ الزوجة في سرقة مال الزوج شخص أجنبي عنها ، اقتصرت الاستفادة من القيد أخ الزوجة وحده، و كان للنيابة العامة أن تحرك الدعوى الجنائية عن السرقة ضد المساهم مع أخ الزوجة ولو كانت الزوجة لم تتقدم ضد أخوها بالشكوى[[248]](#footnote-249).

ويسري القيد على السرقة التي يرتكبها أحد الأقارب على أموال قريبه الموظف في القطاع العام ويكون قد حصلها باسم المؤسسة التي يعمل لحسابها، أو كانت قد أودعت لديه بهذه الصفة، لأن هذه الأموال تعد مملوكة للدولة والسرقة الواقعة من القريب لا تعد إضرار بقريبه، ولو كانت موجودة في منزل الأسرة وقت سرقتها.

ويسري هذا الحكم على الشكوى الواردة في قانون الإجراءات الجنائية، من أهمها انقضاء الحق في الشكوى بعد مرور ثلاث سنوات من يوم علم المجني عليه بالجريمة ومرتكبها و بموت المجني عليه ، ذلك أن الشكوى حق شخصي أي مرتبط بشخص المجني عليه وبالتالي فإن الحق في تقديمها يسقط بوفاته و لا ينتقل إلى الورثة ما لم تكن الوفاة قد حدثت بعد تقديم الشكوى ويحكم بعدم قبول الدعوى الجنائية إذا حركت من النيابة العامة دون تقديم الشكوى فإن وفاته لا تمنع النيابة العامة من تحريك الدعوى العمومية والفصل في الدعوى ، لأنه رفع للقيد.

أما في حالة إذا كان المجني عليه فاقد الأهلية فإن الحق في الشكوى يبقى قائما في حالة كون المجني عليه قام بتحريك الشكوى و إرسالها إلي النيابة لكن لم تصل إلا بعد وفاته[[249]](#footnote-250).

وإذا توفي الزوج الشاكي فليس لأولاده من الزوج السارق أن يتنازلوا عن الشكوى كما هو الحال في دعوى الزنا تظل الدعوى قائمة و يمتنع التنازل عنها لوفاة صاحب الحق فيه[[250]](#footnote-251).

وإذا ما قدم المجني عليه شكواه، فإن سحب هذه الشكوى والتنازل عليها فيما بعد من طرفه يضع حدا لإجراءات المتابعة، وذلك طبقا لنص المادة 6/3من قانون الإجراءات الجزائية أنه "تنقضي الدعوى العمومية في حالة يسحب الشكوى إذا كانت هذه شرطا للمتابعة "[[251]](#footnote-252).

وبالنظر إلى المشرع المصري نجد أنه نص في المادة 312[[252]](#footnote-253)من قانون العقوبات المصري على أنه "لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجني عليه ، و للمجني عليه التنازل عن دعواه و ذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى، كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء" .

نلاحظ من خلال النص السابق أن المشرع المصري علق تحريك الدعوى العمومية على شكوى، كما قرر انقضائها بالتنازل عن الشكوى بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أقر للمجني عليه بعد تحريك و رفع الدعوى العمومية ثم صدور حكم نهائي ضد الجاني أن يوقفه في أي وقت شاء[[253]](#footnote-254).

### المطلب الثاني : نطاق قيد المتابعة الجزائية في جريمة السرقة بين الأقارب

إن تعليق تحريك الدعوى العمومية بشكوى في جريمة السرقة بين الأقارب تختص ببعض الأقارب دون غيرهم، وهو ما سنتناول هذا في الفرع الأول كما نوضح في الفرع الثاني طبيعة الجرائم المرتبطة بهذا القيد. وذلك على النحو التالي:

#### الفرع الأول : نطاق القيد من حيث الأشخاص

حددت المادة 369فقرة 1من قانون العقوبات الجزائري الأشخاص الذين يشملهم القيد بإدراج الأزواج ، وهذا ما جاء في تعديل المادة من القانون الجديد و الحواشي و الأصهار للدرجة الرابعة إذ يتوقف عليهم تحريك الدعوى العمومية .

حيث المادة 369فقرة 1من قانون العقوبات تنص على أن "لا يجوز اتخاذ الإجراءات الجزائية بالنسبة للسرقات التي تقع بين الأزواج و الأقارب و الحواشي و الأصهار لغاية الدرجة الرابعة إلا بناءا على شكوى الشخص المتضرر و التنازل عن الشكوى يضع حدا لهذه الإجراءات "[[254]](#footnote-255).

يعتبر نص المادة خروجا عن القواعد العامة المألوفة التي تقضي بأن النيابة العامة تحرك الدعوى الجنائية وفقا لمطلق تقديرها دون توقف على إرادة المجني عليه ، و بما أن المجني عليه لا شأن له بالدعوى الجنائية فلا يستطيع أن يتنازل عنها أو يوقف الحكم النهائي الصادر فيها .

وحكمة المشرع الجزائري في إيراد هذا الاستثناء هو الحرص على العلاقات الأسرية بحيث تمثل المحافظة عليها في تقدير أهمية توقيع العقوبة على الجاني ، فترك للمجني عليه تقدير مدى ملاءمة رفع الدعوى الجنائية، وبعد رفعها ترك له حرية التنازل عنها و على هذا الأساس و بموج ب المادة 369من قانون العقوبات الجزائري لا تقبل الشكوى إلا من المجني عليه إذا كان الجاني يرتبط مع المجني عليه برابط قرابة سواء زواجا أو مصاهرة وهم أقارب الزوج بالنسبة للزوج الآخر مثل أب الزوجة أو الزوج ، أو إخوة و أخوات الزوجين ، أو حواشي( يربطهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم أصلا أو فرعا للآخر كالقرابة التي تربط الأخ بأخته وابن العم لعمه ) إلى غاية الدرجة الرابعة [[255]](#footnote-256).

فإذا لم يتقدم المجني عليه بالشكوى حتى سقطت الدعوى العمومية بالتقادم[[256]](#footnote-257) كان ذلك إعفاء للجاني من العقاب .

وإذا تقدم المجني عليه بالشكوى وباشرت السلطات إجراءات التحقيق كان له أن يتنازل عن الشكوى في أي مرحلة كانت عليه الدعوى فتتوقف الدعوى العمومية و يوضع بذالك حدا لإجراءات المتابعة أما إذا لم يتنازل عن الدعوى إلا بعد صدور الحكم القضائي بالإدانة لا يملك المتضرور التنازل عن شكواه.

وهذا خلافا للقانون المصري الذي أجاز للمجني عليه التنازل عن الشكوى حتى بعد صدور حكم نهائي بعقاب السارق ، فإنه يوقف تنفيذ الحكم إذا بدأ في التنفيذ أو عدم تنفيذه إن كان هذا التنفيذ لم يبدأ بعد[[257]](#footnote-258).

فإذا لم يتقدم المجني عليه بالشكوى حتى سقطت الدعوى العمومية بالتقادم كان معنى ذلك إعفاء الجاني من العقاب .

وإذا تقدم المجني عليه بالشكوى كان له رغم ذلك أن يتنازل عنها في أية حالة صارت عليها الدعوى ، فيحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل الشاكي عن شكواه بل إنه حتى إذا صدر حكم نهائي بعقاب السارق يكون للمجني عليه أن يعفو عنه في أي وقت ، فينشأ عن هذا العفو وقف تنفيذ الحكم عن كان تنفيذه قد بدأ إن كان هذا المستفيد لم يبد[[258]](#footnote-259).

و لتحريك الدعوى العمومية بناء على شكوى المتضرر ، لا بد أن تقوم جريمة السرقة بأركانها المعروفة ، وإذا كان المجني عليه لم يبلغ سن الرشد أو كان مصابا بعاهة في عقله .

تقدم الشكوى من الولي ، فإذا لم يوجد تقدم من الوصي أو القيم فإن تعارضت المصلحة أو لم يكن له من يمثله تقوم النيابة العامة مقامه [[259]](#footnote-260).

وإذا كان المشرع قيد سلطة النيابة العامة بالشكاوي في التشريع الجزائري فإن المشرع الليبي، فلقد تأثر بالفقه الإسلامي فيما يتعلق بسرقة الأقارب سواء من حيث التجريم أو العقاب وأوقفها عند قيام الشبهة وهذا يتضح كليا في المادة الثانية من القانون رقم 13المؤرخ في 13 – 2 – 1996

لا يطبق حد السرقة إذا كان للجاني شبهة كما في الأحوال الآتية :

إذا حصلت السرقة بين الأصول و الفروع أو الزوجية أو بين المحارم

نلاحظ أن المشرع الليبي منع تطبيق حد السرقة على عدد الأقارب آخذ باجتهادات جمهور الفقهاء من الحنفية و المالكية الشافعية و الحنابلة، فقد شمل الأصول و الفروع وهذا يعني ويبين أنه أخذ باجتهادات فقهاء الحنفية والشافعية والحنابلة،كما كان موسعا لنطاق الأقارب فشمل الأزواج و المحارم، آخذا بأوسع المذاهب الفقهية المذهب الحنفي والذي لم تأخذ به المذاهب الأخرى في المذهب الشافعي والحنبلي، لأن فقهاء المالكية اكتفوا بمنع القطع على سرقة الأصل من الفرع فقط دون بقية الأقارب وكان بذلك أضيق المذاهب في الحكم والنص على هذه المسألة.والجدير بالملاحظة أن المشرع الليبي توسع بالأخذ في حكم السرقة بين الأقارب بأيسر وأوسع المذاهب الأربعة وهو المذهب الحنفي. لتشمل الحماية الجنائية حتى ذي الرحم المحرم[[260]](#footnote-261).

أما المشرع المصري فقد فتح الباب واسعا فالمعنيين بالمنع من العقاب هم الأزواج و الأصول و الفروع دون الأقارب والحواشي والأصهار مثلما فعل المشرع الجزائري .

وانتقد بعض من الفقه المصري موقف المشرع المصري واعتبره خروجا عن القواعد العامة في التنازل وأجاز للمجني عليه أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت ، و يرى أن ذلك

الحكم يعد شاذا ومنتقدا لأن الأصل أن القاضي هو الذي يتحكم في تنفيذ الحكم و ليس المجني

عليه [[261]](#footnote-262).

إذا تمت المتابعة بدون شكوى و دفع المتهم بعدم صحتها يكون الحكم بعدم قبول الدعوى

العمومية لعدم توافر شرط من شروط تحريك الدعوى العمومية [[262]](#footnote-263).

ولكن إذا تم تقديم الشكوى ضد الأقارب في القرابة المباشرة[[263]](#footnote-264):(وهي الصلة ما بين الأصول و الفروع ) من الدرجة الأولى تطبيقا للمادة 368لا تحرك الدعوى العمومية إطلاقا فهو مانع من العقاب ويستفيد المتضرر من التعويض المدني فقط جراء ما لحقه من أضرار[[264]](#footnote-265).

#### الفرع الثاني : نطاق القيد من حيث الجرائم

يسري هذا القيد على جرائم السرقة سواء كانت من الجنح أو من المخالفات، كما يسري على الشروع في السرقة، والملاحظ أن الظروف المشددة بفعل جرائم مستقلة عن السرقة مثل؛ أفعال الضرب أو الجرح الواقع على الزوجين أو الحواشي إلى غاية الدرجة الرابعة أو الأصهار بقصد السرقة التي تكون ظرف الإكراه تعتبر أفعال مستقلة بذاتها، و لا يتوقف رفعها على شكوى المجني عليه، و يطبق القيد على جريمة الإخفاء المنصوص عليها في المادة 387و389في الفقرة الثانية من قانون العقوبات الجزائري التي تنص على"وتطبق العقوبات المنصوص عليها في المادتين 387 و388 المتعلقتين بمرتكبي جريمة الإخفاء على كل الأشخاص الآخرين الذي أخفوا أو استعملوا جميع الأشياء المسروقة أو بعضا منها لمصلحتهم الخاصة "[[265]](#footnote-266) .

و الذي استقر عليه الفقه هو أن القيد يشتمل أيضا على جريمة النصب وخيانة الأمانة ، قياسا إلى نص المادة 373[[266]](#footnote-267)، 377[[267]](#footnote-268)، 389[[268]](#footnote-269)من قانون الإجراءات الجزائري على السرقة لتوافر علة القيد في هاتين الجريمتين بالقدر ذاته الذي تتوافر به السرقة و كل الأحوال فإن القيد في الجريمتين ليس من شأنه الإضرار بالمتهم [[269]](#footnote-270).

ولأن كان القياس السابق عاما فإن حكمه لا يسري على الجرائم الأخرى مثل جرائم الإتلاف أو التخزين أو إعطاء شيكات بدون رصيد لأنها جرائم تختلف في طبيعتها عن جريمة السرقة [[270]](#footnote-271).

## المبحث الثاني : الحصانة العائلية في جريمة السرقة بين الأقارب

خص المشرع الجزائري على غرار التشريعات العربية جريمة السرقة بين الأقارب بأحكام خاصة و هذا باعتبارها مانعا من موانع العقاب، حيث نصت المادة 368من قانون العقوبات على أنه "لا يعاقب على السرقات... "ومن خلال هذا النص نلاحظ أن المشرع قدم الحفاظ على الترابط الاجتماعي للأسرة على حماية الصالح العام والذي هو حق دستوري ،إذ جعل جرائم السرقة التي تقع بين الأصول و الفروع مانعا من موانع العقاب، مع حفظ حق المتضرر في المطالبة بالتعويض المدني جراء ما لحقه من أضرار رغم عدم مشروعية الفعل.

ومن خلال ما سبق سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول سوف تخصصه للحديث حالات عدم العقاب أما المطلب الثاني فنافلة القول من خلال إبراز أثر القرابة على الإعفاء من العقاب في التشريعات المقارنة .

### المطلب الأول : حالات عدم العقاب

لقد أخذ المشرع الجزائري بالحصانة الأسرية في جريمة السرقة كعذر معفى من العقاب طبقا لنص المادة 368من قانون العقوبات الجزائر بحيث تنص على أنه "لا يعاقب على السرقات التي ترتكب من الأشخاص المبينين فيما بعد، ولا تخول إلا الحق في التعويض المدني :

1 \_ الأصول إضرار بأولادهم أو غيرهم من الفروع .

2 – الفروع إضرار بأصولهم "[[271]](#footnote-272).

يترتب من خلال النص السابق على توافر درجة القرابة أو الزوجية عدم توقيع العقوبة على فاعل الجريمة رغم توافر شروط المسؤولية عنها، ويطلق عليه الفقه عادة "موانع العقاب"أو "الأعذار المعفية من العقاب"[[272]](#footnote-273).

و يعتبر هذا القيد من النظام العام يتعين على القاضي إثارتها من تلقاء نفسه إذا لم يثرها الأطراف والحكم هنا يكون بالإعفاء من العقاب[[273]](#footnote-274). و تجدر الإشارة إلى أن المتضرر عندما يرفع دعواه إلى القضاء الجزائي و يحكم هذا الأخير بإعفاء الجاني من العقوبة ، فله المطالبة بالتعويض المدني جراء ما

لحقه من أضرار أمام القضاء المدني[[274]](#footnote-275).

وقد عبر عنها المشرع الجزائري بالأعذار المعفية من العقاب، وذلك يظهر من خلال المادة 52حيث تنص على أن "الأعذار هي حالات محددة في القانون على سبيل الحصر يترتب عليها مع قيام الجريمة والمسؤولية إما عدم عقاب المتهم إذا كانت أعذارا معفية وإما تخفيف العقوبة إذا كانت مخففة. ومع ذلك يجوز للقاضي في حالة الإعفاء أن يطبق تدابير الأمن على المعفي عنه "[[275]](#footnote-276)،و لا تعتبر فعلا من الأفعال المبررة التي نص عليها في المادة 39حيث تنص : "لا جريمة :1-إذا كان الفعل قد أمر أو أذن به القانون. 2-إذا كان الفعل قد دفعت إليه الضرورة الحالة للدفاع المشروع عن النفس أو عن الغير أو عن مال مملوك للشخص أو للغير بشرط أن يكون الدفاع متناسبا مع جسامة الاعتداء "[[276]](#footnote-277).

وبالنسبة للأصول الذين يرتكبون فعل السرقة هم الأب و الأم و إن علا، ويشترط أن يكون الأولاد والفروع شرعيين في إطار العلاقة الزوجية الصحيحة طبقا لقانون الأسرة، ولا يؤخذ بالتبني[[277]](#footnote-278).

وإذا كان المال المسروق هو مال مملوك على الشيوع بين السارق وبين الضحية أو المسروق له، بمقتضى إرث أو بموجب شركة فإنه لا مجال لتطبيق المادة 368. مع إمكانية تطبيق الفقرة الثانية من المادة 363 التي تعاقب بالحبس من شهرين إلى ثلاث سنوات، و بالغرامة من خمسمائة إلى ثلاث آلاف دينار جزائري كل شريك في الملك أو أحد المساهمين الذي يستولي بطريق الغش على أشياء متحركة أو على مال الشركة [[278]](#footnote-279). و يعني هذا أنه لا يستفيد من العذر المعفي إلا المعني ، فالشريك الذي لا يدخل في إطار الأصول و الفروع تطبق عليه العقوبة [[279]](#footnote-280).

في المقابل نجد المشرع المصري لم يأخذ بالأعذار المعفية من العقاب في جريمة السرقة مثلما فعل المشرع الجزائري سواء قبل التعديل أو بعد التعديل الجديد[[280]](#footnote-281).

### المطلب الثاني : أثر القرابة على الإعفاء من العقاب في التشريعات المقارنة

تختلف التشريعات العربية في النتائج التي تترتب على قيام القرابة و أثرها على العقوبة المقررة في مختلف التشريعات العربية ، فبعضها يترتب أثر القرابة على جريمة السرقة بإعفاء الجاني من العقوبة وهذا نجده في التشريع المصري ، في حين أن المشرع الجزائري رتب نتيجة يمتزج فيها انعدام المسؤولية الجزائية بقوله "لا يعاقب بالفعل المبرر "لا يعاقب على السرقات"و ليس لا يعاقب مرتكب السرقات "أي أن عدم العقاب يخص الجريمة أي الفعل وليس الفاعل الجاني الذي ارتكب الجريمة، وهي نتيجة لا مثيل لها في أحكام قانون العقوبات[[281]](#footnote-282).

ولقد كان موفق المشرع الجزائري في جرائم السرقة بين الأقارب متذبدبا فقد أخذ في بداية الأمر قبل التعديل بعدم العقاب على السرقة بين الأزواج ، لأن التشريع الجزائري يحكمه نظام فصل أموال الزوجين ، و من ثم كان أنسب لو علق المشرع المتابعة على شكوى الزوج المتضرر ، حفاظا على مصلحة الأسرة ، ثم أقر بعد التعديل بالإعفاء من العقوبة بالإلغاء الفقرة التي تعفي الزوجين من العقاب في حال وقوع السرقة من أحدهما و تعليقها على شكوى[[282]](#footnote-283).

وهو أيضا ما أخذ به المشرع المصري بنصه في المادة 312من قانون العقوبات على أنه "لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضرار بزوجه .... إلا بناء على طلب المجني عليه ... "أي بناءا على شكوى يرفعها المجني عليه[[283]](#footnote-284).

يرى الفقه المصري ضرورة إدخال أسلوب الشكوى المسبقة مع وضع عقاب و تدابير اجتماعي مناسب حيال السارق من أسرته كما يجب أن تترك للنيابة العامة سلطة تقدير في تحريك دعوى السرقة العائلية للحفاظ على سمعة العائلات من الفضيحة وكشف أسرارها الخاصة.

وهذا تماشيا مع الاتجاه العلمي المعاصر وهذا لمواجهة خطورة السارق في خلق مشاكل وكشف أسرار العائلات المصونة والمحفوظة بالكتمان والسرية في شؤونها الخاصة، من خلال اتجاهات السياسة الجنائية الرشيدة[[284]](#footnote-285).

ولا يستفيد من عدم العقاب الفاعلون الآخرون و المحضرون، فقط يعاقب من ساهم كفاعل أصلي مساعد في السرقة التي ارتكبها الفروع إضرارا بالأصول ومن ساهم كفاعل أصلي مساعد في عملية السرقة إضرارا بالفروع .

أما المشرع الليبي فقد تأثر بالفقه الإسلامي فيما تعلق بسرقة الأقارب فأخذ بأيسر المذاهب وأوسعها، سواء من حيث التجريم أو العقاب و هذا يتضح في المادة الثالثة من القانون رقم 13المؤرخ في 13 – 2 – 1996الليبي لا يطبق حد السرقة إذا كان للجاني شبهة كما في الأحوال الآتية :

إذا حصلت السرقة بين الأصول و الفروع أو بين الزوجين أو بين المحارم، ويتضح من هذا النص أن المشرع الليبي منع تطبيق حد السرقة على عدد من الأقارب، آخذا باجتهادات الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، لتشمل الأصول والفروع والزوجين والمحارم[[285]](#footnote-286).

وخلاصة القول أن التشريعات العربية اتفقت على الحفاظ على النسيج الأسري على حساب توقيع العقاب ولوجود شبهة قوبة وهو ما يجسد نص القانون أن الشك يفسر لصالح المتهم .

.

**الخاتمة**

### الخاتمة:

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وأعاننا على إتمام هذا البحث المتواضع، وبعد الفراغ من هذا البحث ألخص أهم نتائجه على النحو التالي :

* اعتبر جمهور الفقهاء، من الحنفية و المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن السرقة من الأقارب تعتبر شبهة تمنع من القطع، إلا أنهم اختلفوا في ضابط هذه القرابة التي تصلح وصفاً لدرء حد السرقة، فكان المذهب الحنفي من أوسع المذاهب في اعتبار الشبهة بين الأقارب؛ فهو يرى أن القرابة التي تصلح لدرء الحد هي القرابة المحرمية؛ أي كل من يحرم الزواج بينهم لقرابة النسب، لأنهم اعتبروا الشبهة بين الأقارب في الحرز والملكية، وذو الرحم المحرم يدخل عادة من غير استئذان، أما الشافعية والحنابلة فعدوا أن الشبهة تظهر في سرقة الأصول من الفروع ، أو سرقة الفروع من الأصول؛ لأنهم يمثلون عمودي النسب للإنسان ظن ولوجود شبهة الملكية، والقرابة الشديدة، ولشبهة استحقاق النفقة في الجملة.وهذه الدرجة من القرابة تكفي أن تكون شبهة صالحة لمنع قطع يد السارق؛ حفظا ًلصلة الرحم، أما ما عداهم من القرابات فإن الشبهة غير واردة في حقهم أصلا؛ لذا فهي غير كافية لمنع قطع يد السارق منهم.أما المالكية فكانوا أضيق المذاهب في اعتبار حدود القرابة التي تصلح شبهة لدرء حد السرقة، إذ حصروها في سرقة الأصول من الفروع فقط، إعمالاً لظواهر النصوص وعمومها.

1 – الاعتماد على ظواهر النصوص وعمومها الواردة إلى في وجوب قطع يد كل سارق دون النظر في المخصصات، كأثر القرابة بين السارق والمسروق، ويؤدي إلى وقوع مشقة وحرج بين الأقارب من عمودي النسب، وذلك لعدة اعتبارات منها :صلة القرابة المتينة بينهم، وانتقال الأموال بينهم بالتوارث، ولتداخل حقوقهم، ولاستحقاق النفقة، وشبهة الملكية، لهذه الاعتبارات وغيرها كان من النظر السديد اعتبار هذا النوع من القرابة مانعاً من إقامة حد السرقة .

2 – اعتبار القرابة المحرمية مانعةً من القطع والتوسع فيها قد يسهم في تشجيع عمليات السرقة بين الأقارب، وبخاصة أن الأقارب من الإخوة وبني العمومة تشتد بينهم الأطماع والخصومات حول الأموال.

3 – إذا وقعت السرقة بين الزوجين بعد الدخول، فهي على صورتين :

1 . أن يسرق الزوج من زوجته، أو تسرق الزوجة من مال زوجها؛ من غير حرز، فجمهور العلماء متفق على سقوط الحد في هذه الصورة .

2 . لا قطع على الزوجة بسرقة نفقتها أو نفقة ولدها الواجبة مع منعها منهما، باتفاق الفقهاء، وخلافهم في تقييد ذلك إذا كان الأخذ بقدر نفقتها أو عدمه .

3 . اختلفت أنظار الفقهاء في حكم القطع بالسرقة بين الزوجين إذا كان من الحرز، فالمالكية يرون وجوب القطع، والراجح سقوط القطع .

4 . انفراد المذهب الحنفي بذكر جملة من المسائل المتعلقة بأحكام السرقة بين الزوجين، و هي :

* أنه إذا وقعت السرقة بين الزوجين قبل الدخول، ثم طلقها قبل الدخول بها فبانت بغير عدة، لم يقطع واحد منهما .
* أنه لو سرق من مطلقته وهي في العدة أو سرقت مطلقته وهي في العدة، لم يقطع واحد منهما .
* أن أبا حنيفة لا يرى القطع إذا وقعت السرقة في عدة الطلاق البائن .
* أنه إن سرق بعد انقضاء العدة قطع عند الحنفية .
* أنه إذا حصل الزواج قبل الحكم في الجريمة فالحنفية لا يحكمون فيها بالقطع، وإذا حصل الزواج بعد الحكم وقبل تنفيذ الحكم فأبو حنيفة لا يرى القطع، وأبو يوسف يرى في هذه الحالة عدم سقوط حكم القطع بالزواج .
* لقد أعطى المشرع الجزائري عناية خاصة بتنظيم أحكام العقوبات بتعامله بليونة مع عنصر القرابة، الذي يعني الروابط الأسرية وما تستلزمه من حماية خاصة، منعا لتقطع أواصرها وتشتت أطرافها، غير أن المتمعن في أحكام قانون العقوبات الجزائري لا سيما منها النصوص التي تناولت عنصر القرابة في فحواها يستنتج النتائج التالية :

جعل المشرع الجزائري من العلاقة الزوجية مانعا من العقاب أو كما سماه عذرا معفيا من العقاب في جرائم السرقة والجرائم الملحقة بها من قانون العقوبات غير أنه في هذه الجرائم لم يحصر مانع العقاب في العلاقة الزوجية فقط، بل مده حتى أقارب أو أصهار الفاعل لغاية الدرجة الرابعة. ذلك أن غرض وغاية المشرع كان حماية الأسرة وصون أسرارها وعلاقاتها الاجتماعية بالتكتم والتستر.

فمن غير المعقول أن يبلغ الأقارب عن بعضهم البعض من أجل توقيع العقاب عليهم. بالتالي رجح المشرع هنا مصلحة الأسرة على مصلحة المجتمع. ومع ذلك جعل المشرع الإعفاء من العقاب في هذه الحالة جوازي للقاضي، وذلك نظرا لخطورة الجرائم المرتكبة داخل الوسط العائلي وتعلقها بدوام استقرار الحياة الأسرية لتدوم أواصر المحبة والود والاحترام بين أفرادها.

بالإضافة إلى أن المشرع الجزائري جعل من العلاقة ما بين الأصول والفروع مانعا من موانع العقاب في جرائم الأموال، والمتمثلة في جرائم السرقة، والنصب وخيانة الأمانة وإخفاء الأشياء...الخ ذلك وحصرها فقط في التعويض المدني للطرف المضرور. غير أننا نجد تشريعات عربية اختلفت مع المشرع الجزائري في تأثير عنصر القرابة على جريمة السرقة بحيث جعل منها عذرا مخففا للعقاب أو قيدا إجرائيا على سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ضد الطرف الآخر، إذ لا يجوز تحريكها إلا بموجب شكوى يقدمها الطرف المجني عليه كما هو الحال في القانون المصري. وهذا التباين بين التشريعات فيما يخص أثر القرابة الأسرية على جريمة السرقة، سببه أن المشرع قد رجح مصلحة الفرد والأسرة أو يجعل مصلحة الأسرة والمجتمع في حماية حق الملكية في نفس الكفة فيجعل من العلاقة الزوجية والأقارب والحواشي والأصهار إلى غاية الدرجة الرابعة مجرد قيد إجرائي على تحريك الدعوى العمومية.

**\* و عليه نوصي** : بتعديل المادة 368، إذ لا يكفي التعويض المدني لإصلاح حال السارق من أسرته. فلابد من حتمية إدخال سلوك الشكوى المسبقة مع وضع عقاب وتدبير اجتماعي مناسب حيال السارق من أسرته، ويجب أن تترك للنيابة العامة سلطة تقدير في تحريك دعوى السرقات العائلية للحفاظ على سمعة العائلة حسب حجم السرقة وظروفها، وهذا تماشيا مع اتجاهات السياسة الجنائية الرسمية في مواجهة خطورة السارق في الوسط العائلي .

* \* وكذلك نجد أن النص القانوني قد أغفل مشكل العود في جريمة السرقة بين الأقارب، وعدم إدخال العود إلى جريمة السرقة عند تطبيق النص إذ ليس هناك أي إشارة إلى كيفية تطبيق نص المادتين 368 – 369 في حالة العود إلى جريمة السرقة، ولهذا نوصي بالنظر في الأمر ومدى خطورته عند تكرار هذا الفعل في الوسط العائلي وتأثيراته الخطيرة على ممتلكات وسمعة الأسرة بشكل خاص.

**الفهرسة العامة**

### الفهرسة العامة

## فهرس الآيات

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **رقــــــــــــم** | **الســــــــــــــورة** | **الآيــــــــــــــــــــــــــــــة** | **رقم الآية** | **الصفحة** |
| **01** | **المائــــــــــدة** | ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ | **38** | **11** |
| **02** | **سورة النساء** | ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ | **34** | **39** |
| **03** | **الحجر** | ﴿ إِلَّا مَنِ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ﴾ | **18** | **11** |
| **04** | **النحل** | ﴿تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ | **89** | **42** |
| **05** | **الإسراء** | ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ | **23** | **44** |
| **06** | **مريم** | ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ | **64** | **42** |
| **07** | **النور** | ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آَبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ إِخْوَانِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخَوَاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَعْمَامِكُمْ أَوْ بُيُوتِ عَمَّاتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أَخْوَالِكُمْ أَوْ بُيُوتِ خَالَاتِكُمْ أَوْ مَا مَلَكْتُمْ مَفَاتِحَهُ أَوْ صَدِيقِكُمْ﴾ | **61** | **69** |
| **08** | **الأنفال** | ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَماناتِكُمْوَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ | **27** | **18** |

## 

## فهرس الأحاديث النبوية :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **رقم** | **الحديث** | **الصفحة** |
| 01 | «إِنَّ أَسْوَأَ النَّاسِ سَرِقَةً الَّذِي يَسْرِقُ صَلَاتَهُ " قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلَاتَهُ؟ قَالَ:لا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلَا سُجُودَهَا» | **46** |
| 02 | «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ» | **40** |
| 03 | «ادرؤوا الحدود بالشبهات» | 40 |
| 04 | «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ» | 18 |
|  | «إِنَّ مِنْ أَطْيَبِ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ وَوَلَدُهُ مِنْ كَسْبِهِ» | 41 |
| 05 | « أتشفع في حد من حدود الله؟ثم قال فخطب فقال : أيها الناس،إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد » | 16 |
| 06 | « القَطْعَ فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِد » | 48 |
| 07 | « تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا» | 16 |
| 08 | « رُفِعَ الْقَلَمُ عَن ثلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يحْتَلِمَ، وَالْمَجْنُونِ حَتى َّيفِيقَ، وَالنَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ » | 22 |
| 09 | « لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلا مُنْتَهِبٍ وَلاَ مخْتَلِسٍ قَطْعٌ» | 19 |
| 10 | « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ،وَلَا يَسْرِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ،وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَالتَّوْبَةُ مَعْرُوضَةٌ بَعْد » | 16 |
| 11 | « يَا رَسُول اللَّهِ،إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا، وَإِنَّ وَالِدِي يَجْتَاح مَالِي؟قَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ،إِنَّ أَوْلَادَكُ مْمِنْ أَطْيَبِ كَسْبِكُمْ، فَكُلُوا مِنْ كَسْبِ أَوْلَادِكُمْ » | 44 |

## قائمة المصادر والمراجع

**قائمة المصادر والمراجع**

**قائمة المصادر والمراجع**

**المصادر:**

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

**كتب الأحاديث :**

1. الجامع الكبير - سنن الترمذي ,محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ), مح: أحمد محمد شاكر ،محمد فؤاد عبد الباقي, ك: أبواب الحدود, باب ما جاء في كم تقطع يد السارق, رقم الحديث: 1446, شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ،ط/2 ، مصر ، 1395 هـ - 1975 م .
2. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ،محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، مح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ك: النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه فيما يكفيها و ولدها بالمعروف، رقم الحديث: 5364، دار طوق النجاة ،ط/1 ، 1422هـ.
3. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)،مح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ك: الإجارة ،باب في الرجل يأكل من مال ولده،رقم الحديث:3528،المكتبة العصرية،( ب. ط) صيدا – بيروت،(ب. ت ).
4. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)،مح: محمد محيي الدين عبد الحميد ،ك: أبواب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده ،رقم الحديث:3530 ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
5. سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: 273هـ) ،مح: محمد فؤاد عبد الباقي ، ،ك: المناسك ، باب حجة الرسول صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث: 3074 ، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي .
6. سنن ابن ماجه, ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القز ويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: 273هـ),مح: حمد فؤاد عبد الباقي, ك:التجارات ,باب مال للرجل من مال ولده , رقم الحديث: 2291 ,دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

سنن الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك ،الترمذي ، أبو عيسى (ت:279ه) ، مح : أحمد محمد شاكر، ك : أبواب الحدود ، باب ما جاء في الخائن ، والمختلس، والمنتهب ، رقم الحديث :1448، شركة المكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط/2 ، مصر،1395ه-1975م.

1. السنن الكبرى, أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ),مح: محمد عبد القادر عطا, ك:الصلاة ،باب ما روي فيمن يسرق من صلاته فلا يتمها ,رقم الحديث:3997,دار الكتب العلمية، ط/3, بيروت – لبنان، 1424 هـ - 2003 م.
2. السنن الكبرى ،أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني أبو بكر البيهقي(ت: 458هـ)،مح: محمد عبد القادر عطا ، ك:الإجماع الأبواب مالا قطع فيه ، باب لا قطع فيه على المختلس ولا المنتهب ولا على الخائن، رقم الحديث :17290، دار الكتب العلمية ، ط/3، بيروت ،1424ه-2003م .
3. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)،مح :محمد عبد القادر عطا،ك: جماع الأبواب مالا قطع فيه، باب العبد يسرق من متاع سيده، رقم الحديث:17302، دار الكتب العلمية، ط/3 ، بيروت – لبنان ،1424 هـ - 2003 م.
4. مُخْتَصَر صَحِيحُ الإِمَامِ البُخَارِي، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت: 1420هـ)،رقم الحديث :2576، مكتَبة المَعارف للنَّشْر والتوزيع، ط/1، الرياض، 1422 هـ - 2002 م .

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم , مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)،مح: محمد فؤاد عبد الباقي، ك:الإيمان ،باب نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله ، رقم الحديث :104، دار الإحياء والتراث العربي، (ب. ط)، بيروت ، (ب. ت).

1. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)،مح: محمد فؤاد عبد الباقي، ك: الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث: 1218، دار إحياء التراث العربي ، ( ب . ط)، بيروت،( ب . ت).
2. المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: 211هـ)، مح: الرحمن الأعظمي ،ك: اللقطة، باب الخيانة ،رقم الحديث : 18866 ،المجلس العلمي - المكتب الإسلامي ، ط/2،الهند –بيروت، 1403.
3. الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، ك: حرف الباء ، باب انتفاء الشبهة ، رقم الحديث : 14.

**كتب التفاسير:**

جامع لأحكام القرآن ، تفسير القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي )ت :671ه( ،مح: أحمد البرد وني وإبراهيم أطفيش ،دار الكتب المصرية، ط/2، القاهرة ، 1384ه/1964م.

زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت1394ه)،دار الفكر العربي ،(د.ط)،(د.ت).

**كتب الفقه :**

أحكام السرقة في الشرع الإسلامي ، محمد جبر الألفي .

1. أحكام السرقة ، أحمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، ( ب . ط ) ، بغداد ، 1391ه – 1971م .

أحكام القران ,أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي , مح: محمد عبد القادر عطا, دار الكتب العلمية ,ط/1,بيروت, 1408ه.

أحكام القرآن ،أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص ، مح :عبد السلام شاهين ،دار الكتب العلمية ،ط/1 ،بيروت،1415ه.

إرشاد السالك ، عبد الرحمن البغدادي ، الشركة الإفريقية للطباعة .

1. الإجماع ، ابن عبد البر ، دار القاسم للنشر، ط/8 ، الرياض .
2. الاستذكار ،أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ألتمري ، مح :سالم محمد عطا –محمد علي معوض ،ط/1 .
3. أسنى المطالب ، زكريا الأنصاري .
4. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ، مح :أحمد عزو عناية ،دار الكتاب العربي ، ط/1،بيروت ،1419ه -1999م.

الإقناع ، الشريبيني ، دار الفكر ،( ب. ط)، بيروت ،1415ه.

الإنصاف ، المرداوي .

1. البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، دار الكتاب الإسلامي ،ط/2،(د-م) ،(د-ت).

بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، بن رشد الحفيد ، (ت: 595 هـ ) ، دار الحديث ،(ب. ط)، القاهرة، 1425ه-2004 م .

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين الكاساني ، دار الكتب العلمية ، ط/2 ، (ب. م) ،1406 هـ - 1986م .

البيان ،أبو الحسين يحي بن أبي الخير سالم العمراني ، دار المنهاج ،(ب. ط )،جدة ،(ب. ت ).

البحر الرائق شرح كنز الدقائق , ابن نجيم , دار المعرفة , ( ب .ط) , بيروت , لبنان, 1413ه-1993م .

تبين الحقائق ، الزيلعي ، دار الكتاب الإسلامي ، (ب .ط) ، (ب .م )، ( ب .ت ).

تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، مطابع الفاروق ، ط/2 ، القاهرة ، (ب .ت).

التجريد ،أبو الحسين احمد بن محمد القدوري، مح : محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد ،دار السلام ،( ب. ط ).مصر ،(ب. ت )، ج/11.ص6022.

تكملة المجموع ، ألمطيعي ، دار الفكر ، ( ب .ط ) ، بيروت ، ( ب . ت ) ، ج/19 ، ص 49.

التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي ، عبد القدر عوده ، دار الكتاب العربي ، ( ب . ط ) ، بيروت ، ( ب . ت ) .

التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة و المختلطة ، عياض بن موسى بن عمرون اليحصبي ألسبتي ، أبو الفضل ، (ت:544ه)، مح :محمد الوثيق، عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، ط/1، بيروت، لبنان، 1432ه-2011م.

تهذيب الأسماء و اللغات ، النووي ، ج/1،ص 161.

الحاوي الكبير ،علي بن محمد بن حبيب الماوردي ،مح :علي معوض ،عادل عبد الموجود ،دار الكتب العلمية ،ط/1،بيروت ،1414ه .

حاشية الخرشي ,أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي ,دار الفكر ,(ب. ط),بيروت , (ب. ت).

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد عرفة الدسوقي ،دار الفكر ،بيروت .

1. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني ،أبو حسن علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت:1189هـ)،مح :يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ،ب.ط،بيروت،1414 ه-1994م.
2. الجرح والتعديل ،عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي ،مجلس دائرة المعارف العثمانية ،ط/1،حيدر آباد الدكن،1371ه.
3. الذيل على طبقات الحنابلة ،زين الدين أبو الفرح عبد الرحمان بن أحمد بن رجب ،دار الكتب العلمية ،ط/1،بيروت ،1417ه.

سقوط العقوبات في الفقه الإسلامي ، جبر محمود الفضيلات ، دار عمار، ط/1،الأردن ،1408ه.

1. شرح مختصر خليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله (ت: 1101هـ)،دار الفكر للطباعة ، (ب .ط)، بيروت ، (ب . ت).
2. شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ،محمد ابن أحمد المحلي ،دار الفكر،(ب .ط)،بيروت،(ب. ت).
3. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت، (ب. ت ).
4. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، مح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ،ط/4، بيروت، 1407 هـ‍ - 1987 م.

صحيح فقه السنة و أدلته و توضيح مذاهب الأئمة ، أبو مالك كمال بن السيد سالم ، المكتبة التوفيقية ، (ب. ط) ، القاهرة ، مصر، 2003م .

الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ،كريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري ، )ت:926 ه(، المطبعة الميمنية ، )ب. ط(،)ب. ت(.

فتح القدير ،كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم الاسكندري المعروف بابن الهمام الحنفي ،دار الفكر، ط/2، بيروت،1397ه.

فتح القدير ، ابن الهمام.

الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة بن مصطفى الزحيلي ، دار الفكر ،ط/4 ، سورية – دمشق ،(ب. ت).

القوانين الفقهية ، بن جزي الكلبي (ت: 741 هـ) ، ( ب . د) ، (ب .ط)، (ب. ت ) .

كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس البهوتي )ت:1051ه(،دار الكتب العلمية ،بيروت .

كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب، ( ب . ط)،بيروت،(ب. ت).

كشاف القناع على متن الإقناع ، منصور بن يونس البهوتي، دار الفكر، ( ب . ط)،بيروت،1415ه.

المبسوط، شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي ، دار المعرفة ، ( ب . ط) ،بيروت ،1409ه.

الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ، المُهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَسَدِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ، المَرِيِيُّ (ت: 435هـ)،مح أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلوم، دار التوحيد، دار أهل السنة ،ط/1 ،الرياض ، 1430هـ - 2009 م.

معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)،مح: عبد المعطي أمين قلعجي ،جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة ،ط/ 1، 1412هـ - 1991م.

1. المغني ،عبد الله بن احمد بن قدامه ، دار الفكر،( ب . ط) ، بيروت ،1403ه.

مغني المحتاج إلى الألفاظ المنهاج ، محمد الشريبيني الخطيب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

المهذب ، الشيرازي .

موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ،،سعدي أبو جيب، إدارة إحياء التراث الإسلامي ، (ب. ط)، قطر ،(ب. ت) .

الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية،)ب. ط(،الكويت ،من 1404-1427 ه.

1. النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ ألْفَاظِ المهَذّبِ، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي، أبو عبد الله، المعروف ببطال (ت: 633هـ)، مح: مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، 1991 م .

**كتب القانون:**

أثر القرابة على جريمة السرقة وعقوبتها في الفقه الإسلامي و القانون الوضعي المصري" دراسة مقارنة " ، عبد المنعم أحمد السلطان عيد ، دار النهضة العربية ، (ب . ط ) ، القاهرة ، ( ب . ت ) .

الإجراءات الجزائية ، زكي أبو عامر محمد ، منشأة المعارف ، ( ب . ط ) ، الإسكندرية ، 1994.

باحث في التشريع الجنائي، محمد فاروق النبهان ، وكالة المطبوعات دار القلم، ط/1، الكويت -بيروت ،1977 م .

جرائم الأسرة في الشريعة الإسلامية و القانون المصري والفرنسي ، عبد الرحيم صدقي ، مكتبة نهضة الشرق ، ( ب . ط ) ، القاهرة ، 1986 .

جرائم الاحتيال ، علي محمد حسين حماد ، ( ب. د )، (ب-ط)،الرياض ، 1427 هـ- 2006م.

جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ،فتوح عبد الله الشاذلي، دار المطبوعات الجامعية،( ب .ط )، الإسكندرية،2002م.

جرائم السرقة في ضوء الفقه و القضاء ، مصطفى مجدي هرجه ، دار المطبوعات الجامعية ، ( ب . ط ) ، الإسكندرية ، 1997.

جريمتا السرقة و الابتزاز دراسة مقارنة، محمد داحي ، دار الهدى عين ميلة ، ( ب. ط )، الجزائر ، ( ب . ت ).

جرائم السرقة في ضوء الفقه و القضاء ، مصطفى مجدي هرجه .

الجرائم المعلوماتية ، أحمد خليفة الملط ، دار الفكر الجامعي ، ط/2، 2005 .

الجرائم الواقعة على نظام الأسرة ، عبد العزيز سعد ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، ط/2013 ، الجزائر ، 2013 .

سقوط العقوبات ، جبر الفضيلات.

شرح قانون العقوبات الجزائي ، فريجة حسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ( ب. ط ) ، الجزائر ، ( ب . ت ).

شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، فتوح عبد الله الشاذلي ، ديوان المطبوعات الجامعية، ( ب.ط) ، ( ب . م ) ، 1994.

شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، هلالي عبد الله أحمد ، دارة النهضة العربية ،ط/1 ، القاهرة ، 1988 .

شرح قانون العقوبات، القسم الخاص ،محمود محمود مصطفى ،( ب . د ) ، ط/8 ، جامعة القاهرة

، 1984 .

1. شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، دار حسين محمد ربيع ، النهضة العربية ، ( ب . ط ) ، القاهرة ، 1998.

عقوبة السارق ، أحمد الأحول .

القانون الجنائي الخاص في التشريع الجزائري ، دردوس مكي ،الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2005 .

1. قانون العقوبات ، القسم الخاص ،مأمون سلامة، دار الفكر العربي ، ( ب . ط ) ، القاهرة ، 1979م.

قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الاعتداء على الأشخاص و الأموال ،سرور طارق ، دار النهضة العربية ،(ب. ط)، القاهرة ، (ب.ت).

الموجز في شرح قانون العقوبات القسم الخاص ،حسني محمود نجيب ، دار النهضة العربية ، (ب. ط) ، القاهرة :( ب. ت) .

الوجيز في شرح التشريع الجنائي في الإسلام دارسة مقارنة مع التشريع الوضعي ، محمد أحمد المشهداني ، جامعة الزرقاء الأهلية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، ط/1، عمان – الأردن،2004 م.

1. الوجيز في القانون الجزائري الخاص ، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال ، أحسن بوسقيعة ، دار هومة للطباعة والنشر، ط/3،الجزائر، 2005 م .
2. الموسوعة الجنائية ، رشوة - ظروف الجريمة ،جندي عبد المالك ، دار العلوم للجميع ، ط/2 ، لبنان ، ( ب . ت ).
3. النيابة العامة و حقوق ضحايا الجريمة ، عبد اللطيف الفقهي ، دار الفجر للنشر ، ط/1 ، القاهرة ، 2003 .
4. الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، أحسن بوسقيعة ، دار هومة ، ط/10 ، الجزائر ، 2009 .
5. الوسيط في قانون العقوبات ، أحمد فتحي سرور ، ط/4 ، ( ب . د ) ، القاهرة .

**الرسائل و المذكرات :**

جريمة السرقة دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، صالح نفسي، مذكرة ماستر، تخ: شريعة وقانون،مصطفى بريشي، جامعة الوادي، الواد، 1435ه-2014 م.

جريمة السرقة دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي و قانون العقوبات الجزائري ، درجة ماستر ، شريعة و قانون ، إ: مصطفى بريشي ، جامعة الوادي ، الواد ، 1435ه- 2014م.

قيود الدعوى الجنائية بين النظرية و التطبيق ، عزت الدسوقي ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، القاهرة ، 1987 .

**المجــــــــــــــــــــالات :**

تأثير شبهتي القرابة و الزوجية في إسقاط حد السرقة ، ابتسام بنت بالقاسم عايض القرني ، مجلة العدل ، العدد ( 48 ) ، جامعة أم القرى ، شوال 1431ه .

جريمة السرقة في الإطار الأسري دراسة مقارنة ، سمية قلات ، مجلة الاجتهاد القضائي ، العدد 13 جامعة محمد خيضربسكرة ، ديسمبر 2016 .

جريمة السرقة بين الأقارب بين خصوصية المتابعة و الحصانة العائلية ، كريمة محروق ، مجلة المعيار ، العدد 45 ، جامعة قسنطينة ، 2019 .

حكم السرقة بين الأقارب ، أحمد حسين الطاهر ، مجلة الجامعة ، ليبيا ، العدد 12 ، 2009 .

حماية التشريع الجنائي للأسرة في النظام الجزائري ، مجلة الشرطة ، العدد 32 ، الجزائر ، مديرية الأمن الوطني ديسمبر 1986 .

**قواميس والمعاجم :**

القاموس الفقهي لغة واصطلاحا ، سعدي أبو جيب ، دار الفكر ،ط/2، دمشق –سورية ، 1408ه-1988م .

القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط/1.

لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، دار الكتب العلمية ،ط/2، بيروت ،2009.

لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى(ت: 711هـ)، دار صادر ،ط/3، بيروت، 1414هـ، ج/13،ص 145.8، بيروت – لبنان، 1426 هـ - 2005 م، ج/1،ص 893.

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: 770هـ)، المكتبة العلمية ،(ب. ط).

معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد (ت1424ه)،عالم الكتب ،ط/1،(د. م)، 2008.

1. معجم اللغة العربية المعاصرة ،أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: 1424هـ) بمساعدة فريق عمل ، عالم الكتب ، ط/1 ،1429 هـ - 2008 م.

**النصوص القانونية :**

المادة :350من القانون رقم 06-23 المؤرخ في20 /11/2006 من القانون العقوبات ،حسب آخر تعديل له ،القانون رقم 11-14 مؤرخ في 02 أوت 2011.

- المادة :364 : يعاقب الحبس لمدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500 إلى 5.000 دج المحجوز عليها الذي يتلف أو يبدد الأشياء المحجوزة والموضوعة تحت حراسته أو يشرع في ذلك.

- المادة: وإذا كانت الأشياء المحجوزة مسلمة إلا لغير لحراستها فتكونا لعقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات والغرامة من 1.000 إلى 10.000 دج.

- المادة :365:في جميع الحالات المنصوص عليها في المادة 364 يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و بغرامة من 1.000 إلى 10.000 دج كل من أخفى عمدا الأشياء المبددة.

- المادة :366:كل من طلب تقديم مشروبات أو مأكولات إليه واستهلكها كلها أو بعضها في المحال المخصصة لذلك حتى و لو كان يقيم في تلك المحال مع علمه أنه لا يستطيع دفع ثمنها على الإطلاق يعاقب بالحبس من شهرين على الأقل إلى ستة أشهر على الأكثر و بغرامة من 500 إلى 1.500 دينار.

- المادة :367:كل من استأجر سيارة ركوب مع عمله أنه لا يستطيع دفع أجرها على الإطلاق يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة و بغرامة من 1.000 إلى 5.000 دج.

قانون رقم 58 لسنة 1937 المعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2003 ، المتضمن قانون العقوبات المصري ، أنظر الموقع التالي : kenanaonline.comusersavocatooposts 117886.

المادة 376 من القانون رقم : 06-23 المؤرخ في 20/11/2006 قانون العقوبات ، حسب آخر تعديل له ، القانون رقم 11-14 المؤرخ في 02 أوت سنة 2011 م .

المادة 369 من الأمر رقم 66- 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 جوان سنة 1966 و المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 15/19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 71 .

قانون رقم 86- 05 المؤرخ في 4 مارس 1986 المعدل للأمر رقم 66 – 155 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم .

المادة رقم 312 من قانون العقوبات رقم 64 الصادر في 15 يونيه 1947 .

أمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 15 – 19 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 .

-تنص المادة 8 من قانون الإجراءات الجزائري على أنه " تتقادم الدعوى العمومية في مواد الجنح بمرور ثلاث سنوات كاملة ، و يتبع في شأن التقادم الأحكام الموضحة في المادة 07 " أما في مواد المخالفات طبقا للمادة 9 من قانون الإجراءات الجزائري ، فيكون بمضي ثلاث سنوات كاملتين".

أمر رقم 66 – 156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم .

تنص المادة 373 من القانون رقم 66 – 156 على أنه : " تطبق الإعفاءات و القيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية المقررة بالمادتين 368 و369 على جنحة النصب المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 372 .

المادة 377 على أنه : " تطبق الإعفاءات و القيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية المقررة بالمادتين 368 و 389 على جنحة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة 376 .

المادة 389 على أنه : " تطبق الإعفاءات و القيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية المقررة بالمادتين 368 و 389 على جنحة الإخفاء المنصوص عليها في المادة 387 .

المادة 363 من القانون رقم 66 – 156 المؤرخ في 8 جوان 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم .

القانون رقم 09 – 15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المعدل والمتمم للأمر رقم 66 – 156 المتضمن قانون العقوبات .

**فهرس الموضوعات**

## فهرس الموضوعات

[إهــــــــــــــداء](#_Toc50661785)

[الملـــــخـــــص :](#_Toc50661786)

[جدول أهم المختصرات :](#_Toc50661787)

[مقدمـــــة: ‌أ](#_Toc50661788)

[الفصل الأول: ماهية جريمة السرقة بين الأقارب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي 2](#_Toc50661789)

[المبحث الأول: مفهوم جريمة السرقة و حكمها 11](#_Toc50661790)

[المطلب الأول : تعريف جريمة السرقة و تمييزها عن الجرائم المشابهة لها 11](#_Toc50661791)

[المبحث الثاني : أركان جريمة السرقة في الفقه و القانون الجزائري 21](#_Toc50661792)

[المطلب الأول : أركانها في الفقه الإسلامي 21](#_Toc50661793)

[المطلب الثاني : أركان جريمة السرقة في القانون الجزائري : 24](#_Toc50661794)

[الفصل الثاني : السرقة بين الأقارب 36](#_Toc50661795)

[المبحث الأول :السرقة بين الأصول و الفروع: 37](#_Toc50661796)

[المطلب الأول :السرقة بين الأقارب من عمودي النسب 38](#_Toc50661797)

[المطلب الثاني : السرقة بين الأقارب من المحارم ذوي الرحم من غير عمودي النسب 48](#_Toc50661798)

[المبحث الثاني :السرقة بين الأقارب من المحارم ذوي الرحم غير عمودي النسب 51](#_Toc50661799)

[المطلب الأول: السرقة من ذي رحم غير محرم 51](#_Toc50661800)

[المطلب الثاني: السرقة من محرم غير ذي رحم 51](#_Toc50661801)

[المبحث الثاني : السرقة بين الزوجين 53](#_Toc50661802)

[المطلب الأول :السرقة بين الزوجين قبل الدخول 53](#_Toc50661803)

[المطلب الثاني: السرقة بين الزوجين بعد الدخول 53](#_Toc50661804)

[المطلب الثالث : السرقة بين الزوجين في أثناء العدة 60](#_Toc50661805)

[المطلب الرابع : السرقة في عدة الطلاق البائن 60](#_Toc50661806)

[المطلب الخامس : السرقة بعد انقضاء العدة 60](#_Toc50661807)

[المطلب السادس : السرقة قبل وقوع الزواج 61](#_Toc50661808)

[المبحث الثالث : تعزير من لم يقم عليه حد السرقة من الأقارب و الأزواج لوجود الشبهة 61](#_Toc50661809)

[الفصل الثالث : أثر القرابة العائلية على العقوبة في القانون الوضعي 66](#_Toc50661810)

[المبحث الثاني : خصوصية المتابعة الجزائية في جريمة السرقة بين الأقارب 66](#_Toc50661811)

[المطلب الأول : تقييد المتابعة الجزائية بشكوى المجني عليه 66](#_Toc50661812)

[المطلب الثاني : نطاق قيد المتابعة الجزائية في جريمة السرقة بين الأقارب 69](#_Toc50661813)

[المبحث الثاني : الحصانة العائلية في جريمة السرقة بين الأقارب 73](#_Toc50661814)

[المطلب الأول : حالات عدم العقاب 74](#_Toc50661815)

[المطلب الثاني : أثر القرابة على الإعفاء من العقاب في التشريعات المقارنة 75](#_Toc50661816)

[الخاتمة: 79](#_Toc50661817)

[الفهرسة العامة 83](#_Toc50661818)

[فهرس الآيات 84](#_Toc50661819)

[فهرس الأحاديث النبوية : 85](#_Toc50661820)

[قائمة المصادر والمراجع 86](#_Toc50661821)

[فهرس الموضوعات 100](#_Toc50661822)

1. : سورة الإسراء :[الآية :70] [↑](#footnote-ref-2)
2. : سورة الكهف :[ الآية : 46 ] [↑](#footnote-ref-3)
3. سورة النساء :[ الآية :29 ] [↑](#footnote-ref-4)
4. سورة المائدة : [ الآية : 38 ] [↑](#footnote-ref-5)
5. لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ، دار الكتب العلمية ،ط/2، بيروت ،2009، ص 186-187 . [↑](#footnote-ref-6)
6. سورة الحجر: [الآية 18]. [↑](#footnote-ref-7)
7. جامع لأحكام القرآن ، تفسير القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجى شمس الدين القرطبي )ت :671ه( ،مح: أحمد البرد وني وإبراهيم أطفيش ،دار الكتب المصرية، ط/2، القاهرة ، 1384ه/1964م، ج/10، ص10. [↑](#footnote-ref-8)
8. سورة الشعراء :[الآية 212]. [↑](#footnote-ref-9)
9. سورة المائدة :[الآية 38 ]. [↑](#footnote-ref-10)
10. زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت1394ه)،دار الفكر العربي ،(د.ط)،(د.ت)، ج/4، ص 2168. [↑](#footnote-ref-11)
11. لسان العرب : جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور،(مرجع السابق )،ص 186-187. [↑](#footnote-ref-12)
12. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد (ت1424ه)،عالم الكتب ،ط/1،(د. م)، 2008،ج/2،ص1060. [↑](#footnote-ref-13)
13. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: 817هـ)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط/8، بيروت – لبنان، 1426 هـ - 2005 م، ج/1،ص 893. [↑](#footnote-ref-14)
14. القاموس المحيط، )المرجع نفسه( ، ص 893. [↑](#footnote-ref-15)
15. البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، المعروف بابن نجيم المصري (ت: 970هـ)، دار الكتاب الإسلامي ،ط/2،(د-م) ،(د-ت)،ج/5،ص 54. [↑](#footnote-ref-16)
16. البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، زين الدين بن إبراهيم بن محمد ، المعروف بابن نجيم المصري ( المرجع السابق )، ص 54. [↑](#footnote-ref-17)
17. شرح مختصر خليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي المالكي أبو عبد الله، (ت: 1101هـ)،دار الفكر للطباعة ، (ب .ط)، بيروت/، (ب . ت)،ج/8،ص91.

    الحرز: ويقصد بها المكان الذي يحفظ فيه الشيء. [↑](#footnote-ref-18)
18. جريمة السرقة دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، صالح نفسي، مذكرة ماستر، تخ: شريعة وقانون،مصطفى بريشي،جامعة الوادي، الواد، 1435ه-2014 م، ص16-17. [↑](#footnote-ref-19)
19. مغني المحتاج إلى الألفاظ المنهاج، محمد الشريبيني الخطيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج/4، ص 158 . [↑](#footnote-ref-20)
20. الغرر البهية في شرح البهجة الوردية،زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري،)ت:926ه(،المطبعة الميمنية،)ب.ط(،)بت(،ج/5،ص89. [↑](#footnote-ref-21)
21. كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس البهوتي)ت:1051ه(،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج/6 ، ص 129. [↑](#footnote-ref-22)
22. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية،)ب. ط(،الكويت ،من 1404-1427 ه،ج/24، ص 292. [↑](#footnote-ref-23)
23. ينظر: جريمة السرقة دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، صالح نفسي، )المرجع السابق( ،ص18. [↑](#footnote-ref-24)
24. المادة :350من القانون رقم 06-23 المؤرخ في20 /11/2006 من القانون العقوبات ،حسب آخر تعديل له ،القانون رقم 11-14 مؤرخ في 02 أوت 2011. [↑](#footnote-ref-25)
25. قانون رقم 58 لسنة 1937 المعدل بالقانون رقم 95 لسنة 2003 ، المتضمن قانون العقوبات المصري ، أنظر الموقع التالي : kenanaonline.comusersavocatooposts 117886. [↑](#footnote-ref-26)
26. سورة المائدة : [الآية:38] . [↑](#footnote-ref-27)
27. زهرة التفاسير، محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت1394ه)،دار الفكر العربي ،(د.ط)،(د.ت)، ج/4، ص 2168. [↑](#footnote-ref-28)
28. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم , مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ) ، مح : محمد فؤاد عبد الباقي، ك:الإيمان ،باب نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله ، رقم الحديث :104، دار الإحياء والتراث العربي، (ب. ط)، بيروت ، (ب. ت)،ج/1، ص77.

    -[ التوبة معروضة بعد ] : قد أجمع العلماء على قبول التوبة مالم يغرغر وللتوبة ثلاثة أركان أن يقلع عن المعصية ويندم على فعلها ويعزم أن لا يعود إليها. [↑](#footnote-ref-29)
29. هو أبو عمر ابن عبد البر رحمه الله اسمه : يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر ألنمري الحافظ شيخ علماء الأندلس و كبير محدثيها في وقته و أحفظ من كان بها سنة مأثورة ، مات شاطبة ليلة الجمعة ، ربيع الآخر ، سنة ثلاث و ستين و أربعمائة عن خمس و تسعين سنة و خمسة أيام ، رحمه الله ( ترتيب المدارك وتقريب المسالك 8 ، 130) . [↑](#footnote-ref-30)
30. الإجماع ، ابن عبد البر ، دار القاسم للنشر، ط/8 ، الرياض ، ص 289 . [↑](#footnote-ref-31)
31. صحيح فقه السنة و أدلته و توضيح مذاهب الأئمة ، أبو مالك كمال بن السيد سالم ، المكتبة التوفيقية ، (ب. ط) ، القاهرة ، مصر، 2003م ،ج/4 ، ص 124. [↑](#footnote-ref-32)
32. سنن الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك ،الترمذي ، أبو عيسى ( ت:279ه) ، مح : أحمد محمد شاكر، ك : أبواب الحدود ، باب ما جاء في الخائن ، والمختلس، والمنتهب ، رقم الحديث :1448، شركة المكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط/2 ، مصر،1395ه-1975م ، ج/4 ، ص 52. [↑](#footnote-ref-33)
33. القاموس الفقهي لغة واصطلاحا ، سعدي أبو جيب ، دار الفكر ،ط/2، دمشق – سورية ، 1408ه-1988م ،ج/ 1، ص 124. [↑](#footnote-ref-34)
34. سورة الأنفال : [لأية : 27]. [↑](#footnote-ref-35)
35. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى(ت: 711هـ)، دار صادر ،ط/3، بيروت، 1414هـ، ج/13،ص 145. [↑](#footnote-ref-36)
36. النَّظْمُ المُسْتَعْذَبُ فِي تفْسِير غريبِ ألْفَاظِ المهَذّبِ، محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن بطال الركبي، أبو عبد الله، المعروف ببطال (ت: 633هـ)، مح: مصطفى عبد الحفيظ سَالِم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، 1991 م ،ج/ 2،ص20. [↑](#footnote-ref-37)
37. محمد جبر الألفي ،(المرجع نفسه) ، ص 267 . [↑](#footnote-ref-38)
38. الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،(ب-ط)،الكويت،1404-1427ه،ج/24، ص 295. [↑](#footnote-ref-39)
39. السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني أبو بكر البيهقي(ت: 458هـ) ، مح: محمد عبد القادر عطا ، ك:الإجماع الأبواب مالا قطع فيه ، باب لا قطع فيه على المختلس ولا المنتهب ولا على الخائن، رقم الحديث :17290، دار الكتب العلمية ، ط/3، بيروت ،1424ه-2003م ، ج/8 ، ص484. [↑](#footnote-ref-40)
40. ينظر: حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني ،أبو حسن علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي (ت:1189هـ)،مح :يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر ،ب.ط،بيروت،1414 ه-1994م،ج/2،ص332. [↑](#footnote-ref-41)
41. المادة : 364-365-366-367:القانون رقم 82-04المؤرخ في 13فبراير1982م،.

    المادة :364 : يعاقب الحبس لمدة ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 500 إلى 5.000 دج المحجوز عليها الذي يتلف أو يبدد الأشياء المحجوزة والموضوعة تحت حراسته أو يشرع في ذلك.

    وإذا كانت الأشياء المحجوزة مسلمة إلا لغير لحراستها فتكونا لعقوبة الحبس من سنتين إلى خمس سنوات والغرامة من 1.000 إلى 10.000 دج.

    المادة :365:في جميع الحالات المنصوص عليها في المادة 364 يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات و بغرامة من 1.000 إلى 10.000 دج كل من أخفى عمدا الأشياء المبددة.

    المادة :366:كل من طلب تقديم مشروبات أو مأكولات إليه واستهلكها كلها أو بعضها في المحال المخصصة لذلك حتى و لو كان يقيم في تلك المحال مع علمه أنه لا يستطيع دفع ثمنها على الإطلاق يعاقب بالحبس من شهرين على الأقل إلى ستة أشهر على الأكثر و بغرامة من 500 إلى 1.500 دينار.

    المادة :367:كل من استأجر سيارة ركوب مع عمله أنه لا يستطيع دفع أجرها على الإطلاق يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنة وبغرامة من 1.000 إلى 5.000 دج. [↑](#footnote-ref-42)
42. جريمتا السرقة و الابتزاز دراسة مقارنة ، محمد داحي ، دار الهدى عين ميلة ، ( ب. ط )، الجزائر ، ( ب . ت ) ، ص36. [↑](#footnote-ref-43)
43. جريمة لسرقة دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي و قانون العقوبات الجزائري ، درجة ماستر ، شريعة و قانون ، المشرف : مصطفى بريشي ، جامعة الوادي ، الواد ، 1435ه- 2014م ، ص 27 . [↑](#footnote-ref-44)
44. الموجز في شرح قانون العقوبات القسم الخاص ،حسني محمود نجيب ، دار النهضة العربية ، (ب. ط) ، القاهرة :( ب. ت) ، ص 617 [↑](#footnote-ref-45)
45. قانون العقوبات - القسم الخاص - جرائم الاعتداء على الأشخاص و الأموال ، سرور طارق ، دار النهضة العربية ،(ب. ط)، القاهرة ، (ب. ت) ص 623 . [↑](#footnote-ref-46)
46. المادة 376 من القانون رقم : 06-23 المؤرخ في 20/11/2006 قانون العقوبات ، حسب آخر تعديل له ، القانون رقم 11-14 المؤرخ في 02 غشت سنة 2011 م . [↑](#footnote-ref-47)
47. شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، هلالي عبد الله أحمد ، دارة النهضة العربية ،ط/1 ، القاهرة ، 1988 ، ص 495 . [↑](#footnote-ref-48)
48. الوجيز في شرح التشريع الجنائي في الإسلام دارسة مقارنة مع التشريع الوضع ، محمد احمد المشهداني ، جامعة الزرقاء الأهلية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، ط/1، عمان – الأردن،2004 م، ص 39 . [↑](#footnote-ref-49)
49. أحكام السرقة في الشرع الإسلامي ، محمد جبر الألفي ، ( المرجع السابق ) ، ص 318 [↑](#footnote-ref-50)
50. الفقه الإسلامي و أدلته ، وهبة بن مصطفى الزحيلي ، دار الفكر ، ط/4، دمشق، (ب. ت) ،ج /7 ، ص 5431 . [↑](#footnote-ref-51)
51. بداية المجتهد و نهاية المقتصد ، بن رشد الحفيد ، (ت: 595 هـ ) ، دار الحديث ،(ب. ط)، القاهرة ،

    1425ه-2004 م ،ج/4 ، ص 230 . [↑](#footnote-ref-52)
52. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين الكاساني ، دار الكتب العلمية ، ط/2 ، (ب. م) ،1406 هـ - 1986م ،ج /7 ، ص 67 . [↑](#footnote-ref-53)
53. معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)،مح: عبد المعطي أمين قلعجي ،جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة – القاهرة ،ط/1، 1412هـ - 1991م، ج/7، ص8. [↑](#footnote-ref-54)
54. القوانين الفقهية ، بن جزي الكلبي (ت: 741 هـ) ، ( ب . د) ، (ب .ط)، (ب. ت ) ص 235 . [↑](#footnote-ref-55)
55. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين الكاساني ، ج/7، (المرجع السابق) ، ص303 . [↑](#footnote-ref-56)
56. الفقه الإسلامي وأدلته ، وهبة مصطفى الزحيلي ، ج/7، (المرجع السابق ) ، ص 5455 . [↑](#footnote-ref-57)
57. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي ، عبد القدر عوده ، دار الكتاب العربي ، ( ب . ط ) ، بيروت ، ( ب . ت ) ، ج/2 ، ص 542 – 544. [↑](#footnote-ref-58)
58. الفقه الإسلامي و أدلته ، وهبة بن مصطفى الزحيلي ، دار الفكر ، ط/4 ، سورية – دمشق ، ( ب . ت ) ، ج/7 ، ص 5433 – 5434 . [↑](#footnote-ref-59)
59. باحث في التشريع الجنائي، محمد فاروق النبهان ، وكالة المطبوعات دار القلم، ط/1، الكويت -بيروت ،1977 م ، ص 34 [↑](#footnote-ref-60)
60. الوجيز في القانون الجزائري الخاص ، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال ، أحسن بوسقيعة ، دار هومة للطباعة والنشر، ط/3،الجزائر، 2005 م ،ج/1، ص 247 . [↑](#footnote-ref-61)
61. الوجيز في القانون الجزائري الخاص، أحسن بوسقيعة ، ( المرجع نفسه ) ، ص 247 . [↑](#footnote-ref-62)
62. الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الأموال، أحسن بوسقيعة، ( المرجع السابق )، ص248 . [↑](#footnote-ref-63)
63. القانون الجنائي الخاص في التشريع الجزائري، دردوس مكي ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص15. [↑](#footnote-ref-64)
64. الوجيز في القانون الجزائري الخاص ، أحسن بوسقيعة ، ( المرجع السابق ) ، ص 248 - 289 . [↑](#footnote-ref-65)
65. الوجيز في القانون الجزائري الخاص ، أحسن بوسقيعة ، ( المرجع نفسه ) ، ص 248 – 289 . [↑](#footnote-ref-66)
66. أحسن بوسقيعة ، ( المرجع السابق ) ، ص 249 -248 . [↑](#footnote-ref-67)
67. دردوس مكي ، (المرجع السابق ) ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-68)
68. أحسن بوسقيعة ، (المرجع السابق ص )،ص 249 . [↑](#footnote-ref-69)
69. الموسوعة الجنائية، رشوة - ظروف الجريمة، جندي عبد المالك، دار العلوم للجميع، ط/2، لبنان، ( ب . ت )،ج/4، ص 162 -163. [↑](#footnote-ref-70)
70. دردوس مكي ، ( المرجع السابق ) ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-71)
71. أحسن بوسقيعة ، ( المرجع السابق ) ، ص 255 ، 257 . [↑](#footnote-ref-72)
72. أحسن بوسقيعة ، ( المرجع السابق ) ، ص 267 . [↑](#footnote-ref-73)
73. الجرائم المعلوماتية ، أحمد خليفة الملط ، دار الفكر الجامعي ، ط/2 ، 2005 ، ص 213 . [↑](#footnote-ref-74)
74. الوسيط في قانون العقوبات ، أحمد فتحي سرور ، ط/4 ، ( ب . د ) ، القاهرة ، ص 801 . [↑](#footnote-ref-75)
75. أحسن بوسقيعة ، ( المرجع السابق ) ، ص 273 . [↑](#footnote-ref-76)
76. شرح قانون العقوبات، القسم الخص ، محمود محمود مصطفى ،( ب . د ) ، ط/8 ، جامعة القاهرة ، 1984 ، ص 471 . [↑](#footnote-ref-77)
77. أحسن بوسقيعة ، ( المرجع السابق ) ، ص 276 . [↑](#footnote-ref-78)
78. قانون العقوبات ، القسم الخاص ، مأمون سلامة ، دار الفكر العربي ، ( ب . ط ) ، القاهرة ، 1979م ، ص 08 . [↑](#footnote-ref-79)
79. أحمد خليفة الملط ، ( المرجع السابق ) ، ص 288 . [↑](#footnote-ref-80)
80. شرح قانون العقوبات ، القسم العام ، دار حسين محمد ربيع ، النهضة العربية ، ( ب . ط ) ، القاهرة ، 1998، ص 246 . [↑](#footnote-ref-81)
81. مأمون سلامة ، ( المرجع السابق ) ، ص 26 . [↑](#footnote-ref-82)
82. أحمد خليفة الملط ،( المرجع السابق) ، ص 299 . [↑](#footnote-ref-83)
83. محمود محمود مصطفى ، (المرجع السابق ) ، ص 482 . [↑](#footnote-ref-84)
84. الموسوعة الفقهية الكويتية ، وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، ك: حرف الباء ، باب انتفاء الشبهة ، رقم الحديث : 14، ج/24 ، ص 25. [↑](#footnote-ref-85)
85. المبسوط، شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي ، دار المعرفة ،بيروت ،1409ه،ج/9،ص152. [↑](#footnote-ref-86)
86. كشاف القناع ، البهوتي ، ج/6،ص141. [↑](#footnote-ref-87)
87. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، محمد عرفة الدسوقي ،دار الفكر ،بيروت ،ج/4،ص337. [↑](#footnote-ref-88)
88. المبسوط ،السرخسي ، ج/9،ص151. [↑](#footnote-ref-89)
89. الاستذكار ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ألتمري ، تح : سالم محمد عطا –محمد علي معوض ،ط/1 ،ج/7،ص 525 [↑](#footnote-ref-90)
90. الذيل على طبقات الحنابلة ،زين الدين أبو الفرح عبد الرحمان بن أحمد بن رجب ،دار الكتب العلمية ،ط/1،بيروت ،1417ه،ج/4،ص105. [↑](#footnote-ref-91)
91. الجرح والتعديل ،عبد الرحمان بن أبي حاتم الرازي ،مجلس دائرة المعارف العثمانية ،ط/1،حيدر آباد الدكن،1371ه،ج/2،ص169. [↑](#footnote-ref-92)
92. المحلى ،ابن حزم ،ج/12،ص334-335. [↑](#footnote-ref-93)
93. المغني ،(المرجع السابق )ج/10،ص280. [↑](#footnote-ref-94)
94. المهذب ،الشيرازي ،ج/2،ص281. [↑](#footnote-ref-95)
95. الكافي ،ابن قدامه ،ج/4،ص179. [↑](#footnote-ref-96)
96. سنن ابن ماجه, ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القز ويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت: 273هـ), مح: حمد فؤاد عبد الباقي, ك:التجارات ,باب مال للرجل من مال ولده , رقم الحديث: 2291 ,دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي, ج/2,ص769. [↑](#footnote-ref-97)
97. ينظر: البيان ،أبو الحسين يحي بن أبي الخير سالم العمراني ، دار المنهاج ،(ب. ط )،جدة ،(ب. ت )،ج /12،ص474. [↑](#footnote-ref-98)
98. سقوط العقوبات في الفقه الإسلامي ، جبر محمود الفضيلات ، دار عمار، ط /1،الأردن ،1408ه، ج/3،ص102. [↑](#footnote-ref-99)
99. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)،مح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ك: الإجارة ، باب في الرجل يأكل من مال ولده ، رقم الحديث:3528،المكتبة العصرية،( ب. ط) صيدا – بيروت،(ب. ت )،ج/3،ص288. [↑](#footnote-ref-100)
100. المغني ،عبد الله بن احمد بن قدامه ، دار الفكر، ( ب . ط) ، بيروت ،1403ه،ج/10، 280. [↑](#footnote-ref-101)
101. ينظر :المبسوط ، شمس الدين محمد بن احمد السرخسي، دار المعرفة ، ( ب . ط) ، بيروت ،1409ه، ج/9،ص 151 . [↑](#footnote-ref-102)
102. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، ج/15،( المرجع السابق) ،ص 117. [↑](#footnote-ref-103)
103. الخاوي الكبير ،علي بن محمد بن حبيب الماوردي ،مح :علي معوض ،عادل عبد الموجود ،دار الكتب العلمية ،ط/1،بيروت ،1414ه ،ج/13،ص 348. [↑](#footnote-ref-104)
104. كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس البهوتي، عالم الكتب، ( ب . ط)،بيروت،(ب. ت)، ج/6،ص141. [↑](#footnote-ref-105)
105. فتح القدير ،كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي ثم الاسكندري المعروف بابن الهمام الحنفي ،دار الفكر، ط/2، بيروت،1397ه،ج/5،ص381. [↑](#footnote-ref-106)
106. الإقناع ، الشريبيني ، دار الفكر ،( ب. ط)، بيروت ،1415ه ،ج/2،ص 537. [↑](#footnote-ref-107)
107. كشاف القناع على متن الإقناع ، منصور بن يونس البهوتي، دار الفكر، ( ب . ط)،بيروت،1415ه، ج/4، ص84. [↑](#footnote-ref-108)
108. الذخيرة، القرافي، ج/12،ص 156، [↑](#footnote-ref-109)
109. سورة المائدة : [الآية :38]. [↑](#footnote-ref-110)
110. البيان ،العمراني ،ج/12، ص474. [↑](#footnote-ref-111)
111. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ،مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ) ، مح: محمد فؤاد عبد الباقي، ك: الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، رقم الحديث: 1218، دار إحياء التراث العربي ، ( ب . ط)، بيروت،( ب . ت)، ج/2،ص886. [↑](#footnote-ref-112)
112. سورة مريم :[الآية :64]. [↑](#footnote-ref-113)
113. سورة النحل :[الآية :89]. [↑](#footnote-ref-114)
114. المحلى ،ابن حزم ،ج/12،ص336-338. [↑](#footnote-ref-115)
115. الموسوعة الفقهية الكويتية ،وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، (المرجع السابق )، ص 25. [↑](#footnote-ref-116)
116. المحلى ،بن حزم ، ج/12،ص 336. [↑](#footnote-ref-117)
117. النسخ : هو رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ، مح :أحمد عزو عناية ،دار الكتاب العربي ، ط/1،بيروت ،1419ه -1999م، ج/2،ص52. [↑](#footnote-ref-118)
118. موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي ،،سعدي أبو جيب، إدارة إحياء التراث الإسلامي ، (ب. ط)، قطر ،(ب. ت) ، ج/1، ص 345. [↑](#footnote-ref-119)
119. الحاوي ، الماوردي ،ج/13، ص 348- 349. [↑](#footnote-ref-120)
120. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)،مح: محمد محيي الدين عبد الحميد ،ك: أبواب الإجارة، باب في الرجل يأكل من مال ولده ،رقم الحديث:3530 ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ج/3،ص289. [↑](#footnote-ref-121)
121. سورة الإسراء :[الآية :23]. [↑](#footnote-ref-122)
122. الحاوي ، الماوردي ، (المرجع نفسه)، ص 348. [↑](#footnote-ref-123)
123. تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق ، فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي ، مطابع الفاروق ، ط/2 ، القاهرة ، (ب .ت) ، ج/3، ص 220. [↑](#footnote-ref-124)
124. أبو عمر أشهب بن عبد العزيز القيسي العامري ،الفقيه المالكي الجامع بين الورع والصدق ،انتهت إليه رئاسة مصر بعد موت ابن القاسم ،خرج عنه أصحاب السنن ،و عدد كتب سماعه عشرون .ينظر :شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت، (ب. ت )،ص59. [↑](#footnote-ref-125)
125. الذخيرة ،القرافي، (الرجع السابق )،ص 156. [↑](#footnote-ref-126)
126. المغني ،ابن قدامه ،(الرجع السابق )،ص 281.

     الحسن :هو أبو سعيد الحسن بن يسار مولى الأنصار ،ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر –رضي الله عنه- قال قتادة ما جلست فقيها قط إلا رأيت فضل الحسن عليه ،وقال ابن سعد :كان الحسن جامعا عالما دقيقا فقيها ثقة مأمونا عابدا ماسكا كثير العلم فصيحا جميلا .

     ينظر : تهذيب الأسماء و اللغات ، النووي ، ج/1،ص 161. [↑](#footnote-ref-127)
127. المغني ،ابن قدامه ،(الرجع نفسه )،ص 281. [↑](#footnote-ref-128)
128. المغني ، ابن قدامه ،(الرجع نفسه )، ص281. [↑](#footnote-ref-129)
129. الذخيرة ،القرافي ،(المرجع نفسه) ، ج/12،ص 156. [↑](#footnote-ref-130)
130. كشاف القناع ،البهوتي، (المرجع السابق)،ج/4،ص84 [↑](#footnote-ref-131)
131. الوسيط ،الغزالي ، ج/4،ص465. [↑](#footnote-ref-132)
132. شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ،محمد ابن أحمد المحلي ،دار الفكر،(ب .ط)،بيروت،(ب. ت)،ج/4،ص188. [↑](#footnote-ref-133)
133. الكافي ،ابن قدامه ،(المرجع السابق)،ج/4،ص179. [↑](#footnote-ref-134)
134. الوسيط ،الغزالي ،ج/6،ص464. [↑](#footnote-ref-135)
135. المبدع، ابن مفلح ،(المرجع السابق)، ج/9،ص133. [↑](#footnote-ref-136)
136. أحكام القران ,أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي , مح: محمد عبد القادر عطا, دار الكتب العلمية ,ط/1,بيروت, 1408ه, ج/2, ص 104. [↑](#footnote-ref-137)
137. السنن الكبرى, أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ),مح: محمد عبد القادر عطا, ك:الصلاة ،باب ما روي فيمن يسرق من صلاته فلا يتمها ,رقم الحديث:3997,دار الكتب العلمية، ط/3, بيروت – لبنان، 1424 هـ - 2003 م, ج/2,ص539. [↑](#footnote-ref-138)
138. أحكام القرآن ،أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، مح:عبد السلام شاهين ،دار الكتب العلمية ،ط/1،بيروت،1415ه،ج/2،ص 518-520. [↑](#footnote-ref-139)
139. حاشية الخرشي ,أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي ,دار الفكر ,(ب. ط),بيروت , (ب. ت),ج/8 , ص96. [↑](#footnote-ref-140)
140. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير, الدسوقي, ج/4, ص337. [↑](#footnote-ref-141)
141. المبدع ، ابن مفلح ، (المرجع السابق)، ص 133. [↑](#footnote-ref-142)
142. إرشاد السالك ، عبد الرحمن البغدادي ، الشركة الإفريقية للطباعة ،ج/1، ص197. [↑](#footnote-ref-143)
143. المحلى، بن حزم ،( المرجع السابق)،ص 334-338، [↑](#footnote-ref-144)
144. التجريد ،أبو الحسين احمد بن محمد القدوري، مح : محمد أحمد سراج وعلي جمعة محمد ،دار السلام ،( ب. ط ).مصر،(ب. ت)، ج/11.ص6022. [↑](#footnote-ref-145)
145. الإنصاف ، المرداوي ، ج/10،ص 280. [↑](#footnote-ref-146)
146. سورة المائدة :[الآية :38]. [↑](#footnote-ref-147)
147. الجامع الكبير - سنن الترمذي ,محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـ), مح: أحمد محمد شاكر ،محمد فؤاد عبد الباقي, ك: أبواب الحدود, باب ما جاء في كم تقطع يد السارق, رقم الحديث: 1446, شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ،ط/2، مصر ، 1395 هـ - 1975 م ،ج/4,ص50. [↑](#footnote-ref-148)
148. البيان , العمراني , (المرجع السابق), ص474. [↑](#footnote-ref-149)
149. المبدع ،ابن مفلح ، (المرجع السابق )، ج/9،ص135. [↑](#footnote-ref-150)
150. المبسوط ،السرخسي ،( المرجع السابق )، ج/9، ص 151. [↑](#footnote-ref-151)
151. الحاوي ، الماوردي ، ( المرجع السابق )، ج/13، ص 349. [↑](#footnote-ref-152)
152. المغني ، ابن قدامه ، ( المرجع السابق)، ص 282. [↑](#footnote-ref-153)
153. المبسوط ، السرخسي ،( المرجع نفسه )،ص 151. [↑](#footnote-ref-154)
154. سورة النور :[الآية :61]. [↑](#footnote-ref-155)
155. البحر الرائق شرح كنز الدقائق, ابن نجيم, دار المعرفة, ( ب .ط), بيروت, لبنان, 1413ه-1993م , ج/5,ص63. [↑](#footnote-ref-156)
156. البحر الرائق شرح كنز الدقائق, ابن نجيم , (المرجع السابق ) , ص63. [↑](#footnote-ref-157)
157. بدائع الصنائع،الكاساني، ( المرجع السابق) ، ج/7، ص 75. [↑](#footnote-ref-158)
158. ينظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق ،( المرجع نفسه )،ص 63. [↑](#footnote-ref-159)
159. المحلى ، ابن حزم ، ( المرجع السابق )، ج/12، ص 339. [↑](#footnote-ref-160)
160. فتح القدير ،ابن الهمام ، ( المرجع نفسه ) ،ص 381. [↑](#footnote-ref-161)
161. الذخيرة ،القرافي، ( المرجع السابق)،ص 158. [↑](#footnote-ref-162)
162. تبين الحقائق ، الزيلعي ، دار الكتاب الإسلامي ، (ب .ط) ، (ب .م )، ( ب .ت )، ج/3، ص 220. [↑](#footnote-ref-163)
163. بدائع الصنائع ، (المرجع السابق)، ج/7، ص75. [↑](#footnote-ref-164)
164. القرافي ، (المرجع السابق )، ج/12. [↑](#footnote-ref-165)
165. بدائع، الكاساني،(المرجع السابق )، ج/2.،ص 75. [↑](#footnote-ref-166)
166. تبين الحقائق ، الزيلعي ، (المرجع السابق)، ج/ 3، ص 220. [↑](#footnote-ref-167)
167. المبسوط ، السرخسي ، ج/9، ص 190- 191. [↑](#footnote-ref-168)
168. ينظر: المبسوط ، السرخسي ، ( المرجع السابق )، ج/9، ص 190. [↑](#footnote-ref-169)
169. المبسوط، السر خسي، (المرجع السابق )، ص 188. [↑](#footnote-ref-170)
170. بدائع الصنائع ، (المرجع السابق )، ج/7 ،ص 76 [↑](#footnote-ref-171)
171. مثال الأخذ من غير حرز : كأن لو دخل الزوج بيته ، ووضع المال على الطاولة ، فجاءت الزوجة و أخذت جزءا منه خلسة دون علم منه على صورة السرقة ، و لكنه من غير حرز ، و العكس لو أن الزوج فعل ذلك بزوجته. [↑](#footnote-ref-172)
172. المبسوط ، السر خسي ، (المرجع السابق ) ، ج/9 ، ص 188. [↑](#footnote-ref-173)
173. حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني ، علي الصعيدي العدوي المالكي ، مح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (ب .ط ) ، بيروت ، 1412ه ، ج/2 ، ص 436. [↑](#footnote-ref-174)
174. البيان ، العمراني ، ( المرجع السابق ) ، ج/12 ، ص 475. [↑](#footnote-ref-175)
175. البيان ، العمراني ، (المرجع نفسه ) ، ص 475. [↑](#footnote-ref-176)
176. ينظر : الكافي ، ابن قدامه ، ( المرجع السابق ) ، ج/4 ، ص 179. [↑](#footnote-ref-177)
177. هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف ، أم معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنهم - ، أسلمت يوم الفتح بعد إسلام زوجها أبي سفيان بن حرب ، توفيت في خلافة عمر بن الخطاب - رصي الله عنه – ينظر : الاستيعاب ، ابن عبد البر ، (المرجع السابق) ، ج/2، ص 123. [↑](#footnote-ref-178)
178. المر داوي،( المرجع السابق ) ، ج/10، ص 280. [↑](#footnote-ref-179)
179. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري ،محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، مح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ك: النفقات، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه فيما يكفيها و ولدها بالمعروف، رقم الحديث: 5364 ، دار طوق النجاة ،ط/1 ، 1422هـ،ج/7، ص 65. [↑](#footnote-ref-180)
180. الكافي ، ابن قدامه ، ( المرجع السابق ) ،ج/4 ، ص 181. [↑](#footnote-ref-181)
181. الكافي ، ( المرجع نفسه ) ،ج/4، ص 162- 163. [↑](#footnote-ref-182)
182. المبسوط ، السرخسي ، (المرجع السابق ) ، ج/9 ، ص 188. [↑](#footnote-ref-183)
183. البيان ، العمراني ، ( المرجع السابق )، ج/12 ، ص 475. [↑](#footnote-ref-184)
184. البيان ، العمراني ، (المرجع نفسه )، ص 475. [↑](#footnote-ref-185)
185. ينظر : المبدع ، ابن مفلح، ( المرجع السابق ) ،ج/9 ، ص 134. [↑](#footnote-ref-186)
186. المبدع ، ابن مفلح، ( المرجع نفسه )، ج/9 ، ص 134. [↑](#footnote-ref-187)
187. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، عبد القادر عوده، دار الكتاب العربي، ( ب . ط )، بيروت، ( ب . ت )، ج/2 ، ص 577 . [↑](#footnote-ref-188)
188. مغني المحتاج ،الشر بيني ، ( المرجع السابق ) ، ج/4 ، ص 162. [↑](#footnote-ref-189)
189. البيان ، العمراني ، ( المرجع السابق ) ، ج/12 ، ص 476. [↑](#footnote-ref-190)
190. الإنصاف ، المرداوي ، ( المرجع السابق ) ، ج/10 ، ص 280. [↑](#footnote-ref-191)
191. المحلى ، ابن حزم ، ( المرجع السابق ) ، ج/12 ، ص 340. [↑](#footnote-ref-192)
192. المحلى ، ابن حزم ،( المرجع السابق ) ، ج/12، ص 341- 343. [↑](#footnote-ref-193)
193. المهذب ، الشيرازي ، ( المرجع السابق ) ، ج2 ،ص 281- 282. [↑](#footnote-ref-194)
194. مغني المحتاج ، الشر بيني ، ( المرجع السابق ) ، ج/4 ، ص 162. [↑](#footnote-ref-195)
195. ينظر:المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت: 211هـ)، مح: الرحمن الأعظمي ،ك: اللقطة، باب الخيانة ، رقم الحديث : 18866 ،المجلس العلمي - المكتب الإسلامي ، ط/2،الهند –بيروت، 1403، ج/10،ص210. [↑](#footnote-ref-196)
196. المغني ، ابن قدامه ، (المرجع السابق ) ، ج/10 ، ص 283. [↑](#footnote-ref-197)
197. حاشية قليوبي ، ج/4 ،ص 189. [↑](#footnote-ref-198)
198. حاشية قليوبي ، ( المرجع السابق ) ، ج/4 ،ص 162. [↑](#footnote-ref-199)
199. ينظر : المبدع ، ابن مفلح ، ( المرجع السابق ) ، ج/9 ، ص 135. [↑](#footnote-ref-200)
200. سقوط العقوبات ، جبر فضيلات ، ( المرجع السابق ) ، ص 96. [↑](#footnote-ref-201)
201. فتح القدير ، ابن قدامه ، ( المرجع السابق ) ، ج/5 ، ص 383. [↑](#footnote-ref-202)
202. المبسوط ، السرخسي ، ( المرجع السابق ) ، ج/9 ، ص 189. [↑](#footnote-ref-203)
203. شرح المحلى ، ( المرجع السابق ) ، ج/4 ، ص 188. [↑](#footnote-ref-204)
204. مغني المحتاج ، الشريبيني ، ( المرجع السابق ) ، ج/4 ، ص 162. [↑](#footnote-ref-205)
205. المبسوط ، السرخسي ، ( المرجع السابق ) ، ج/9 ، ص 189. [↑](#footnote-ref-206)
206. سبق بيان الدليل و بيان الاعتراض عليه . [↑](#footnote-ref-207)
207. الكافي ، ابن قدامه ، ( المرجع السابق ) ، ج/4 ، ص 179. [↑](#footnote-ref-208)
208. سقوط العقوبات ، جبر الفضيلات ، ( المرجع السابق ) ، ص 91. [↑](#footnote-ref-209)
209. تكملة المجموع ،ألمطيعي ، دار الفكر ، ( ب .ط ) ، بيروت ، ( ب . ت ) ، ج/19 ، ص 49. [↑](#footnote-ref-210)
210. مغني المحتاج ، الشريبيني ، ( المرجع السابق ) ، ج/4 ، ص 162 . [↑](#footnote-ref-211)
211. أحكام السرقة ، أحمد الكبيسي ، مطبعة الإرشاد ، ( ب . ط ) ، بغداد ، 1391ه – 1971م ، ص 237. [↑](#footnote-ref-212)
212. الحاوي الكبير ، الماوردي ، ( المرجع السابق ) ، ج/13 ، ص 347. [↑](#footnote-ref-213)
213. أسنى المطالب ، زكريا الأنصاري ، ( المرجع السابق ) ، ج/4 ، ص 141. [↑](#footnote-ref-214)
214. الحاوي الكبير ، الماوردي ، ( المرجع نفسه ) ، ج/13 ، ص 347. [↑](#footnote-ref-215)
215. سورة النساء : [ الآية : 34 ] [↑](#footnote-ref-216)
216. الحاوي الكبير ، الماوردي ، ( المرجع نفسه ) ، ص 347. [↑](#footnote-ref-217)
217. فتح القدير ، ابن الهمام ، ج/5 ، ص 382. [↑](#footnote-ref-218)
218. السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: 458هـ)،مح :محمد عبد القادر عطا، ك: جماع الأبواب مالا قطع فيه، باب العبد يسرق من متاع سيده، رقم الحديث:17302، دار الكتب العلمية، ط/3 ، بيروت – لبنان ،1424 هـ - 2003 م، ج/8،ص 488. [↑](#footnote-ref-219)
219. الْمُخْتَصَرُ النَّصِيحُ فِي تَهْذِيبِ الْكِتَابِ الْجَامِعِ الْصَّحِيحِ، المُهَلَّبُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَبِي صُفْرَةَ أَسِيْدِ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَسَدِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ، المَرِيِيُّ (ت: 435هـ)،مح أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ السَّلوم ،دار التوحيد، دار أهل السنة ،ط/1 ،الرياض ، 1430هـ - 2009 م، ج/2،ص458. [↑](#footnote-ref-220)
220. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه- صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ( المرجع السابق )، ص 65. [↑](#footnote-ref-221)
221. الحاوي ، الماوردي ، ( المرجع السابق ) ، ج/13 ، ص 346- 347. [↑](#footnote-ref-222)
222. الحاوي ، الماوردي ، ( المرجع نفسه ) ، ص 346- 347. [↑](#footnote-ref-223)
223. المبسوط ، السرخسي، ( المرجع السابق ) ، ج/9 ، ص 190. [↑](#footnote-ref-224)
224. بدائع الصنائع، الكاساني، ( المرجع السابق ) ، ج/7 ، ص 76، [↑](#footnote-ref-225)
225. المبسوط ، السرخسي، ( المرجع السابق ) ، ص 190. [↑](#footnote-ref-226)
226. فتح القدير، ابن الهمام ، ( المرجع السابق ) ، ج/5 ، ص 383. [↑](#footnote-ref-227)
227. تأثير شبهتي القرابة و الزوجية في إسقاط حد السرقة ، ابتسام بنت بالقاسم عايض القرني ، مجلة العدل ، العدد ( 48 ) ، جامعة أم القرى ، شوال 1431ه ، ص 117 . [↑](#footnote-ref-228)
228. تأثير شبهتي القرابة و الزوجية في إسقاط حد السرقة ، ابتسام بنت بالقاسم عايض القرني ، ( المرجع نفسه ) ، ص 118 . . [↑](#footnote-ref-229)
229. التشريع الجنائي في الإسلام ، عبد القادر عوده، ج/4،ص 214- 215 . [↑](#footnote-ref-230)
230. الشبهات ، دبور ، ص 14 . [↑](#footnote-ref-231)
231. الشبهات ، دبور ، (المرجع نفسه )،ص 14 . [↑](#footnote-ref-232)
232. التشريع الجنائي في الإسلام ، عبد القادر عوده ، (المرجع نفسه )، ج/4 ، ص 62 . [↑](#footnote-ref-233)
233. فال الماوردي : " فإذا ثبت سقوط الحد نظر ، فإن علم بالتحريم عُزِّر ؛ لأن الشُّبهة لا تمنع من التعزير ، و إن منعت الحدِّ لحظر الإقدام على الشبهات ، و إن لم يعلم بالتّحريم فلا حدّ عليه ولا تعزير " الحاوي الكبير ، ج/14 ، ص 235 . [↑](#footnote-ref-234)
234. ينظر : عقوبة السارق ، أحمد الأحول ، ص 331 . [↑](#footnote-ref-235)
235. قال عبد القادر عوده : " الأصل في هذا النوع من المعاصي – يقصد الحدود – أن عقوبة الحد تغني فيه عن التعزير ، لكن ليس ثمة ما يمنع أن يجتمع التعزير مع عقوبة الحد إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة " التشريع الجنائي في الإسلام ، ج/1 ،ص 137. [↑](#footnote-ref-236)
236. ينظر : المغني ، ج/10 ، ص 324 . [↑](#footnote-ref-237)
237. ينظر : التشريع الجنائي ،عبدالقادر عوده، ج/1 ، ص 140 . [↑](#footnote-ref-238)
238. ينظر : الحاوي الكبير ، ج/9 ، ص 177 . [↑](#footnote-ref-239)
239. المغني ، ج/12 ، ص 499 . [↑](#footnote-ref-240)
240. تأثير شبهتي القرابة و الزوجية في إسقاط حد السرقة ، ابتسام بنت بالقاسم عايض القرني ، ( المرجع السابق ) ، ص 121 . [↑](#footnote-ref-241)
241. المادة 369من الأمر رقم 66- 156المؤرخ في 18صفر عام 1386الموافق 8جوان سنة 1966و المعدل والمتمم بموجب القانون رقم 15/19المؤرخ في 30ديسمبر 2015في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 71 . [↑](#footnote-ref-242)
242. حكم السرقة بين الأقارب في ضوء الاجتهادات الفقهية والنصوص القانونية ، أحمد حسين الطاهر ، مجلة الجامعة ، ليبيا ، العدد 12، 2009، ص 140 . [↑](#footnote-ref-243)
243. النيابة العامة و حقوق ضحايا الجريمة ، عبد اللطيف الفقهي ، دار الفجر للنشر ، ط/1، القاهرة ، 2003، ص 151 . [↑](#footnote-ref-244)
244. شرح قانون العقوبات الجزائي ، فريجة حسين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ( ب. ط ) ، الجزائر ، ( ب . ت ) ، ص 238 . [↑](#footnote-ref-245)
245. الجرائم الواقعة على نظام الأسرة ، عبد العزيز سعد ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، ط/2013، الجزائر ، 2013، ص 159 . [↑](#footnote-ref-246)
246. جريمة السرقة بين الأقارب بين خصوصية المتابعة و الحصانة العائلية، كريمة محروق، مجلة المعيار، العدد 45، جامعة قسنطينة، 019، ص 1006 . [↑](#footnote-ref-247)
247. جرائم السرقة في ضوء الفقه والقضاء، مصطفى مجدي هرجه، دار المطبوعات الجامعية، ( ب . ط ) ، الإسكندرية، 1997، ص 37 . [↑](#footnote-ref-248)
248. شرح قانون العقوبات، القسم الخاص، فتوح عبد الله الشاذلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ( ب . ط ) ، ( ب . م ) ، 1994، ص 993-994 . [↑](#footnote-ref-249)
249. الإجراءات الجزائية ، زكي أبو عامر محمد ، منشأة المعارف، ( ب . ط ) ، الإسكندرية ، 1994، ص 400 . [↑](#footnote-ref-250)
250. جرائم السرقة في ضوء الفقه و القضاء ، مصطفى مجدي هرجه ، ( المرجع السابق ) ، ص 37. [↑](#footnote-ref-251)
251. قانون رقم 86- 05المؤرخ في 4مارس 1986المعدل للأمر رقم 66 – 155المؤرخ في 8جوان 1966المتضمن الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم . [↑](#footnote-ref-252)
252. المادة رقم 312من قانون العقوبات رقم 64الصادر في 15يونيه 1947 . [↑](#footnote-ref-253)
253. جريمة السرقة في الإطار الأسري دراسة مقارنة ، سمية قلات ،(المرجع السابق)، ص 246 . [↑](#footnote-ref-254)
254. أمر رقم 66 – 156المؤرخ في 8جوان 1966المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 15 – 19المؤرخ في 30ديسمبر 2015 . [↑](#footnote-ref-255)
255. جريمة السرقة بين الأقارب بين خصوصية المتابعة و الحصانة العائلية ، كريمة محروق ،(المرجع السابق)، ص 1009 . [↑](#footnote-ref-256)
256. تنص المادة 8من قانون الإجراءات الجزائري على أنه "تتقادم الدعوى العمومية في مواد الجنح بمرور ثلاث سنوات كاملة ، و يتبع في شأن التقادم الأحكام الموضحة في المادة 07"أما في مواد المخالفات طبقا للمادة 9من قانون الإجراءات الجزائري ، فيكون بمضي ثلاث سنوات كاملتين". [↑](#footnote-ref-257)
257. شرح قانون العقوبات الجزائي ، فريجة حسين ، ( المرجع السابق ) ، ص 239 . [↑](#footnote-ref-258)
258. مصطفى مجدي هرجه، ( المرجع السابق ) ، ص 36 . [↑](#footnote-ref-259)
259. قيود الدعوى الجنائية بين النظرية و التطبيق ، عزت الدسوقي، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، القاهرة ، 1987، ص 213 . [↑](#footnote-ref-260)
260. حكم السرقة بين الأقارب ، أحمد حسين الطاهر ، ( المرجع السابق ) ، ص 137- 138 . [↑](#footnote-ref-261)
261. أثر القرابة على جريمة السرقة وعقوبتها في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي المصري"دراسة مقارنة "، عبد المنعم أحمد السلطان عيد ، دار النهضة العربية ، (ب . ط ) ، القاهرة ، ( ب . ت ) ، ص 217 . [↑](#footnote-ref-262)
262. الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، أحسن بوسقيعة ، دار هومة ، ط/10، الجزائر ، 2009، ص 299 . [↑](#footnote-ref-263)
263. أنظر : المادة 33من قانون العقوبات الجزائري . [↑](#footnote-ref-264)
264. حماية التشريع الجنائي للأسرة في النظام الجزائري ، مجلة الشرطة ، العدد 32، الجزائر ، مديرية الأمن الوطني ديسمبر 1986، ص 45 . [↑](#footnote-ref-265)
265. أمر رقم 66 – 156المؤرخ في 8جوان 1966المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم . [↑](#footnote-ref-266)
266. تنص المادة 373من القانون رقم 66 – 156على أنه: "تطبق الإعفاءات و القيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية المقررة بالمادتين 368و369على جنحة النصب المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 372 . [↑](#footnote-ref-267)
267. المادة 377على أنه : "تطبق الإعفاءات و القيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية المقررة بالمادتين 368و 389على جنحة خيانة الأمانة المنصوص عليها في المادة 376 . [↑](#footnote-ref-268)
268. المادة 389على أنه : "تطبق الإعفاءات و القيود الخاصة بمباشرة الدعوى العمومية المقررة بالمادتين 368و 389على جنحة الإخفاء المنصوص عليها في المادة 387 . [↑](#footnote-ref-269)
269. شرح قانون العقوبات ، فتوح عبد الله الشاذلي ، ( المرجع السابق ) ، 991- 992 . [↑](#footnote-ref-270)
270. جريمة السرقة بين الأقارب بين خصوصية المتابعة و الحصانة العائلية ، كريمة محروق، (المرجع السابق ) ، ص 1012 . [↑](#footnote-ref-271)
271. من القانون : رقم 66 – 156المؤرخ في 8جوان 1966المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم . [↑](#footnote-ref-272)
272. قانون العقوبات-القسم العام- مأمون محمد سلامة ، دار الفكر العربي ، ط/3، 1990، ص 186 . [↑](#footnote-ref-273)
273. الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، أحسن بوسقيعة ، ( المرجع السابق ) ، ص 297 . [↑](#footnote-ref-274)
274. جريمة السرقة في الإطار الأسري دراسة مقارنة، سمية قلات،(المرجع نفسه)، ص 244 . [↑](#footnote-ref-275)
275. من القانون : رقم 66 – 156المؤرخ في 8جوان 1966المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم . [↑](#footnote-ref-276)
276. من القانون : رقم 66 – 156المؤرخ في 8جوان 1966المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم . [↑](#footnote-ref-277)
277. جريمة السرقة في الإطار الأسري دراسة مقارنة، سمية قلات،(المرجع السابق)، ص244 . [↑](#footnote-ref-278)
278. أنظر : المادة 363من القانون رقم 66 – 156المؤرخ في 8جوان 1966المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم . [↑](#footnote-ref-279)
279. الجرائم الواقعة على نظام الأسرة ، عبد العزيز سعد ، ( المرجع السابق ) ، ص 156 . [↑](#footnote-ref-280)
280. جريمة السرقة في الإطار الأسري دراسة مقارنة، سمية قلات،(المرجع نفسه)، ص 245 . [↑](#footnote-ref-281)
281. جريمة السرقة بين الأقارب بين خصوصية المتابعة و الحصانة العائلية ، كريمة محروق، (المرجع السابق ) ، ص1013 - 1014 . [↑](#footnote-ref-282)
282. جريمة السرقة بين الأقارب بين خصوصية المتابعة و الحصانة العائلية ، كريمة محروق، (المرجع نفسه) ، ص1014 . [↑](#footnote-ref-283)
283. الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، أحسن بوسقيعة ،(المرجع السابق)، ص 299 . [↑](#footnote-ref-284)
284. جرائم الأسرة في الشريعة الإسلامية و القانون المصري والفرنسي ، عبد الرحيم صدقي ، مكتبة نهضة الشرق ، ( ب . ط ) ، القاهرة ، 1986،ص 105 . [↑](#footnote-ref-285)
285. حكم السرقة بين الأقارب ، أحمد حسين الطاهر،(المرجع السابق)، ص 138. [↑](#footnote-ref-286)